الجزء الأول

القضايا

obeikan.com

obeikan.com

القضية الأولى

أزمة مارس ١٩٥٤
دراما سقوط، وميلاد الأبوية العليا في مصر الثورة

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

اختيار الأبوية العليا

obeikan.com

obeikan.com

لم يكن اختيار اللواء محمد نجيب من بين أصحاب الرتب الكبيرة في الجيش، ليتصدر واجهة الثورة المصرية في يوليو١٩٥٢ - بوصفه القائد الذي يمكن تقديمه للقواعد المدنية أو العسكرية، لاسيما التي لم تكن منخرطة في تنظيم الضباط الأحرار الذي اضطلع بالثورة، بما يضمن ولاءها والسيطرة عليها ومشاركتها بتفجير مشاعرها الوطنية الكامنة، وبخاصة في المراحل الأولى الحرجة- موضع اختلاف بين ضباط اللجنة التأسيسية للتنظيم وقيادته الفعلية، وربما كان موضع اتفاق كلي على مستوى القواعد قريبة الصلة من اللجنة التأسيسية على الأقل.

ولكن هذا الاختيار كان مؤسسًا على العوامل نفسها التي جعلت من تنظيم الضباط الأحرار رغم وحدة المؤسسة التي تضم أفراده، أقرب ما يكون إلى جبهة عريضة أو ائتلاف مرحلي واسع يضم العديد من التباينات في رؤى العالم، التي تتخفى تحت المنحى الأيديولوجي الفضفاض للائتلاف، فتتقاسم الوطنية وكراهية الاستعمار الأجنبي«الإنجليزي»، وتتأفف من المهانة المستمرة والمتزايدة، التي يمارسها على أجهزة الحكم وإرادة الوطن والسوق المحلى.وتحرص قوى الائتلاف من إخوان مسلمين، وماركسيين، واشتراكيين، وليبراليين، يمثلون تنويعات من البرجوازية الوطنية، على أسباب الثقة والاحترام والنزاهة والتقدير من الناحية الشخصية والأخلاقية- ولو على المستوى الظاهر- بما هي السمات المناقضة لما تكشفت عنه ممارسات البرجوازية العليا والإقطاع الضالعين مع الاستعمار بمصالحيهما، تلك السمات التي دمغت في النهاية بنية ما قبل الثورة بالفساد. غير أن هذه القواسم المشتركة لا تعصم من الاختلاف، وتفسخ الوعاء الجامع لهذه القوى، بإزاء الأسئلة الاجتماعية والاقتصادية، وطريقة تنمية وتوزيع الثروة القومية، وأسلوب ومشروعية نظام الحكم ولو بعد حين.

ومن ناحية أخرى كان الاختيار آلية اختراق ولو جزئية للسياق التربوي الثقافي في المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، وتداعياتها على نموذج العلاقات بين الأفراد في المستوى الأفقي حيث المساواة المفترضة في تقارب الرتب والأعمار، أو في المستوى الرأسي حيث التدرجية الصارمة وتفاوت الرتب والأعمار، بل وهيمنة الأعلى على الأدنى، وفقًا لأدوار المكانة في النسق العسكري والسياسي. فالسياق التاريخي فرض الأبويات فرضًا في ضوء المكانة الاجتماعية والاقتصادية ليهيمن أعلاها على أدناها بالقرار السياسي، بحيث يعد الاختيار- بالمعنى الليبرالي- تحصيل حاصل يمكن تزييفه بالتجربة المتكررة، إن تعارض مع مقتضيات الفرض والهيمنة. وعلى هذا النحو؛ فإن بدا الاختيار اعترافًا بأدوار المكانة العليا في النسق، وفعالياتها في فرض الطاعة والولاء، بما يحقق استقرار النموذج وإنتاجه في الزمن، فهو- من ناحية ثانية- يعد تحديًا للتدرجية القائمة التي يتصدرها الملك ونفيا لها، بما تستلزم من يمين الطاعة والولاء، وسعيا- من ناحية ثالثة- لاستبدال الملك نفسه، وشغل وظائفه وتغيير أدواته، فهل يكون ولاء«محمد نجيب»لمن اختاروه، واستبدلوا إرادتهم بإرادة الملك؟

الواقع أن الخلاف العميق الذي نشب بين«محمد نجيب»، واللجنة التأسيسية التي اختارته، وقد أصبحت مجلس قيادة الثورة، وامتد ليبدو كأنه انقسام يستقطب العديد من القوى السياسية والاجتماعية داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، فيما يعرف بأزمة مارس١٩٥٤ أو كما يؤثر أن يدعوها«لويس عوض»بثورة مارس الشعبية[1]، إن هو إلا محصلة العديد من العوامل، والأسباب والمواقف المتراكمة، لكنها تجتمع في آفات الاختيار وأسئلته: التباينات في رؤى العالم من تحت الثوب الفضفاض للائتلاف ومنحاه الوظيفي المؤقت، وإشكالية المساواة في مؤسسة تنحو

(1) انظر: د.لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- القاهرة- دار القضايا- ١٩٧٧- ص٧.

جوهريًّا في بنيتها للتدرجية الصارمة، وتحدي الشروط الموضوعية لأدوار المكانة العليا والنزوع لترويضها من الأدوار الأدنى.

ولا غرو أن هذا الصراع المركب متضافر العوامل والأسباب، انصرف لإعادة تأسيس شرعية موقع الأبوية العليا، ومرجع سلطاته في البني الاجتماعية والاقتصادية المنبثقة عن البنية الكلية التاريخية والمتماثلة في الوقت ذاته معها. كما انصرف لتأسيس المخاوف التي تتسيد المَوْقع من أدوار المكانة الأدنى حيث«الأبوية النائبة- البديلة»، ومن إليهم في«حقول الولايات»المهيمنة على القرارات التنفيذية، وهى المخاوف التي اتخذت شكل الحساسية المفرطة، من التآمر والانقلاب والفعاليات المضادة، كالعزل والحصار والإسقاط، على نحو عمّق من ناحية ثانية إشكالية أداء الدور الاجتماعي والسياسي في مختلف المواقع وأدوار المكانة البنيوية.

لقد كان صراع مارس ١٩٥٤- على أيّة حال- أكثر المراحل عسرًا لتولد البنية الجديدة التي سادت طوال العقد التالي على الأقل، من رحم البنية القديمة الآيلة للسقوط، وأهم هذه المراحل تأثيرًا عليها، وامتدادًا فيها، بما صاحبها من خصائص وسمات جوهرية، مما يستوجب دراستها وتحليلها.

لقد كانت أسباب اختيار«محمد نجيب»، تكمن فيما عرف عنه من وطنية وثورية وشجاعة، وجدارة بالثقة والاحترام بين صفوف الجيش، لاسيما بعد أن أبلى بلاء حسنا في حرب فلسطين ١٩٤٨. وكان من القادة القلائل الذين أصيبوا فيها وكاد يحصل على ترقية استثنائية إلا أنه حصل على نجمة فؤاد العسكرية مرتين تقديرًا لشجاعته[1]. ولكن إلى جانب هذه الأسباب التي يمكن أن يلتقي فيها «نجيب»

(1) انظر:عبد المحسن أبو النور-الحقيقة عن ثورة ٢٣يوليو- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠١- ص٤١. وأيضًا:جمال حماد- ٢٢يوليو أطول يوم في تاريخ مصر- ك.الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٣٨٨/ إبريل١٩٨٣- ص١٥٢.

واللواء «فؤاد صادق»مثلاً، كان«نجيب»على مستوى نسق الشخصية يتميز بدماثة الخلق والبساطة، أو الميل للتبسط والتواضع بلا تكلف مع الرتب الصغيرة، فضلا عن طيبة القلب وصفاء النية، وسرعة الثقة بالغير وتصديقهم، مع عزوف طبيعي عن استخدام أساليب المكر والدهاء، خلافًا لـ«صادق»الذي كان داهية شديد التعصب للعسكرية الآمرة الناهية، بما يجعله غير قادر على التفاهم مع ضباط مجلس القيادة في تنظيم«الأحرار»، ومن الصعب قيادته وتوجيهه، أو إقناعه بأن يبقى الاسم الظاهر في التنظيم أمام الملأ، بينما تبقى جميع الخيوط في يد«عبد الناصر»[1]. وهكذا بدت السمات المنبثقة من نسق الشخصية في نجيب، وكأنها ميل للمساواة، يخفف قبضة التدرجية الصارمة في المؤسسة العسكرية، بل وربما تمكن من قلب اتجاه الهيمنة المفترض.

وأيّا كان من أمر، فقد استقر الرأي في مجلس قيادة التنظيم على«نجيب»، ولكن الراجح أنه ظل بعيدًا عن أعباء وأعمال التنظيم السري، وخلاياه وفعالياته، ومناقشاته وأسلوب عمله[2]. وبرغم ذلك فقد تعزز اختياره مع انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط، التي سبقت إعلان الثورة بنحو ستة شهور، ونجح فيها نجاحا ساحقًا كرئيس للنادي مع غالبية قائمة العضوية التي ساندها تنظيم الأحرار، على غير إرادة الملك وحاشيته، مما جعل هذه الانتخابات تحظى باهتمام إعلامي وجماهيري غير مسبوق. وقد تلت الانتخابات معركة شرسة بين الأحرار، ومن خلفهم معظم ضباط الجيش في جانب، والملك وحاشيته الذين رفضوا نتيجة الانتخابات في جانب آخر، فسعوا لتحدي إرادة الضباط واختيارهم، وحاولوا الضغط على«نجيب»بالترغيب والتلويح بمنصب وزير الحربية حينا، والترهيب

(1) انظر: عبد المحسن أبو النور- م.ن- ص ٤١. وأيضًا: جمال حماد- م.ن- ص١٥٨، ١٥١.

(2) انظر: جمال حماد- م. ن – ص١٦٦: ١٦٩.

أحيانًا، ولكن«نجيبًا»أبى أن يتخلى عن الأحرار وقضيتهم وهدفهم، وصمد فاستحق تقديرهم واحترامهم، مما دفعهم عقب إعلان الثورة لإنكار ذواتهم، والاختفاء عن الأضواء، والتركيز على شخص«نجيب»إعلاميًّا، فهو الوحيد الذي تتصدر أخباره وصوره الجرائد ووكالات الأنباء، باعتباره وجهًا مقبولًا جماهيريًّا، ورتبة كبيرة ومقبولة لدى أبناء القوات المسلحة[1].

ولا غرو أن مواصفات نسق الشخصية في«محمد نجيب»لعبت دورها للمرة الثانية إلى جانب إيثار أعضاء مجلس القيادة له وإنكارهم لذواتهم بإزائه، في صناعة هالة الأبوية وتكريسها في النفوس مدنيًّا وعسكريًا.فكانت بساطته وعفويته وجاذبيته التي لا تقاوم، فضلًا عن اندماجه المستمر وسط الجماهير، مصدر حب الناس له، فما يكاد يقع نظر الشعب عليه- فيما يذكر فتحي رضوان- وهو يلوح بقبعته العسكرية، حتى يتعلق به، ويجرى في أعقاب مواكبه، وهو منجذب إليه مشدود إلى شخصه، يود أن يلمسه أو يعانقه لو استطاع، وتعلم الناس كيف يرددون اسمه ويشترون صورته، ويرفعونها في المظاهرات والمواكب ويلصقونها في الدور والأماكن العامة[2].

وطارت صورة«نجيب»، على هذا النحو إلى الصحف الغربية، وتمنى الكثيرون أن يتولى السلطة في البلاد هذا الضابط المنعم الذي لا تفارق سيجارة «دنهيل»شفتيه، وكانوا يسمونه «كروميل» المصري معلنين ابتهاجهم به[3]. وعلى مستوى العلاقة

(1) انظر: عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٤٢، ٤٤. وأيضًا: جمال حماد- م.ن- ١٥٧،١٥٦.
وانظر: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧- ص٥٥.

(2) انظر: فتحي رضوان- عبد الناصر- ك.الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٣٨٧/ يوليو١٩٩١- ص٢٢، ٦٧، ٦٨. وأيضًا:عبد المحسن أبو النور- م. س- ٤٢. وأيضًا- جمال حماد- م. س- ص ١٥٩.

(3) انظر: آجاريشيف- جمال عبد الناصر- ت: د.سامي عمارة- موسكو- دار التقدم- ١٩٨٣- ص٩٣.

«المصرية- السودانية» التي كثيرًا ما كانت حجر عثرة تتحطم عليها مفاوضات الجلاء مع الإنجليز، لإصرار المصريين على وحدة البلدين تحت التاج المصري، لعبت الشائعات حول أصول نجيب دورها في تكوين شعبيته. فعلى الرغم من أن نجيبًا مصري الأب والأم وينحدر من قرية النجارية في مركز كفر الزيات بمحافظة الغربية، إلا أن خدمته الطويلة وخدمة أبيه وعمه وخاله في الجيش المصري بالسودان، حتى ماتوا ودفنوا هناك، أثَّرت على طريقة نطقه للألفاظ العربية فحاكى أهل السودان وتطبّع بطبعهم، مما عمق شائعة أن أمه سودانية، أو كان مصدرًا لها، وجملة القول: أحبه السودانيون، وأهل النوبة حبًا شديدًا[1] واعتبره السودانيون رمزًا للوحدة بين البلدين، وعنصرًا أساسيًّا في اقتراعهم على تقرير مصيرهم السياسي، بالاتحاد مع مصر في فبراير ١٩٥٤[2].

على أن الأصول التي ينتمي إليها نجيب وجعلت منه ضابطًا كبيرًا في أسرة، منها ضباط من الأعمام والأخوال، تشير- من ناحية أخرى- إلى مفاصلة على مستوى الطبقة الاجتماعية بينه وبين الضباط الأحرار وقيادتهم في اللجنة التأسيسية أو مجلس القيادة، حيث الانتماء الغالب للبرجوازية الصغيرة، في ضوء الوعي بالشروط الموضوعية التي كانت تتيح فرص الانتماء للمؤسسة العسكرية قبل معاهدة ١٩٣٦، مما يفسر جانبًا هامًا من الاختلاف بينهم، ولاسيما من ناحية رؤية القضية الاجتماعية والاقتصادية، وما تفرزه من مشكلات، وما تطلبه من حلول ممتدة في أسلوب الحكم.

(1) فتحي رضوان- م.س- ص ٢٣.

(2) عبد المحسن أبو النور- م.س – ص ٤٦.

المبحث الثاني

تصدع الائتلاف بين الأبوية (العليا – النائبة/ البديلة)

obeikan.com

obeikan.com

(١)

استهواءات الشعبية

كان من الطبيعي أن يسعد ضباط القيادة في تنظيم الأحرار ومن إليهم في القواعد، بالشعبية الجارفة التي نالها «محمد نجيب»، ففي هذا «شهادة لهم بحسن الاختيار»، وكانوا يرون في مظاهر التأييد الجارفة للزعيم الذي اختاروه، دليلاً على نجاح ثورتهم واستقرارها، وعلى أن المنافسة بين الثورة وخصومها قد حسمت لصالح الثورة بهذه الشعبية الضخمة التي ظفر بها نجيب[١].

غير أن شعبية نجيب الجارفة وزعامته المتضخمة التي ساهم في صنعها ضباط القيادة أنفسهم بالترويج لها والدفاع عنها[٢]، مالت بنجيب فيما يبدو إلى ضرب من الاستهواء، يصطنع الأسباب ويمعن فيها، على نحو يثير الاشمئزاز والاستنكار، ويبعث على القلق، وأثار المشكلات مع ضباط القيادة أنفسهم. كما يبدو أن هذا الاستهواء كان بمثابة تعويض ملائم لنجيب عن غيبة مشاركته الفعلية في العمل السري الطويل في التنظيم، والذي سبق انفجار الثورة، فضلاً عن غيبة المعرفة بأسرار التنظيم وقواعده، وهي مصدر القوة إن لم تكن الشرعية أيضًا للنظام الجديد. ولا ريب أن هذا الوضع من- ناحية أخرى- كان مصدر إحساس ضباط القيادة- كما يذكر فتحي رضوان- بأنهم تفضلوا على نجيب بإسناد الزعامة إليه[٣]،

(١) انظر: فتحي رضوان- عبد الناصر- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع ٤٨٧/ يوليو ١٩٩١- ص٢٧.

(2) انظر: جمال حماد- ٢٢ يوليو/ أطول يوم في تاريخ مصر- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٣٨٨/ إبريل ١٩٨٣- ص١٥٩، ١٦٠. وأيضا: فتحي رضوان- م. س- ص٧٠.

(3) انظر: فتحي رضوان- م.ن- ص ٢٧.

وهو ما يتأكد من مقولة البغدادي- أحد ضباط القيادة- بأن الشعب نظر لنجيب بوصفه منقذًا للبلاد وقائدا للثورة دون أن يعلم الحقيقة[1]. والواقع أن ضباط القيادة سيغالون في هذه النقطة، مغالاة ستبعدهم عن المعقولية والتصديق إبان الأزمة معه، وبخاصة في البيان الذي أصدروه بقبول استقالته في ٢٥/ فبراير ١٩٥٤ [2]، وفيما كتب عن علاقته بالثورة[3].

وعلى أيّة حال، كان نجيب في مواجهة امتلاك ضباط القيادة لأسباب القوة الفعلية داخل الجيش، بالتنظيم السري الذي حسم الفعل الثوري، ينحو إلى تكريس ظواهر الشعبية وينجرف إلى اصطناعها، ويعمد إلى مد الجسور مع القوى الحزبية القديمة، وعلى رأسها حزب الوفد، وهي قوى من الطبيعي أن تناهض الثورة فكرة وممارسة، بعد أن هددت نفوذها بشكل واضح، وتلتمس حلولاً مفارقة لاجتذاب نجيب إليها والارتكاز عليه، ولو على نحو مؤقت.وفى الوقت نفسه يحاول نجيب عزل ضباط القيادة عن قواعدهم التنظيمية، بمثل ما يبدي ضيقه من اشتغالهم المباشر بالعمل السياسي، وهو الأمر الذي ولابد يصادف هوى عند الكثيرين من القوى المدنية، سياسيين كانوا، أو مثقفين لديهم تحفظات مبدئية على الحكم والانقلابات العسكرية. فظهرت بالتبعية مقولة ابتعاد الجيش عن العمل السياسي، وعودته إلى الثكنات العسكرية، ولاسيما بعد أن أخفقت أبوية«نجيب» في الهيمنة على أعضاء مجلس القيادة، والتماس الشرعية منه، وامتلاك السلطات التي يتيحها

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- المكتب المصري الحديث - ١٩٧٧- ص٨٠.

(2) انظر:محمد نجيب- كنت رئيسًا لمصر- المكتب المصري الحديث- ط٧/ ١٩٩٩- ص٢٢٨. وأيضًا: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣يوليو- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠١- ص٥٣:٥١.

(3) انظر: جمال حماد- م.س- ص ١٦١، ١٦٢.

موقعه في التدرج الوظيفي، فاندفع من جانبه لتأكيد مصدر الشرعية من خارج المجلس، وتوظيفه في الصراع معه.

فمن ناحية، كان «نجيب»يطالب بإذاعة خطبه الجماهيرية مع كل نشرة أخبار، بينما يقرر عضو مجلس القيادة ووزير الإرشاد القومي المسئول عن الإذاعة«صلاح سالم»- وبخاصة خلال رحلة نجيب للنوبة في نوفمبر١٩٥٣- أن يذيع الفقرات الهامة فقط من هذه الخطب وفى نشرة واحدة، فيطالب «نجيب» من جانبه بالتحقيق مع موظفي الإذاعة الذين نفذوا أوامر«صلاح» مما يثير المشكلات[١]. ولم يتردد في هذه الرحلة عن الشكوى من«صلاح سالم»وسبه والتنديد به وبأعضاء مجلس القيادة جميعا، وذلك بين المقربين إليه، أو من يتصور أنهم كذلك[٢].

وفى الوقت نفسه يمعن«نجيب»ويتزيد في تدعيم شعبيته، باحتضان كبار السن وإمطارهم بالقبلات وحمل الأطفال وتقبيلهم كذلك، وبدعوة الصحف ووكالات الأنباء لتصويره في هذه الأوضاع اللافتة للانتباه. كما طلب من أحد الضباط النوبيين الذين رافقوه في الرحلة، أن يكتب له كلمة باللغة النوبية وبأحرف عربية مما هيج أهل النوبة، وهم يصغون إليه، فأخذوا يهتفون له بينما يتلو كلمته تلك وقد وضع ورقتها في قبعته العسكرية.وطالب قائد الحرس الجمهوري- دون أن يدرى أنه من خلايا الضباط الأحرار قريبة الصلة بجمال عبد الناصر- أن يعد له سيارة جيب مكشوفة لتنقلاته الجماهيرية موضحا له الطلب بأنه «يريد أن يظهر أمام الناس بأنه رجل بسيط، وأن أعضاء مجلس القيادة متعالون لا يركبون سوى سيارات الرئاسة[٣]. وهو الإيحاء الذي ألمح إليه «نجيب» صراحة في مذكراته وبنفس

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٨٥، ٨٦.

(2) انظر: عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٤٤.

(3) عبد المحسن أبو النور- م. ن- ص- ٤٤، ٤٥.

القرينة[1]، غير أن رئيس الحرس أبى أن يستجيب له، حتى لا تتسع شقة الخلاف بينه وبين المجلس، فاضطر«نجيب»أن يركب سيارات الرئاسة. والواقع أن هذه التصرفات وغيرها مما يجري مجراها، بدت مصطنعة ومقصودة، وخرجت عن حدودها الطبيعية المحببة، ولم ير فيها«عبد الناصر»على الأقل- إن لم يشاطره آخرون- إلا تمثيلا يثير الاشمئزاز والاستنكار[2]، بما يعني أنها تنطوي على الخداع وتفرغ من الصدق وتنحو إلى الافتعال. ويبدو أن«نجيبًا» من ناحية أخرى، استهواه اصطناع الشعبية على حساب مسئولياته الحقيقية، فكان«يترك عمله كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ليقوم بالزيارات التي تكسبه شعبية وتعاطفًا جماهيريًّا[3]. وهذا ما دعا«فتحي رضوان» للقول: بأن أسلوب نجيب في العمل لا يعين على كسب الصراع، خاصة وأن الجماهير قوى غير منظمة، فلم يمنحه أسلوبه استقرارا في مكتبه، لمتابعة تطور الأمور، وحسن الاتصال بذوي المكانة والتأثير، فالاستماع إليهم ووضع خطة عمل من أي نوع[4]، ومن ثم انقلبت سمات نسق الشخصية في نجيب من العفوية، والتبسط وصفاء النية كمميزات أكسبته الشعبية الطاغية، إلى عيوب جوهرية عميقة الأثر في الفعل السياسي.

وعلى هذا وفى الطرف المقابل، بدا نجيب الأكثر تفرغًا من بين أعضاء مجلس القيادة للعمل على كسب الود الجماهيري، وحضور المناسبات الشعبية، والاهتمام بشكوى الأفراد ومطالبهم- فيما يقول البغدادي- ولعل ذلك مع العفوية ما كان يغرى نجيبًا للإدلاء بتصريحات تتعلق بموضوعات لم يناقشها المجلس، أو يتخذ

(1) انظر: محمد نجيب- م .س- ص ٢٠٣.

(2) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص٤٣، ٦٣.

(3) عبد المحسن أبو النور- م. ن – ص ٤٥.

(4) انظر: فتحي رضوان- م. س – ص ٢٨، وانظر : ص ٦٨.

فيها قرارًا[1]. مما كان يثير الحرج والمشكلات بين الجانبين، على نحو ما حدث في تصريحات نجيب بعودة الحياة الديموقراطية في خطبة جماهيرية عقب عودته ثانية لرئاسة الجمهورية في نهاية فبراير ١٩٥٤، وهو التصريح الذي تولدت عنه أزمة مارس في مجموعها.

ولعل إفراط نجيب في سلوكيات كسب المودة الشعبية، وإلحاحه في حضور المناسبات، بل ومزاحمة أعضاء مجلس القيادة في ذلك، خلافًا لما يتفقون عليه، على نحو ما حدث في مؤتمر الإسكندرية الشعبي في أخر نوفمبر١٩٥٣[2]، وغيره، هو الذي دعا «آجاريشيف» للقول: بأن نجيبًا فيما يبدو كان يعتقد أن دوره الحقيقي ينحصر في زعامة الأمة، وبوصفه ضابطًا محترفًا قديمًا- وعلى الرغم من ليبراليته- لم يكن متعودًا على أن تكون تعليماته موضع نقاش[3].

ومن هنا، فان عنصر الشعبية أو الجماهيرية الطاغية الذي تخلّق لنجيب ترتيبًا على عفويته وبساطته الشخصية، سرعان ما انقلب إلى شكل من الاستهواء النفسي أثّر على كفاءة أدائه لمنصبه كرئيس للجمهورية، وتداعى إلى ضرب من التصريحات المجانية غير المدروسة، وأغراه بانفصالية- على نحو ما- عن مجلس قيادة الثورة، وشرعيته المكتسبة، والتي لا يمكن بحال من الأحوال عزل شعبية «نجيب»عنها، مما تولد معه في النهاية وضع إشكالي فريد في علاقته بموقع الأبوية النائبة البديلة ممثلاً في أعضاء مجلس القيادة مجتمعين، وهو الموقع الذي يرشح ـ ابتداء بحكم تكوينه وشروطه الموضوعية ـ لأن يكون نواب الأبوية العليا والبدلاء الاحتياطيين من بين شاغليه.

(1) عبد اللطيف البغدادي- م. س – ص ٨٠.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م . ن- ص ٨٦.

(3) آجاريشيف- جمال عبد الناصر- ت:د.سامي عمارة- موسكو- دار التقدم- ١٩٨٣- ص ٩٣.

(٢)

إشكالية (المساواة – التدرجية)

غير أن إشكالية الشعبية والتأييد الجماهيري من جانب، والشرعية المكتسبة لمجلس قيادة الثورة من جانب أخر في قراءة وضع «محمد نجيب»، لا تلبث أن تلتقي بإشكالية أخرى تنبثق من نموذج العلاقات المفترضة في مجلس قيادة الثورة ذي الأصول العسكرية.

فالواقع أن ليبرالية «محمد نجيب» كأحد معطيات رؤيته للعالم المتصلة بثقافته ومصادرها المهيمنة لفترة تاريخية طويلة في الحياة المصرية، بمثل اتصالها بجذوره الطبقية التي امتحنت الليبرالية، واتخذت منها أسلوبًا للحكم يتيح لها فرص لمشاركة فيه إلى جانب الملك، تعود لتتشكل كطرف نقيض مع تربيته العسكرية بما تقتضيه من أوامر وطاعة وضبط وربط، كعناصر استقرار واطراد للنظام العسكري، ويتداعى كلا الطرفين معًا على قبول مبدأ النقاش مع الآخر وحقه في الاعتراض، ومن ثم الخضوع لرأى الأغلبية، وهو ما يعنى سيادة المساواة، أو- على الجانب المقابل- رفض المبدأ وإيثار التدرجية الصارمة التي تتيح عند القمة وضعًا ديكتاتوريًا متميزًا، بما يعنى الانتصار لنسق التربية العسكرية.

إن هذا التناقض ينسحب من علاقة «نجيب»، بالقوى السياسية المختلفة وبأسلوب الحكم، ليصب كتناقض رئيسي في علاقته بأعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين لا يخلون بدورهم من هذا التناقض.

فنجيب بحكم تربيته العسكرية ورتبته الأعلى كان يعتقد أن الأصغر رتبة عليه

أن يطيع الأكبر رتبة دون مناقشة، وهذه التربية خلقت- في العمل السياسي- فجوة بينه وبين أعضاء مجلس القيادة، لاسيما بعد الثورة[1]، فلم يكن التبسط مع الرتب الأصغر إلا قناعًا أو قشرة خارجية أو ملمسًا إنسانيًا ناعمًا أغرى بالمساواة، ولكنه لم يلبث أن تساقط ليكشف من خلفه الالتزام بالتدرجية الصارمة في أدوار المكانة. ولعل النزوع الكامن للتدرجية هو الذي جعل«نجيبًا»يشكو أكثر من مرة، من عدم التزام أعضاء مجلس القيادة، وبخاصة«عبد الناصر»بتنفيذ أوامره وتوجيهاته، وما يفسر- من ناحية أخرى- القول بأن نجيبا لم تكن من مواهبه أن يحاول استمالة الشباب من أعضاء مجلس القيادة نحوه، أو أن يوقع بينهم، ليبقى على رأسهم أو على رأس الأغلبية منهم[2]. رغم أن هذه المحاولة ذات طابع سياسي عملي إن لم يكن المكيافيللى، إلا أن نجيبًا لم يلتفت إليها، ولم ير - فيما يبدو- ما يستوجبها، مع اقتناعه بفعالية سمات نسق شخصيته، وإيمانه بالتدرجية في المؤسسة العسكرية التي تربط رجال الثورة جميعًا، فتفرض مسبقًا الانصياع للأوامر والتوجيهات العلوية، ولو على كره من الأدنى.

ولم يخل الأمر من ظهور حلقة من الأعوان تحيط بموقع الأبوية العليا وتغذي فيه النزوع للتدرجية، وتكرس لها على حساب المساواة وجماعية القيادة، وسيان أن يكون دافع هؤلاء مصالحهم الشخصية، وما يمكن أن ينالوه من مكاسب ويحققوه من أطماع، أو أن يكون دافعهم الاقتناع بالشروط الموضوعية المستقرة للموقع كدور متميز من أدوار المكانة، له الأمر والنهي، ولا يجوز الاعتراض عليه وعلى قراراته وآرائه، خصوصًا إذا التقى هذا الاقتناع برؤية عالم تتوافق معه، مثلما هو الحال مع

(1) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٤٢.

(2) فتحي رضوان- م. س- ص ٦٣.

جماعة الإخوان المسلمين في رؤيتهم لأبوية الخلافة الإسلامية تاريخيًّا وهدفهم في استرجاعها. ومن هؤلاء الأعوان الذين التفوا بمحمد نجيب، فوثق بهم وثوقا شديدًا، وكان لهم تأثير بالغ عليه، سكرتيره الخاص وحارسه«محمد رياض»فصور له أن محض الاعتراض عليه يحوله إلى خيال مآتة[1]، أي: يفرغ الأبوية العليا من مضمونها البنيوى وشروطها الفاعلة. ولا غرو أن صادفت هذه التغذية هوى في نفس نجيب، دعّمه انفصاله عن التنظيم فعليًّا، مع حاجته في الوقت نفسه للاستمساك بأسباب القوة والمنعة، ودعّمه- من ناحية أخرى- بيان قبول استقالته، والذي أوضح على نحو جارح للكرامة، حقيقة علاقته بالتنظيم ومجلس القيادة، رغم شجاعته المؤكدة في تحمل نتائج الفعل الثوري، إذا ما فشل بتصدره المعلن لقيادته. وهكذا كان«نجيب»في حاجة فعلية لإثبات أنه ليس خيال مآتة أو صورة حائلة الألوان، أو إطارًا لثورة ليست من صنعه، أو موضوعًا استنفد أغراضه.

وعلى الطرف المقابل، فإن جبهة مجلس القيادة رغم ما يمكن أن يتضح بين أعضائه من متناقضات في رؤى العالم ، وفى المشارب والمؤثرات الثقافية تتخفى تحت ثياب أيديولوجية أو تكتيكية مراوغة، وتطل برأسها حتمًا في مثل السؤال عن أسلوب الحكم وعلاقته بالانحياز الطبقي، وتنفيذ أو إهدار أهداف الثورة معلنة وضمنية في منشوراتها، وكانت بمثابة عقد اجتماعي جديد، مع الاعتراف بأنها جاءت في صياغات عامة تحمل العديد من التفسيرات، إلا أنهم في غالبيتهم يتفقون على رفض صيغة الواقع القديم وأسلوب الحكم فيه برمته، وبما شهده من ديموقراطية زائفة لم تكن غير صراعات حزبية رخيصة وخضوع إما لسلطة الملك، أو الإنجليز، للوصول إلى سدة الحكم والمشاركة فيه. ولعل ذلك ما دعاهم للاتفاق

(1) عبد المحسن أبو النور- م. س – ص ٤٣.

على شعار بناء الديموقراطية السليمة، أما كيف تصبح الديموقراطية سليمة، أو صحيحة؟، وبأي مضمون اجتماعي اقتصادي يعين على تحقيق الأهداف الثورية ولا يعطلها؟ وكيف تفسد الديموقراطية وتفقد شروط صحتها؟، فكلها أسئلة معقدة وليس يسيرًا الإجابة عنها بصورة تجمع التنافر الأيديولوجي الذي اضطلع بالثورة. ولذلك كان الخيار بين الديموقراطية«الليبرالية السياسية»، و«الديكتاتورية العسكرية»التي بدت وكأنها الطريق الأسلم والمنطقي الوحيد، لسرعة إنجاز أهداف الثورة، وإصلاح أحوال البلاد، خيارًا عسيرًا أوشك أن يعصف بوحدة القيادة بعد أيام لا تزيد من قيام الثورة بخاصة مع طرد الملك فاروق.ومما يزيد من صعوبة الاختيار أن معظم ساسة وقادة الأحزاب القديمة، والتي يمكنها أن تعطى الليبرالية السياسية طابعها العملي وتجسدها المادي، كانوا من كبار الملاك والرأسماليين المتعاونين جوهريًّا مع الاحتلال والاحتكارات الأجنبية، ومن العسير بالتبعية أن ينتموا لأهداف الثورة الاجتماعية والاقتصادية الموجهة- بالأساس- ضدهم، بينما تلوح الدكتاتورية العسكرية طموحًا إلي الحكم بالدم والقهر، لم يكن في الحسبان المسير فيه ، ومن الهين بالقياس له دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل، من أيام الملكية، و«وزارة أحمد نجيب الهلالي/ مارس١٩٥٢»، لتولي مسئولياته.

ويبدو أن عبد الناصر الذي فجر هذا الخلاف بتزعّمه خيار الديموقراطية في الأيام الأولى للثورة، ولم يكن يؤيده إلا أقلية ضعيفة في مجلس القيادة، أراد أن يحسم الخلاف بطريقته الخاصة، فعمل على توسيع قاعدة العضوية في المجلس بضم عناصر جديدة ممن قاموا بأدوار مؤثرة، وملموسة ليلة الثورة، وضمان نجاح الحركة، وكان على رأس هؤلاء«محمد نجيب»الذي بادر«عبد الناصر» من جانبه في١٥/ ٨/ ١٩٥٢، بالتنازل له عن رئاسة مجلس القيادة، مما قد يساعد في حسم

الصراعات وتخفيف حدة الخلاف بين الأعضاء المتقاربين في العمر والرتبة؛ لأن نجيبًا الأكبر سنًا والأعظم رتبة في الوقت نفسه، ولكن للأسف- فيما يذكر السادات- فإن العكس ما حدث[1]. فمن الواضح أن نجيبًا لم يكن يدرك دوره الحقيقي في حل المتناقضات الناشئة عن المساواة السائدة بين الأعضاء، ومن المثير أنه حينما طرح موضوع أسلوب الحكم، كان يقف بصوته على رأس المجموعة الداعية للدكتاتورية، وقد تعادلت أصواتهم مع مجموعة الديموقراطية، التي آزرت«عبد الناصر» بعد التوسع في ضم الأعضاء الجدد للمجلس، فكان ينبغي لائحيًا- وبعد تكرار الاقتراع- الالتزام بخيار الدكتاتورية إلا أن عبد الناصر جمع أوراقه، وأعلن تخليه عن عضوية المجلس، والتزم بيته داعيًا لزملائه بالتوفيق.

ربما كان موقف عبد الناصر على هذا النحو اختبارا لقوته ومكانته في المجلس، ومحاولة لإثبات أنه يستطيع أن يتخذ القرار ويفرضه على سائر الأعضاء، خاصة وأنه المحرك للتنظيم والفعل الثوري، ولم يكن زملاؤه يتصورون بدء العمل بدونه، مما دعاهم للإسراع إليه ومحاولة استرضائه والتوصل معه لحل وسط[2]. غير أن دافع اختبار القوة والمكانة الذي يرجحه السادات، يعد دافعًا رخيصًا، لا يكاد يرقى إلى مستوى صعوبة الاختيار في الموقف التاريخي الدقيق، إلا أنه- من ناحية أخرى- يعد محاولة للتخمين واستجلاء ما وراء الموقف الناصري، الذي انقلب إلى نقيضه وبإصرار بعد ستة شهور لا تزيد من قيام الثورة.ولذلك فإن«البغدادي»ينحو إلى

(1) انظر: أنور السادات – البحث عن الذات/ قصة حياتي- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٨- ص ١٣٤،١٣٧ .وأيضًا: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٣٥، ٣٦. ومن العناصر التي انضمت إلى مجلس القيادة آنئذٍ يوسف صديق، محمد نجيب، عبد المنعم أمين، ذكريا محيى الدين، حسين الشافعي.

(2) أنور السادات- م.س – ص ١٣٢، ١٣٣.

تكهن مختلف، فيتشكك في جدية الخيار الناصري للديموقراطية آنذاك، ويرى أنه كان مناورة ليحكم من وراء قوة مدنية، كالوفد أو جماعة الإخوان المسلمين، ثم يعود ليرى هذا الاحتمال لا يستقيم مع بقية الصورة! ثم يراه خطوة مرحلية دون أن يبين أهداف هذه الخطوة، وينتهي من دائرة التكهن والتخمين إلى أن الحكم السليم على موقف«عبد الناصر»، يقتضي التعرف إلى نواياه التي ظلت مجهولة أو غامضة[1].

ولكن إذا كان تبدل موقف«عبد الناصر»من مسألة الخيار الليبرالي، في حاجة إلى تفسير وتعليل، فبالمثل تبدل «نجيب»، وأغلب الظن أن الأمر هنا وهناك لا يحتاج لقراءة النوايا الخفية بقدر احتياجه قراءة السياق التاريخي بما أسفر عنه من تصفية القوى الحزبية القديمة لنفسها بنفسها، وافتقادها لما كان قد بقى لها من مصداقية في الحياة السياسية، عقب عمليات التطهير لها من الداخل، والتقنين لوجودها في البنية المستهدفة بالتغيير من ناحية، وما لقانون الإصلاح الزراعي من رؤى اجتماعية واقتصادية من ناحية أخرى، فهنالك تكشفت تناقضات «محمد نجيب»، مثلما تكشفت صعوبة التعاون مع الأحزاب القديمة، أو ارتقاء وعيها إلى مستوى التغيرات المطلوبة.

وعلى أيّة حال ورغم الصراعات والاختلافات العميقة أحيانًا، والتي تنشأ في إطار جماعات المساواة مثل جماعة مجلس قيادة الثورة، ومن إليهم من أعضاء تنظيم الأحرار، فإنهم أكثر تجانسًا وتماسكًا لا بحكم التقارب في السن والرتب العسكرية فقط، بل بحكم العمق التاريخي الذي تخلق بينهم بالزمالة، ورفقة السلاح والصداقة وروح المعيشة الواحدة داخل القوات المسلحة وخارجها بحلوها ومرها، وبحكم ارتباطهم السابق أثناء تشكيل الخلايا السرية، والإعداد للثورة مما أسفر عن

(1) عبد اللطيف البغدادي- م. س – ص ٧٢.

وحدة الشعور بالخطر، فضلاً عن المناقشات المستفيضة التي أسفرت عن ضرب من المكاشفة والتجانس والوضوح النسبي في الفكر، وذوبان الفوارق الطبقية. على أن هذا العمق التاريخي وإن أصّل فكرة القيادة الجماعية وعمّق المساواة بينهم، ودفعهم للحرص على مظهر الوحدة إن لم يكن جوهرها، إلا أنه جعل «نجيبًا» يتصور- فيما يرى «عبد المحسن أبو النور»- أنهم يتكاتفون ضده وضد آرائه، أو أنهم متمردون على قيادته، وغير محترمين لسنه، فرفض في النهاية لائحة المساواة التي نظمت بينهم عملية التصويت على القرار، واتخاذه بالإجماع أو الأغلبية[1]. وهكذا أصبح الصراع- في جانب من جوانبه- صراع أجيال.

ولا يكاد يختلف «نجيب» مع هذا التحليل، وتداعياته على تسوية الخلافات في مجلس قيادة الثورة أو زيادة توترها، فعلى حين يؤكد التزامه بلائحة المساواة التي تعطي الثقل نفسه لصوت أي فرد نحو اتخاذ القرار بالأغلبية أو الإجماع، إلى أن تتساوى الأصوات، فترجح الكفة التي فيها صوت الرئيس، إلا أنه يستدرك «لكن معنى ذلك: أن المجلس هو الذي يحكم فعلاً، بينما أنا المسئول عن هذه القرارات بحسب نصوص الدستور المؤقت، ورفضت هذا الوضع وطالبت بممارسة سلطات كاملة، وإما أستقيل، وكانت هذه المطالب بداية الخلافات الحادة بيني وبين أعضاء المجلس[2]. فمن الواضح أن نجيبًا يتململ داخل المساواة، ولا يلبث أن يجد غطاء تململه في المسئولية، تأسيسا على أن الدستور المؤقت الذي صدر في فبراير ١٩٥٣، يعطيه سلطة السيادة بوصفه رئيس مجلس قيادة الثورة كسلطة جماعية لاتخاذ التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، كما أعطى مسئولية

(1) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٤٢، ٤٣.

(2) محمد نجيب- م. س – ص ٢٠٨ وانظر : ص ٢٢٤، ٢٢٥.

رسم السياسة العامة للمؤتمر المشترك الذي يتكون من مجلس القيادة والوزراء[1]، ولكن معنى ذلك أن مسئولية«نجيب» ليست فردية، سواء من حيث سلطة السيادة، أو سلطة التشريع ورسم السياسات، فلا يفصل الدستور بين مسئوليته كرئيس للجمهورية أو رئيس لمجلس قيادة الثورة. غير أن المشكلة الحقيقية في هذا الوضع المؤقت المرهون بتحقيق أهداف معينة، ويستدعى حماية الطريق إليها، تتلخص في تحديد الاختصاصات، تلك الحاجة التي نمت تدريجيًّا مع نمو الفردية، والإحساس بالذات الذي يتفجر غالبا مع ضغط الجماعية من جانب، والاضطرار للخضوع لمقتضياتها من جانب آخر، بما يعنى أحيانا أن يتحمل الفرد مسئولية الدفاع عن أوضاع غير منسجمة مع رؤيته الذاتية. والواقع أن «عبد الناصر» أول من أوحى بتفجر الجماعية القائمة على المساواة، ما لم تنسجم مع رؤيته الذاتية، وبقى الانفجار احتمالاً قائمًا يتحين الفرصة وراء تراكم المواقف وتتابعها. إن غياب التحديد الواضح للاختصاصات والمسئوليات والمرجعيات الفكرية الممكنة طالما أدى- على أية حال- للتداخل وتمييع المسئولية الفردية، وجرح الثقة والكفاءة، وأشعل الحساسية الذاتية، وعمق أزمات الكرامة، وبالتبعية فجر المشكلات بين الأعضاء[2]، أي: علق السؤال على إشكالية المسئولية«الفردية- الجماعية»، التي تتهدد المساواة في الصميم.

(1) عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٧٢.

(2) يرى البغدادي مثلاً أن مشكلة محمد نجيب تكمن في تعدد مناصبه «رئاسة مجلس قيادة الثورة، والجمهورية والوزراء»دون تحديد الاختصاصات، ومن ثم يقترح تنحيته عن رئاسة الوزراء لعبد الناصر، وتحديد اختصاصاته كرئيس للجمهورية(ص٩٦،٩٧)، ويشير من ناحية أخرى إلى شكوى«حسن إبراهيم»عضو مجلس القيادة من أنه بلا عمل حقيقي في هيئة التحرير، رغم أنه مفوض من المجلس بإدارتها ومتابعة نشاطها لانشغال عبد الناصر الأمين العام بمسائل أخرى، إلا أن عبد الناصر كثيرًا ما يتخطاه ليتصل مباشرة بضباط آخرين فيها مثل أحمد طعيمة، وإبراهيم الطحاوى(ص٩٥)وأنه كاد يستقيل.

ومن ناحية أخرى وبجانب غياب الاختصاصات المحددة، يشير محمد نجيب أيضًا إلى عيب آخر في القيادة الجماعية، ولعله أخطرها من وجهة نظره، حيث يظهر شخص مثل جمال عبد الناصر، وينجح في تحريك المجموعات من تحت المنضدة للتصويت بحسب أهدافه وأغراضه كما حدث[1]. ولا يكاد يختلف هذا التصوّر عن الوضع الذي يطرحه البغدادي لمجلس القيادة، فيما يراه بمشكلة المجلس والمصير الذي انتهى إليه، حيث ظهرت مجموعة تمنح صوتها دائمًا لما يقترحه عبد الناصر، ويتهمها بأنها لا تفكر، أو تناقش أو تفهم لا حين توافق، أو حين تعترض[2]، ومنهم من كان يظاهر عبد الناصر بصورة ساخرة وكاريكاتورية التعبير، أثارت السخرية والاستياء، حتى بين المناصرين والصحفيين[3].وإن كان من هؤلاء من يفلسف موقفه بالبعد عن الصراعات، والحرص على ترابط المجلس، وأنه يبتعد ترفعًا لا عجزًا وامتلاء بذاته لا خواء أو خوفا[4].وأيًا كان الأمر، فإن«البغدادي» لم يكن يستطيع أن ينشق على جبهة عبد الناصر في مجموعها خلال أزمة مارس، وإن لم يوافق على التفويض الذي حصل عليه ناصر بأغلبية ليتصرف دون حاجة لاجتماع

(1) محمد نجيب- م. س- ص ٢٢٤.

(2) انظر: مثلاً شكوى البغدادي لزميله جمال سالم من بين مجموعة الطيارين في المجلس، من وجود مجموعة في المجلس أصبحت تابعة لعبد الناصر يتغير موقفها ورأيها تبعًا لتغير مواقفه، وآرائه دون أي محاولة منها – كما يقول- للمناقشة أو لفهم الرأي الذي تعارضه أو هذا الذي توافق عليه واختيار الأفضل، وكان من بين هذه المجموعة جمال سالم نفسه مما أخل بالتوازن في مجلس القيادة(ص١١٧، ١١٨) وتتكرر نفس الشكوى(ص١٦٩)حتى رأى أن عبد الناصر يكاد يتحمل المسئولية كاملة من كثرة ما يتصرف دون رجوع للمجلس، أو مؤاخذة منه تأسيسًا على قرار التفويض الذي اقترحه جمال سالم، وأيضًا في (ص ١٧٥).

(3) انظر:الصورة الكاريكاتورية التي يرسمها«عبد المحسن أبو النور»- م.س- ص٢٦٥«لأنور السادات» ولسمعته بين الصحفيين بوصفه الموافق دائمًا على رأى«جمال عبد الناصر».

(4) انظر: أنور السادات- م. س – ص ١٣٠.

المجلس أو ليتجنّب الاجتماع بنجيب، ف«البغدادي»كان مصرًا على القيادة الجماعية ومعتدًا بها، وبالمسئولية التاريخية المشتركة التي أنيطت بها، وأبدى تحفظه على التفويض دون انشقاق[1].ولم يكن المجلس بالمقابل لديه استعداد في مجموعه لتفويض نجيب تفويضًا مماثلاً.وعلى هذا النحو فقد جاوز التاريخ، وما شهده من مواقف جزئية ومتراكمة مبدأ الثقة الشخصية الذي أولاه مجلس القيادة ل«محمد نجيب»، إلى الثقة الموضوعية التي تتيح التفويض لعبد الناصر، بسلطات استثنائية معضدة من القيادة الجماعية ولو نسبيًّا.

والواقع أن مجاوزة التاريخ للثقة الشخصية المبنية على سمات الطيبة وصفاء النية ونحوهما، تظهر بوضوح حينما يتخلى«محمد نجيب»عن متطلبات الرتبة الأعلى لضمان سيادة آرائه ومواقفه الأيديولوجية، وعن مقتضيات منصب الرئاسة بما يتيح له تحمل المسئولية عن القرارات أو يتحلل منها ويعلن معارضته لها، وقبوله الكاره لمبدأ القيادة الجماعية، فيرتدى على نحو سافر ثوب الأبوية بطابعه العائلي والقبلي الأكثر نعومة واحتشادًا بالنزعة العاطفية والإنسانية المؤثرة واقترابًا في الوقت نفسه من مفهوم السلطة الطبيعية، ويتجمّل بالحكمة وخبرة كبار السن، فحينئذ يتكشف ما تحت الثوب من مواقف موضوعية ضد أهداف الثورة التي يتعين عليه تحقيقها واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها، ووقتها لا يظهر«عبد الناصر»إلا شابًا متحمسًا يعتقد أنه من الممكن تحويل معتقدات الشعب المصري إلى الطريق الذي اختارته الثورة وتمثّل في أهدافها، ولم يكن ليستطيع أن يحول أهدافه إلى طريق الشعب المصري، فيقول: لكني بخبرة وحكمة كبار السن، كنت أعتقد أن أفكاره خاطئة، وأننا في حاجة ماسة إلى مساندة شعبية حقيقية، وأن من الممكن تأجيل بعض

(1) عبد اللطيف البغدادي- م. س – ص ٨٨. وأيضًا: محمد نجيب- م. س – ص ٢١٤.

الأهداف، أو التضحية بها حتى لا نفقد ثقة الشعب فينا[1].

والواقع أن الخبرة وحكمة كبار السن، وما يظهره«نجيب»من مرونة في معاملة معتقدات الشعب المصري، ما كان ليعني- في الموقف التاريخي المترتب على الثورة خلال أزمة مارس، وفى السياق الذي يطرحه بنفسه- إلا امتثالاً كامنًا لخبرة الليبرالية البرجوازية من تحت المعارضة اللفظية الحادة لمفاسدها، وخيانة لأهداف الثورة، ومالأة لكتلة هلامية غامضة، ومفهوم مثل الشعب الذي يستوعب عديدًا من التناقضات الطبقية ويطمس ملامحها ويستبقيها بلا حل.ولا يلبث أن يتكشف وراء التعميم وكلية مفهوم الشعب المرتجى حيازة ثقته- مع ما في توظيفه في الخطاب السياسة من تزيف أيديولوجي ولو عن غير قصد- تواطؤ مع أصحاب النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذين اصطدمت بهم الثورة بدءًا من قانون الإصلاح الزراعي، وإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها ومحكمة الثورة، انتهاء بحل جماعة الإخوان المسلمين في منتصف يناير ١٩٥٤ والقبض على زعمائها وعناصرها النشطة، وكلهم وقفوا معارضين- بشكل أو بآخر- للبعد الاجتماعي والاقتصادي للثورة على نحو سافر، بحيث يمكن اعتبار تراجع بعضهم عن هذه المعارضة، محض مناورة محسوبة لاستعادة السلطة مرة أخرى تحت شعار الليبرالية الأخّاذ.

لقد كان من المستحيل فصل قضية الليبرالية السياسية عن البعد الاجتماعي الاقتصادي الذي أفصحت عنه أهداف الثورة وإجراءاتها، وإلا فرغت عمليًّا من مضمونها، وتحولت إلى وعاء فارغ وهش للحرية، وتصبح حرية أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في الصناعة والزراعة والتجارة، للتنافس في السيطرة على السوق

(1) محمد نجيب- م.ن- ص ٢٢٦.

الداخلي. فإن لم تكن في خبرة وحكمة كبار السن المزعومة على هذا النحو خيانة وتواطؤًا، فهي المهادنة باهظة الثمن التي استدعت من أمريكا وأعوانها تحذير«محمد نجيب»- أكثر من مرة- من مؤامرة عبد الناصر ورفاقه ضده[1].

لقد رفض«نجيب»هذه التحذيرات، ربما لحذره الأصيل من أمريكا وخشيته من إمكانة احتوائها للثورة، وربما لعجزة عن التدبير وتهيئة فرص النجاح والتحقيق لرغباته وتصوراته، وربما لسمات نسق شخصيته غير الحصيف، وربما لكل هذه العوامل مجتمعة كي تصب في مجرى التحول التاريخي للقيادة الناصرية، إلا أن التحذيرات الأمريكية ظلت محملة بمضمون آخر، غير المضمون الأخلاقي الذي ركز عليه«نجيب».ولكن في المقابل دعا الثمن الباهظ من وراء مهادنة القوى الاجتماعية الجريحة، الغالبية العظمى من أعضاء مجلس القيادة ورجال الصف الثاني في تنظيم الأحرار، للشعور بالخطر وضرورة التوحد المشمول بالقلق والتردد والحذر، بإزاء الموقف التاريخي، وقد صارت حساباته معقدة بشعبية نجيب. وعلى أية حال فعند هذه النقطة اكتسب الصراع بين طرفي الرهان في أزمة مارس أبعاده الموضوعية الأكبر من تراوح المواقف حول أهداف الثورة، التي تعد- وظيفيًا- مبررها ومصدر شرعيتها واستمرارها، وأساس العقد الاجتماعي الجديد، حتى بالمفهوم الليبرالي، فإما الالتزام بالأهداف أو تأجيلها والتضحية بها بحثًا عن شعبية مشكوك فيها، ولن تكون إلا من القطاعات والشرائح التي تناقضت مصالحها، وامتيازاتها التاريخية مع حكم الثورة.

كما أنه من المستحيل تفسير شعبية محمد نجيب، والتي بلغ مبلغه في اصطناع

(1) محمد نجيب- م.ن – ص٣٢٥، ٣٢٦ حيث حاول الأمريكان نقل تحذيراتهم من عبد الناصر ورفاقه، عن طريق عبود باشا وبعض الشخصيات العربية.

أسبابها بصورة حقيقية استنادًا إلى سماته الشخصية فقط، وبمعزل عن المبادئ والقيم والأهداف التي عبرت عنها الثورة، وتجسدت في معظم إجراءاتها وقراراتها وتمثلت فيه- على نحو رمزي- بوصفه قائد الثورة ومنقذ البلاد.

ولكن بصرف النظر عن سؤال الشعبية الملتبس حول«نجيب»، فقد طالب بما اعتبره السلطات الكاملة التي تخوله تحمل المسئولية التاريخية عمّا يصدر عن مجلس القيادة من قرارات، ومن هذه المطالب:حق الاعتراض على قرارات المجلس ولو صدرت بالإجماع، وحق تعيين وفصل الوزراء وكبار الموظفين بالدولة، وخصوصًا بعد أن صار من الوزراء أعضاء في مجلس القيادة رفض بعضهم أن يقسم اليمين الدستورية بين يديه، وحق تعيين الملحقين العسكريين في السفارات الخارجية، وحق التصديق على قرارات نقل وفصل وترقية ضباط الوحدات في المؤسسة العسكرية، وهى الحقوق التي آلت إلى «عامر» بعد إعلان الجمهورية المترافق مع ترقيته استثنائيًا إلى رتبة اللواء دفعة واحدة، وتوليه القيادة العامة للقوات المسلحة، ولقد رأى نجيب في هذه المطالب الحقوق الطبيعية التي تمنح لأي رئيس للجمهورية[1].

ولا ريب أن هذه المطالب رغم مشروعيتها النسبية في الجمهوريات الرئاسية، والتي سيتجدد ما يتعلق منها بالمؤسسة العسكرية بين عبد الناصر وعامر في الستينيات مع تغير الموقف التاريخي، إلا أنها كانت تعنى في الواقع تصفية الثورة وإلغاء مجلس القيادة، والقضاء على نفوذه، وخلق حالة جديدة تنتقل بمقتضاها سلطة السيادة العليا والمطلقة من مجلس القيادة إلى مؤسسة الرئاسة ممثلة في محمد نجيب، وهو ما يتطلب تغيير الدستور. ومن المفارقات أن«نجيبًا» حينما قدم

(1) انظر: محمد نجيب – م.ن – ص ٢٢٨، ٢٢٩ وأيضًا ص ٢١٤ حيث بيان قبول استقالة نجيب وتعليقه عليها. وانظر : أيضًا: عبد المحسن أبو النور- م.س- ص٥١، ٥٢.

استقالته احتجاجًا على عدم الاستجابة لمطالبه في٢٢/ ٢/ ١٩٥٤، لم يقدمها إلا لهذا المجلس بما يعنى اعترافه الضمني بسلطته التي خولها له الدستور المؤقت، وحين عاد للرئاسة بعد بضعة أيام عاد بقرار المجلس نفسه، وإن يكن تحت ضغط المظاهرات الشعبية.غير أن الصراع أمكن تصويره، وكأنه صراع بين مطالب نجيب الدكتاتورية الطاغية التي من المفترض أن البلاد تخلصت منها مع التخلص من الملكية، وديموقراطية اتخاذ القرار في مجلس قيادة الثورة، على نحو ما صوّر في بيان قبول الاستقالة[1]، وبالطبع لم يعد ثمة من سبيل للتعايش الحقيقي بين نجيب وأعضاء المجلس.

على أن مطالب محمد نجيب لم تكن مجرد بحث عن الحقوق الطبيعية المخولة لأي رئيس للجمهورية، وإلا ما انتظر عليها ما يربو على الثمانية شهور منذ إعلان الجمهورية في١٨ يونيو١٩٥٣، أو إعلان الدستور المؤقت والفترة الانتقالية- ثلاث سنوات- في فبراير١٩٥٣، ولكنها كانت في جوهرها حلاً لإشكالية الذاتية الفردية المتعاظمة بالكرامة الشخصية، والاعتداد بالنفس والرغبة في نفاذ الإرادة في إطار القيادة الجماعية بما تتطلبه من مساواة ولو على حسابها، خصوصًا حينما تميل عناصر مؤثرة في هذه القيادة لتمييع المسئوليات والاختصاصات لتجيز لنفسها التدخل في مهمات الآخرين الموكولة إليهم، وحين تتطلب بعض المواقف الموضوعية سرعة البت والإجراءات الحاسمة التي قد تعطلها الاجتماعات المطولة والمناقشات المستفيضة، وحين تلزم القيادة الجماعية- وعلى نحو متكرر- الفرد بما يتناقض مع اقتناعه ورؤيته المتأصلة للعالم، مما يستفز الشعور بالمهانة وعدم الاحترام للنفس، وفقدان المصداقية والاتساق الداخلي، مثلما سبق وأن حدث مع«يوسف

(1) المصدر السابق .

صديق»الذي اضطر لتقديم استقالته في سياق قضية ضباط المدفعية في يناير١٩٥٣ .ومثلما كشفت أزمة«نجيب»مع مجلس قيادة الثورة عن إشكالية المساواة التي تنطوي عليها القيادة الجماعية مع تبلور النزعات الفردية فتجنح إلى التفسخ والتحلل؛ لتتولد جماعة نظامية تعتمد على التدرجية الصارمة أو السلطة الكاريزمية، فالأزمة كشفت أيضًا عن انهيار مفهوم«الأبوية التقليدي»المقترنة بالسن وما يفترضه من خبرة وحكمة، وأوضاع شبه طبيعية، نحو إعلاء الأبوية المقترنة بالأهداف كأساس للعقد الاجتماعي، وفى جميع الأحوال أكدت التراوح المتزامن في عقلية شرائح الطبقة البرجوازية بين الدكتاتورية والديموقراطية.

المبحث الثالث

القوى الفاعلة في الأزمة والمضمون الأيديولوجي

obeikan.com

obeikan.com

(١)

الأحزاب القديمة وليبرالية الوفد

لقد كانت محكمة الثورة التي تشكلت بقرار من مجلس القيادة في ١٥ سبتمبر ١٩٥٣، واستمرت مهماتها وجلساتها حتى يونيو ١٩٥٤ تقريبًا، واحدة من تلك المنعطفات الحادة التي تكشفت عن التناقضات بين «محمد نجيب» وأعضاء مجلس القيادة، بل وأظهرت عدم الاتساق الداخلي في مواقفه، وتراوحه حول ما يمكن أن يتخذه من قرارات، فيبدو مفتقرًا للحسم والحزم والوضوح، عاجزا عن قراءة خريطة الواقع السياسي والاجتماعي، وما فيها من مناورات محتملة، وربما تخفّت تحت كل أولئك العناصر الحقيقية لرؤية العالم ، وإن يكن في ثوب مثالي يتصور إمكانية إرضاء مختلف الطبقات الاجتماعية، وتسكين الصراع الممكن بينها.

لقد طالت «محكمة الثورة» عناصر كثيرة من رموز العهد السابق سواء ممن خدموا القصر الملكي، أو من رجال وقادة الأحزاب القديمة، وبخاصة الوفد الذي كان ينتظر بحكم شعبيته المألوفة أن يؤول إليه الحكم، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تصفية الحياة الحزبية. فباستثناء الوفد، ومحاولة تجديد شباب الحزب الوطني التي قادها «فتحي رضوان»، كانت سائر الأحزاب التقليدية قد اختفت بالفعل من الحياة السياسية، وبالتالي، فإن قرار حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣ ومصادرة أموالها، كان- فيما يرى د.يونان- أقرب إلى أن يكون تصديقًا على وضع قائم أكثر منه عاملا على صناعة وضع جديد، بعد أن تردت هذه الأحزاب إلى حالة من الوهن، وفشلت في حل القضية الوطنية، وفى تكوين رؤية اجتماعية واقتصادية، بينما نجحت الجماعات الأيديولوجية من إخوان مسلمين، وماركسيين في سحب الجانب الأكبر من الشارع

السياسي لصفوفها[1].

وتناولت محكمة الثورة انحرافات من حاكمتهم، واستغلالهم لنفوذهم ومراكزهم في الكسب غير المشروع بتقاضي الرشوة واختلاس أموال الدولة، وحاكمت بعضهم بتهمة الخيانة الوطنية، والتخابر مع الإنجليز، حين قاموا بإرشادهم عن أماكن تجمّع الفدائيين المصريين أثناء معركتهم في منطقة القناة عقب إلغاء معاهدة١٩٣٦. وطالب مجلس قيادة الثورة في السياق نفسه بإعداد قوائم تحديد الإقامة الجبرية لعدد من الرموز الحزبية، ومنعهم من مزاولة حقوقهم السياسية باعتبارهم خطرين على النظام الجديد.ويرى«البغدادي»الذي ترأس محكمة الثورة: أنها كانت إجراءًا يرد على حملة التشكيك واسعة النطاق، التي قادها رجال الأحزاب ضد الثورة ونواياها في أعقاب حل الأحزاب، وأنها محاولة لكشف هؤلاء السياسيين أمام الرأي العام الداخلي بغرض إفقاد الشعب الثقة فيهم[2]. بما يعنى أنها إجراء يتدامج في إطار خطة لتصفية النفوذ المعنوي والسياسي، لشرائح البرجوازية العليا والإقطاع التي تسيّدت واقع ما قبل الثورة.

غير أن «نجيبًا»من ناحيته كان يرى في نفس الإجراءات أنها: أسوأ دعاية للثورة، فقد أشاعت الكراهية لنا بعد اعتقال بعض الزعماء السياسيين الذين سبق الإفراج عنهم ، وفى موضع آخر يقول: إنها زادت من حجم أعدائنا وضاعفت كراهية

(1) د. يونان لبيب رزق- الأحزاب السياسية في مصر١٩٠٧:١٩٨٤- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٤٠٨/ ديسمبر١٩٨٤- ص٩٩.

(2) انظر:عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- المكتب المصري الحديث-١٩٧٧- ص ٨٠.وأيضا: آجاريشيف- جمال عبد الناصر- ت: سامي عمارة- موسكو- دار التقدم- ١٩٨٣- ص٩٢ وأيضا: د. يونان لبيب رزق- م . س- ص ٢٠٣.عبد الفتاح أبو الفضل- كنت نائبا لرئيس المخابرات- ك. الحرية- القاهرة- دار الحرية- ع١٧/ مايو١٩٨٦- ص١١٥، ١١٦، ١٣٢: ١٣٨.

الناس لنا ، ويقرر أنه طالما اعتكف في منزله مدعيًا المرض احتجاجًا منه على قرارات المحكمة، أو قوائم الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية ، وخاصة حينما طالت «مصطفى النحاس» الزعيم الوفدي، فيصر على عدم العودة لممارسة واجباته في التصديق على الأحكام والقرارات، بوصفه رئيس الجمهورية، للحيلولة دون تنفيذها أو للضغط - الذي طالما أثمر- على أعضاء مجلس القيادة للتخفيف منها[1]. دون أن يتعرض بحال من الأحوال للأحكام والقرارات بحد ذاتها، بحثا في الاتهامات والمبررات من ورائها ومدى الصدق والكذب فيما تنطوي عليه ، أو يشير إلى اعتراضه المبدئي على الإجراءات.

ولكن على هذا النحو بدا«نجيب»بالغ التأثر بالخطاب الأيديولوجي الذي اصطنعته القوى الحزبية باسم الشعب، وامتلكت أدوات ترويجه والخبرة الدعائية لتمرير أهدافه في الأسماع والعقول المستلبة تاريخيًا، وذلك بخلط الوقائع الصغيرة في الحياة اليومية بالشائعات، ورفع الظواهر الجزئية إلى مستوى العموميات المرفوضة، والمبادئ المنتهكة في إطار حملات التشكيك المتعاقبة ـ منذ إعلان الثورة ـ للرغبة في تطهير الأحزاب لنفسها، مرورًا بإصدار القانون المنظم لوجودها على أساس من برامج واضحة، انتهاء بقرار الحل ومصادرة الأموال، وكان من نتيجة هذه الحملات الدعائية أن ارتبكت الحياة السياسية وأصيبت بالتشتت.وأكبر الظن أن الخطاب الأيديولوجي لهذه القوى تمحور حول الدكتاتورية العسكرية التي أبدلت بطغيان الملك، طغيان قلة من العسكر الأغرار المتعالين الذين لا يتورعون عن تشريد وعزل، ونقل آلاف من الضباط الشرفاء ذوى الكفاءة والخبرة، بلا مبرر أو معقب عليهم، ولا يترددون عن الاغتراف من المصروفات السرية بغير حساب،

(1) انظر: محمد نجيب – كنت رئيسا لمصر- المكتب المصري الحديث-ط٧/ ١٩٩٩- ص٢١٢، ٢١٣.

ويسمحون في الوقت نفسه لذويهم بتحقيق المكاسب الصغيرة والكبيرة تحت حمايتهم، مما يتناقض مع الادعاء بمحاربة المحسوبية والفساد واستغلال النفوذ. ولا ريب أن الخطوط العريضة لهذا الخطاب وجدت صداها في خطاب نجيب وفى رؤيته للعديد من أعضاء مجلس القيادة على نحو ما يتردد في مذكراته[1] مما عمّق الشروخ بينهم.

فإما أن نجيبًا خشي من هجمة القوى الرجعية وأدواتها في الهيمنة على عقول الناس التي ألفت الاستماع إليها، وأراد مما لأتها إلى حين متذرعًا بالحكمة وخبرة السنين، أو لأن خطابها صادف هوى في نفسه وحرك انتماءه الطبقي متخفيًّا في النزعة الوطنية، لإيقاف اندفاع ثوّار البرجوازية الصغيرة، وأوجد له بالتبعية القوى السياسية التي يمكنه التعويل عليها في تأسيس شرعية حكم لا تعتمد على الجيش وتنظيم الضباط الأحرار، أو أنه- وكما يقول«خالد محيى الدين»- اقتنع بدعوته في تأسيس صراعه مع أعضاء مجلس القيادة والكتلة الناصرية خصوصًا، على أساس مبادئ الديموقراطية، حتى يمكنه أن يجد النصراء والمؤيدين، ولا يبدو صراعه من أجل تكريس السلطة الشخصية وتفعيلها[2]، وربما تضافرت هذه العوامل مجتمعة في تشكيل موقف«محمد نجيب»، نحو الانسلاخ عن مجلس قيادة الثورة، والتبرؤ من توصيف الدكتتورية العسكرية الذي لحق بأسلوب الحكم والميل لمعارضته، ليصبح بعده رمزًا للمطالبة بدستور دائم وحياة نيابية تتعدد فيها الأحزاب.

(1) محمد نجيب- م. ن- ص ٢٢٤، ٢١٤.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٨٦. وأيضًا: آجاريشيف- م.س- ص ٩٤.وبخصوص تأكيدات صلاح سالم وزير الإرشاد وقتذاك على شكوى نجيب لكل من قابله من السفراء الأجانب، وذلك في ردوده على الصحفيين حول أسباب قبول استقالة نجيب، انظر: محمد نجيب- م.س- ص٢٣٠.

وراح «نجيب» يروّج لدعواه في المؤتمرات الشعبية وحفلات تخرج الحرس الوطني، وينتقد تصرفات أعضاء مجلس القيادة في أحاديثه مع الشخصيات السياسية والدبلوماسيين الأجانب، فاضطر آخرون من أعضاء المجلس والوزراء للغمز بضرورة الديموقراطية الصحيحة معرضين بنجيب على نحو يكاد يكون مكشوفًا، بوصفه منافقًا يميل للخداع والغش وينبغي الحذر منه، مما يشعله غضبًا[1].

والواقع أن توصيف نجيب بالمخادع، والغشاش والمنافق يكشف عنه أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة وقتذاك ، بعد أن تم تكليفه بإخبار الوزراء بقبول استقالة نجيب في فبراير ١٩٥٤، وتوضيح أبعاد القرار لهم، فيؤكد أن «نجيبا» يجنح إلى النفاق، إذ يشترك معهم في اتخاذ القرارات ضد الأحزاب ورجالها ولا يلبث أن يعلن أنه ضدها، في حين أنه كثيرًا ما يكون اشد من أعضاء المجلس تنديدًا بهم وبالماضي وعيوبه[2]. ولكن بعيدًا عن التوصيف الأخلاقي النابع من أرضية الخلافات الموضوعية في الرؤى والتوجه، فالإشارة بالغة الدلالة على ضرب من عدم الانسجام الداخلي يعانى منه نجيب. كما أن الاستقالة وقبولها في بيان معلن إشارة على الخلاف بين الطرفين على نحو لا يمكن إنكاره، وفى الحالتين بادرت القوى الحزبية بالاقتراب من «نجيب» على نحو ما، ولوحت له بالمساندة والتأييد باعتباره الشخصية الوحيدة التي يمكن أن تضمن لهم المشاركة في حياة البلاد السياسية[3]. وهو ما يتسق- من ناحية ثانية- مع خبرتهم بالثوار الشبان وقد أفصحوا غير مرة عن العداء الكامن والصريح، ولو تحت مزاعم محاربة الفساد ذات المنحى الأخلاقي والديني، ولذا كان من شأن انحيازهم لنجيب: «أن وسعوا شقة

(1) انظر: فتحي رضوان- عبد الناصر- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع ٤٨٧/ ١٩٩١- ص ٦٤.

(2) آجاريشيف- م. س- ص ٩٤.

(3) فتحي رضوان- م.س- ص ٢٨، ٦٤.

الخلاف بينه وبين جيل الشباب، فكان لابد أن يختفي[1].

ولكن الاختيار بين الليبرالية السياسية والدكتاتورية الصريحة لم يكن بالأمر السهل في هذه المرة مثلما كان عقب النجاح في طرد الملك، خصوصًا مع غموض مفهوم الديموقراطية الصحيحة وما يثيره من أسئلة ملتبسة عن الأشكال والصيغ البديلة، بما انطوت عليه من تحفظات ومثالب، مما دعا لتأجيل البت في الأسئلة والتركيز على فترة الانتقال. وفى الوقت نفسه انغمس جانب كبير من أعضاء مجلس القيادة وقواعد الضباط الأحرار في تدريب عناصر المقاومة الشعبية من الحرس الوطني، وفى قيادة العمليات الفدائية في مواجهة قوات الاحتلال بمدن القناة، لدفعها إلى تنازلات جوهرية وملموسة على مائدة المفاوضات، وهو ما كان يقتضي وحدة الجبهة الداخلية، ورفع هدف الجلاء عن الأراضي المصرية لمستوى الأولويات، بالقياس لسؤال الديموقراطية الذي بدا سخيفًا وسطحيًّا ومعوّقًا للمهمة الوطنية الأصيلة. فقد أثار سؤال الديموقراطية المطروح المحاوف من عودة المطاحن الحزبية بما يسمح للإنجليز مرة أخرى بالظهور على مسرح الأحداث السياسية، فينتهي دور الثورة الذي لم يبدأ بعد.

ومن ناحية أخرى لم تكن المكتسبات الثورية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تبلورت بعد، سواء من حيث الإصلاح الزراعي، أو المشروعات الإنشائية المدنية التي اتجهت إليها الأموال التي أخذت من الأحزاب والعائلة المالكة، كبناء المدارس والمستشفيات، وإصلاح أرض مديرية التحرير وغير ذلك مما قد يحسم الاختيار الشعبي مع الثورة واستمرارها. إضافة إلى ذلك كان من المرتقب

(1) انظر: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠١- ص ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٣٥. وانظر: كمال الدين رفعت- مذكرات حرب التحرير الوطنية- القاهرة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- ١٩٦٨- ص ٣٢٣.

أن يزور«محمد نجيب» السودان في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٤، وهى الزيارة التي كان التعويل عليها كبيرًا لإنجاز الوحدة الاختيارية بين البلدين، مما جعل توقيت الاستقالة التي تقدم بها نجيب قبيل الزيارة ببضعة أيام مربكًا في جميع الأحوال.وإذا بادر الثوّار الشبان بالاعتراض على تقارب نجيب وممثلي الأحزاب القديمة[١].فإن تعقيدات الموقف تاريخيًّا، وشعبية نجيب التي مثل فيها رمز المنقذ والمخلص للبلاد، وقد تم تكريسه إعلاميًّا، جعلت بعض الشبان ممن استحال عليهم التعاون مع نجيب يفكرون في الانسحاب إلى الثكنات العسكرية والتخلي عن الأمر جملة، حتى يتكشف نجيب على حقيقته للشعب، لولا أن استدرك آخرون بالعواقب الوخيمة وغير المأمونة لهذا القرار وتداعوا للتأني والمزيد من إعمال الفكر في الموقف العصيب[٢].

ولم تكن حيرة أعضاء مجلس قيادة الثورة في هذا الموقف التاريخي، ومخاوفهم المتزايدة على أهداف الثورة ومكاسبها المرتقبة، أقل منها عند قسم كبير من المثقفين يعبر عنهم «لويس عوض» الذي طالما كتب في هذه الآونة مطالبًا بالديموقراطية التي انعطف إليها بكل وجدانه، غير أن هذا الانعطاف لم يمنعه من الشعور بالانزعاج الحقيقي، من تحرك طوابير الرجعية المصرية لتلتف حول قانون الإصلاح الزراعي، ولتزج بمصر في الأحلاف العسكرية مع الغرب مندسة وسط تيار القوى الشعبية المطالبة بالدستور والحياة النيابية والحريات[٣].فلم يكن الاشتراكيون والماركسيون الذين أيدوا الإجراءات الإصلاحية لواقع الطبقات الشعبية، وطمحوا في ضوء تكوينهم الأيديولوجي للمزيد منها؛ ولأن تصبح الثورة أكثر انحيازًا لهذه

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص٩١، ٩٣.

(2) انظر:د. لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- القاهرة- دار القضايا- ١٩٧٧- ص ٨.

(3) انظر: محمد نجيب- م. س- ص ٢٤٨.

الطبقات، يملكون في الوقت نفسه ضمانًا لاستمرار هذا التوجه مع دعوة الليبرالية السياسية، والتي يمكن أن تسمح بتمكن القوى القديمة من العودة لنشاطها، وتهديد المكاسب الثورية تحت لافتة الديموقراطية، فانتهوا إلى ضرب من المواقف الملتبسة وغير الواضحة. ومن المثير أن«محمد نجيب» لم يخل من الحيرة والتردد اللذين يكسبان سلوكه تراوحا بين الضدين، فإذا به يبدى اطمئنانه للتغيرات الظاهرة في حزب الوفد حين أعلن قبوله لقانون الإصلاح الزراعي، ويطمئن لتعهدات سكرتيره العام«فؤاد سراج الدين»بأن الزعيم «مصطفى النحاس» لن يرشح نفسه منافسًا له على مقعد رئاسة الجمهورية في الانتخابات المرتقبة[1].ولكن ما أن يظهر له حديث في الصحف- في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٤ خلال فعاليات الأزمة- مع النحاس ويبدو فيه متلطفًا معه، ومطمئنًا على صحته، وأحواله، وعلى رأيه في الإجراءات الوشيكة للإفراج عنه من المعتقل، ومتبرئًا - في الوقت نفسه- من أعمال الثورة ضد الأحزاب، حتى خشي من أثر الحديث على الناس فيتهم بأنه ضد القرارات الثورية لإصلاح الحياة السياسية في مصر، وتطهيرها من مظاهر الفساد وأسبابه التي رزحت تحتها طويلاً، ويود لو ألقى خطابًا ضد الأحزاب القديمة، ويعرب فيه عن رغبته في أحزاب جديدة صالحة، ولكن الصراع- فيما يذكر فتحي رضوان- لم تعد تجد فيه التصريحات المتناقضة بعد أن انتقل إلى الثكنات العسكرية[2].فالواقع أن مركز الثقل في الشرعية الجديدة كان في المؤسسة التي تملك القوة القادرة على التغيير والحفاظ عليه بما هي المؤسسة العسكرية، ولا يمكن أن يكون الخلاف الناشب في الحياة السياسية بمعزل عنها وعن أدوارها التي صارت ممكنة.

(1) انظر: فتحي رضوان- م.س – ص ٧٦.

(2) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص٨٨، ٨٩.وانظر : حول الانقسام الذي أحدثه عبد الناصر في الجهاز السري للإخوان: رفعت سيد أحمد- الدين والدولة والثورة- ك. الهلال- القاهرة – دار الهلال – ع ٤١٠/ فبراير ١٩٨٥ - ص ١٣٨.

(٢)

الإخوان المسلمون وحلول نظرية الخلافة

لم يكن موقف«محمد نجيب»من الإخوان المسلمين أقل تراوحًا وترددًا عنه من الأحزاب القديمة، بل كان الإخوان محورًا من محاور الصراع بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ومجالاً لتبدّل المواقف بينهما. فالإخوان بعد حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها أصبحوا القوة السياسية الوحيدة الفاعلة والمنظمة القادرة على التأثير في مجريات الأحداث، بما لها من نشاط غير منكور في الشارع، والجامعات حيث الأنشطة الطلابية وميول الأساتذة، وفى التنظيمات النقابية حيث فعاليات الطبقة العاملة، وإن يكن كل أولئك تحت زعم أن«الإخوان»، جماعة دينية وفقًا لأسباب استثنائهم من قانون حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، ولم يكن خافيًا- من ناحية أخرى- أن السبب الحقيقي للاستثناء من القانون أنهم عنصر أساسي في الائتلاف الذي قام بالثورة. غير أن الإخوان كانوا حريصين، سواء قبل الثورة أو بعدها، على تدعيم أنفسهم بالامتداد التنظيمي في مؤسسات السيادة التي تمتلك أسباب القوة، ومرجعيات ضبط النظام، وحمايته للاستمرار، أو هدمه وتقويضه للتغيير، مثل الشرطة والجيش. ولم يكن هذا الحرص وأسبابه والدوافع إليه، خافيًا على مجلس القيادة، ومعظم أعضائه ذوو انتماء سابق للإخوان، وأعرف بأساليبهم وأهدافهم وطموحهم، فكانوا يتحسبون له ويحذرون منه ويتحينون الفرصة المواتية لتصفيته.

وفى هذا السياق قرر مجلس قيادة الثورة في١٨ ديسمبر١٩٥٣، العمل على زيادة الانشقاق في صفوف الإخوان وزعزعة ثقة القواعد في قياداتهم، انطلاقًا من تقدير

جهل الخلايا القاعدية بالأهداف الحقيقية للقيادات، حيث يشيع الظن بأن الأهداف دينية محضة لا سياسية، بالإضافة إلي أن القيادات صارت ضعيفة ومنشقة بعضها على بعض[1]. إلا أن الإخوان اعتدادًا منهم بقوتهم ونفوذهم السياسي النابع من شعاراتهم الدينية ميسورة الرواج، تجاوزوا الخطوط الحمراء في الممارسة، وقدموا الفرصة المواتية لضربهم والتحرش بهم، إذ راحوا يتصرفون وكأنهم سلطة موازية لسلطة الثورة، أو بديلاً ممكنًا لها، ولم يترددوا عن استعراض قوتهم، وإمكانياتهم على التحدي السافر. ومن هذه الممارسات التي جاءت في بيان حل جمعيتهم كما في مصادر أخرى، دخولهم في مفاوضات مع ممثلين للسفارة الإنجليزية حول القضية الوطنية، رغم تكرار التنبيه عليهم بالامتناع عن هذه المفاوضات ومن خلال «عبد الناصر» شخصيًا، حتى لا تبدو البلاد بمظهر الانقسام في مواجهة الاحتلال[2].

ومما يؤكد موقف الإخوان ودلالته ما يشهد به «كمال رفعت» عن ممارسة قيادات الإخوان في الإسماعيلية أثناء معارك الفدائيين ضد قوات الاحتلال عقب إلغاء معاهدة١٩٣٦. فقد دعت قيادة الإخوان إلى عودة العمال، الذين انسحبوا من ورش الإنجليز ومعسكراتهم، إلى أعمالهم، ودعت الفدائيين الذين اعترضوا البضائع الواردة للمدينة خشية تسربها إلى المعسكرات الإنجليزية أن يتخلوا عن أفعالهم حتى لا تصاب الحركة التجارية في المدينة بالكساد، كما أنهم دعوا قواعدهم للامتناع عن التضحية بأنفسهم أو استخدام السلاح المكدس في مخازنهم السرية، وقد رأوا في ذلك كله أن

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي ـ م ـ س ـ ص٨٨، ٨٩ ، وانظر حول الانقسام الذي أحدثه عبد الناصر في الجهاز السري للإخوان : رفعت سيد أحمد ـ الدين والدولة والثورة ص١٣٨ . وراجع حول اتصالات الإخوان بالسفارة البريطانية: رفعت سيد أحمد – م. س – ص ١٣٥ : ١٣٨ .

(2) انظر : محمد نجيب ـ م.س ـ ص٢١٨، ٢١٩، وراجع حول اتصالات الإخوان بالسفارة البريطانية: رفعت سيد أحمد – م. س – ص ١٣٥ : ١٣٨ .

الإنجليز بما يستعرضونه من مظاهر القوة بالمدينة يقصدون فقط إهانة كرامة حزب الوفد وحكومته التي ألغت المعاهدة وعليها أن تتحمل النتائج، ويمنحون الفرصة للملك كي يقيل وزارتهم، وأن الإنجليز يدركون جيدًا أن الإخوان لا الوفد، هم القوة التي ينبغي التفاوض والاتفاق معها[1]. ولاغرو أن يكون الموقف الجديد اطرادًا وامتدادا لنفس الموقف القديم النابع من إحساس الإخوان بالشعبية، مع ما فيه من انتهازية سياسية، وضعف للدافع الوطني ظل مثيرًا لعلامات الاستفهام.

وسعى الإخوان من ناحية أخرى لتطوير وجودهم في الجيش بالعمل على ضم المزيد من الضباط إليهم، وكان بين هؤلاء عدد من الضباط الأحرار سايروهم لبعض الوقت وعرفوا خططهم. وسعى الإخوان أيضًا لتكوين تشكيلات لهم داخل الشرطة بدعوى أنهم الأقرب للشعب من الجيش، وهو التوجه الذي كشفت عنه أجهزة المخابرات. وقبل اتخاذ قرار الحل كانت مظاهرة القوة التي اصطدمت خلالها قواعد الإخوان في جامعتي القاهرة والإسكندرية بالتنسيق مع الطلبة الشيوعيين، مع عناصر من منظمة الشباب التابعة لهيئة التحرير، أول تنظيم سياسي أنشأته الثورة، وقد تخلل الصدام معارك بالسياط وعمليات تحطيم للسيارات وتصاعدت الهتافات بشعارات الإخوان التي بدت باسم الدين تحمل تهديدًا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة من مسلمين وأقباط[2].

إلا أن «نجيبًا» يؤكد اعتراضه على قرار حل جماعة الإخوان في ١٥ يناير ١٩٥٤ وعلى

(1) كمال الدين رفعت – مذكرات حرب التحرير الوطنية- القاهرة – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- ١٩٦٨- ص ١١١: ١١٤، ١٢٧: ١٢٨. وانظر أيضا: عبد الفتاح أبو الفضل- كنت نائبا لرئيس المخابرات -ك. الحرية- القاهرة – دار الحرية- ع ١١/ مايو ١٩٨٦- ص ١٤٠، ١٤١.

(2) انظر: محمد نجيب- م. س – ص ٢١٨، ٢١٩. وأيضا: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٩١. وانظر: رفعت سيد أحمد- م. س- ص ١٣٨، ١٤١.

البيان الصادر بهذا الشأن، ويذكر أنه شعر بالحرج ولم يجد مفرًا من تقديم استقالته، بعد أن حاول دفع«عبد الناصر» للالتزام بموقفه السابق الذي أدى لاستثنائهم من قانون حل الأحزاب، بينما كان عبد الناصر مصرًا على توصيف تصرفات الإخوان بالتآمر[1]. غير أن«البغدادي»يؤكد أن إجراءات حل جمعية الإخوان واعتقال مرشدهم العام، وابنه وعدد من الأعضاء المبرزين وأفراد من الجهاز السري المسلح وفصل الطلبة والموظفين المنتمين للإخوان وإحالة ضباط الشرطة الموالين لهم إلى الاستيداع، كلها قرارات جاءت بإجماع أعضاء مجلس القيادة بما فيهم«محمد نجيب»[2]. ولكن من المثير أن نجيبًا يتعرض للاتصالات السرية التي جرت بينه وبين الإخوان في ديسمبر١٩٥٣، بواسطة سكرتيره الخاص«محمد رياض»، وهى الاتصالات التي لم تخل بشكلها السري ومضمونها الفعلي، من تآمر على«عبد الناصر»ورفاقه، ولم تخل من محاولة لإيجاد صيغة توفيقية بين دكتاتورية عسكرية ينفرد خلالها«نجيب»بالحكم من جانب، ومؤسسة الخلافة الإسلامية بمضمونها القديم الموروث.

لقد توافق الإخوان ونجيب في هذه الاتصالات على إقصاء عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة، ولكن الإخوان أصروا بعد ذلك- خلافًا لرأي نجيب- على بقاء النظام العسكري بقيادته، مع استمرار الأحكام العرفية، ومعارضة عودة الأحزاب والحياة النيابية، والعمل على تشكيل وزارة مدنية يشارك فيها الإخوان وتؤلف بموافقتهم، وتعيين«محمد رشاد مهنا»الوصي السابق على العرش، في منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأيضًا تشكيل لجنة من الإخوان، وعدد مساو

(1)محمد نجيب – م. ن- ص ٢١٨، ٢٢٠.

(2)عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٩١.

من الضباط الموالين لنجيب- وكأنها الصورة التطبيقية التوفيقية في آن معًا، لمفهوم أهل الحل والعقد- لمناقشة الإجراءات والقوانين قبل إقرارها. ويعلق«نجيب»على نتائج هذه المفاوضات وما كشفت عنه من أيديولوجية الإخوان بأنهم«يريدون السيطرة على الحكم دون أن يتحملوا المسئولية[1]. والغريب أنها نفس النتيجة التي توصل إليها عبد الناصر ورفاقه عندما جرت محاولة تشكيل أول وزارة برئاسة «نجيب»في سبتمبر١٩٥٢، فطالب الإخوان بشغل أربعة مقاعد وزارية إلى جانب أمور أخرى رأى «عبد الناصر»أنها تعني الوصاية[2].

وبالرغم من أن نجيبا يقول بأنه أوقف الاتصالات مع الإخوان وأنه لم يوافق على شروطهم لتأييده إلا أن ما كان منها، وفى ضوء التعليق عليها، يكفى لكشف حقيقة الطموح الإخوانى المعادي أساسًا لليبرالية السياسية، ولفضح نزوعهم للتآمر والاتفاقات السرية المريبة وغير المبدئية، ولاستغلال الخلاف بين نجيب وأعضاء مجلس القيادة، ولعل ذلك ما ينسجم مع موقف الموافقة على حل جمعيتهم دون أن يضطر«نجيب»للكشف عن الاتصالات ورأيه فيها. إلا أن «نجيبًا» يعود ليبدى اعتراضه على قرار الحل وشعوره بالحرج نحوه، مما يثير الشك والتساؤل حول حقيقة ما انتهت إليه الاتصالات بينهم، ولاسيما أن مسار الأزمة وما شهدته من مواقف جزئية وأحداث، يؤكد ذلك. فقد اضطلعت بعض قياداتهم بتدبير المظاهرات المطالبة بعودة«محمد نجيب»رئيسًا للجمهورية عقب إعلان استقالته، كما أن نجيبًا دعاهم للوقوف إلى جواره في شرفة قصر عابدين صبيحة قراره بقبول العودة، واعتذر لهم عمّا لحق بهم، وأصاب قواعدهم عندما تعرض البوليس

(1)محمد نجيب- م. س- ص ٢٥٤. وأيضا رفعت سيد احمد- م. س – ص ١٣٩.

(2)عبد اللطيف البغدادي- م. س – ص ٧٢.وانظر رفعت سيد احمد – م.س- ١٣٠: ١٣٢.

لمظاهراتهم بالقوة، ويأسف- من ناحية ثانية- لهذا الإجراء الذي حول أفراح الشعب بعودته إلى مآتم، بينما يدلى بتصريحه الشهير الذي فجر أزمة مارس في مجموعها عن الوعد بالحياة الديموقراطية في يونيو ١٩٥٤[١].

فهناك على أيّة حال أمر مريب لازالت تنطوي عليه اتصالات نجيب بالإخوان، وهو الأمر الذي يكمن في ظهور اسم«محمد رياض»، وفيما يبدو أن الاتصالات كانت مرصودة بشكل أو بآخر مثلها مثل الاتصالات بالقوى الحزبية القديمة، وذلك من خلال أعضاء مجلس قيادة الثورة وأجهزة الدولة. فإن«عبد المحسن أبو النور»يشير إلى تقدير عبد الناصر لدور«محمد رياض»وآخرين كحلقة وصل بين «نجيب»والأحزاب، وأنهم يبدون له التشجيع، ويعلنون تأييدهم ووقوفهم إلى جانبه لزيادة الهوة بينه وبين أعضاء المجلس[٢]. وهذا ما يفسر من ناحية أخرى مطالبة أعضاء المجلس لنجيب- أثناء مفاوضات التسوية بينهم قبل الاستقالة- باستبعاد «محمد رياض»مع بعض معاونيه الآخرين، محددين له الأسباب، وإن كان«البغدادي»لا يصرح بهذه الأسباب[٣] إلا أنها تبدو واضحة، ويرفض نجيب المطلب ويعتبره محاولة للتخلص من أعوانه المقربين إليه المخلصين له بين الضباط.

(1) انظر: محمد نجيب- م. س- ص٢٣٧.

(2) عبد المحسن أبو النور- م. س- ٤٥، ٤٦.

(3) عبد الطيف البغدادي- م. س- ٨٩، ٩٠.

(٣)

الجيش بين الوحدة والتناقضات الأيديولوجية

إن محاولة أعضاء مجلس قيادة الثورة التخلص من بعض معاوني نجيب، وإبدالهم بآخرين لا يكون لهم نفس التأثير عليه في توثيق صلته بالإخوان الثيوقراطين، أو ببقايا الأحزاب التقليدية ذات الطبيعة الليبرالية وإن كانت شكلية، وفى الوقت ذاته إصرار نجيب على هذه الدائرة من الأعوان العسكريين باعتبارها الأكثر إخلاصًا، تطرح بقوة تأثير الجيش عمومًا في الحياة السياسية وقتذاك، وفى أزمة مارس خصوصا. والواقع أن تأثير الجيش ينبع من مفارقة التصور الناصري حسبما جاء في «فلسفة الثورة» بالقياس إلي الحقائق العملية والواقعية.

لقد كان تصور «عبد الناصر» عن الجيش أنه القوة الوحيدة القادرة على الفعل الحاسم السريع بما تمتلكه من عناصر مادية، إضافة إلي الوحدة المؤسسية، التي تبعد بأفراده إلى حد ما عن صراع الطبقات والأفراد، وتكفل لهم الثقة بعضهم ببعض، فضلاً عن نشأتهم من صميم الشعب[1]. إن هذا التصور دفع عبد الناصر لعزل تنظيم الضباط الأحرار عن مختلف التيارات الأيديولوجية وتنظيماتها الفاعلة، مؤكدًا الطابع الشيفوني المستقل للتنظيم فوق صراع الطبقات والأفراد، ليناور في الوقت نفسه بإخفاء مضمون التنظيم الأيديولوجي وانحيازه الطبقي الحقيقي للبرجوازية الصغيرة، ولو على نحو عاطفي غامض، وذلك تحت زعم ألا يكون الجيش أداة لتحقيق أغراض وطموحات القوى السياسية المختلفة، ولاسيما الإخوان المسلمين

(1) انظر: جمال عبد الناصر- وثائق ثورة يوليو/ فلسفة الثورة- القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٩١- ص ١٩، ٢٠.

الذين يبدو أنه فقد الثقة فيهم مبكرًا ومنذ مواقفهم الموالية لحكومة «صدقي/ ١٩٤٦»والتي كانت بالغة العنف في ضرب الحركة الوطنية واتحاد الطلبة والعمال[١]. ولكنه بقى مدركًا لتأثير الإخوان في الشارع السياسي راغبًا في توظيفهم ولو مرحليا. على أن التصور «ناصر» لم يمنع- على أية حال- أن يكون الجيش ساحة لعمليات الاستقطاب الأيديولوجي والتنظيمي، وربما كان تصوره أملاً وطموحًا تولد عن وعيه بعملية الاستقطاب القائمة وأدى لقراره بعزل التنظيم وضرورة استقلاله عن القوى الأيديولوجية الصاعدة، فرأى أن ينتمي الضباط لتنظيمه بصفتهم الشخصية، مع التنسيق بعد ذلك بين تنظيم الأحرار وغيره من التنظيمات السياسية خارج الجيش.

وعلى أية حال، مثلما حاول الإخوان امتلاك قوة الجيش وتوسيع قاعدتهم فيه، حتى كان عبد الناصر وغير قليل من ضباط القيادة أنفسهم ينتسبون إليهم في النصف الثاني من الأربعينيات، حاولت الجماعات اليسارية الماركسية وبخاصة الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني«حدتو»التي جذبت العديد من الضباط خارج تنظيم الأحرار وداخله، وكان لها قسم خاص بالجيش يتولى عمليات الضم، والتجنيد، والاختيار سواء بين الضباط، أو صف الضباط، وينسق علاقتهم بتنظيم الضباط الأحرار[٢].

وإن كان«عبد الناصر» حرص مع ضباط اللجنة القيادية في تنظيم الأحرار، على قطع العلاقات التنظيمية بالإخوان، وقام بفصل«عبد المنعم عبد الرءوف» من بينهم قبيل الثورة ببضعة شهور، لإصراره على توثيق الصلة بالإخوان وتجنيد الضباط

(١) انظر: كمال الدين رفعت- مذكرات حرب التحرير الوطنية- ص ٥٣ وما قبلها.وانظر: عميد أركان حرب مصطفى ماهر-«تقرير عن ندوة الجيش المصري وثورة ٢٣ يوليو»- (ثورة يوليو والحقيقة الغائبة)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٧- ص ٦٦، ٦٧. وانظر: جمال حماد- ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر- ص ٢٥.

(2) انظر: جمال حماد- م. ن- ص ٢٦، ٢٧.وأيضًا: فتنوفتش، أ.ف- ثورة الضباط الأحرار في مصر- ص ١٠٢.

لحسابهم[1] إلا أنه لم يسع لمثل ذلك مع خالد محيي الدين المنتمى ل«حدتو»، ربما لأن المجال لم يكن مهيئًا- فيما يقول جمال حماد- أمام خالد لإغراء الضباط الأحرار، بتحويل انتمائهم وولائهم للمنظمة اليسارية، إذ أن هؤلاء الضباط ما كانوا ليقبلوا أو يهضموا الفكر الشيوعي، بينما تحويل ولائهم أو استعادتهم للإخوان الأكثر جاذبية وبريقًا، يعد أمرًا ممكنًا[2]. أو بالأحرى كان الإخوان بدعوتهم الدينية أكثر قربًا وتواصلاً مع البنية الثقافية والتربوية الراسخة في وعى الضباط وأبناء الطبقة الوسطي، رغم ما في دعوتهم هذه من غموض، إن لم يكن غياب، الرؤية الاجتماعية والاقتصادية.

والواقع أن تقدير عبد الناصر أو جمال حماد بالأحرى، لمدى فعالية الفكر الشيوعي في صفوف الضباط- وهو صحيح عامة- يعتمد على الصورة التقليدية التي كرستها دعاية البرجوازية الاستعمارية ضد اليسار ولاسيما الماركسي، بتشويه المواقف الأخلاقية والدينية، والسلوك الاجتماعي عند من ينتمون إليه، والعمل على حصارهم في نطاق الإلحاد، وانتهاك الحرمات المرتبطة بالسلوك الجنسي ونظام الأسرة والمال، وفى أحسن الأحوال التركيز على أحادية العامل الاقتصادي في تفسير حركة التاريخ على حساب العوامل الأخرى الروحية، والمعنوية المتصلة بالنزعات العرقية والقومية والوطنية، وبالدين والسياق التربوي عمومًا وما يحمله إلى الأفراد والجماعات من أفكار وأنساق قيم. وفى إطار هذه الدعاية تولدت صورة الماركسي بوصفه إنسانا منحلاً متكالبًا على إشباع شهواته، فاقد الضمير والكوابح الأخلاقية والدينية، وفاقد الوازع من العواطف القومية والوطنية، مثلما تولدت صورة المجتمع الذي يتحول فيه البشر إلى تروس في آلة الإنتاج بلا حرية أو إرادة إنسانية.

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج ١- ص ٣٥. جمال حماد- م. س- ص ٢٦.

(2) جمال حماد- م. ن- ص ٢٨.

وفى الحقيقة لم يخل المجتمع المصري وحياته الثقافية من هذا اللون من الدعاية ضد اليسارية، منذ أن استقطبت السلطات البريطانية الشيخ«محمد بخيت المطعنى»- شيخ الجامع الأزهر خلال ثورة ١٩١٩- لإيقاف ما اعتبرته مع الصحف الموالية والحكومة المصرية، مدًا شيوعيًا في الجمعيات الوطنية، واللجان الشعبية على غرار السوفيتيات في أنحاء البلاد. فقد غلبت النظرة آنذاك للبلشفية- (مجموعة الأغلبية التي قادها«فلاديمير لينين»إلى الثورة في روسيا خلال الحرب العالمية الأولى على حساب المناشفة أو الأقلية التي والت تروتسكى)- على أنها انفجار للشعوب المظلومة ضد الحكومات المستبدة القيصرية بحثًا عن الحقوق المهضومة، وكان لابدّ من تكثيف الدعاية ضد هذا المنحى، الذي أوشك أن يتبلور ليعصف بسلطات الاحتلال وامتيازات الأتوقراطية الملكية في آن واحد. ولقد أسس الشيخ «المطعنى» في هذا السياق ما يمكن اعتباره بالإطار الدعائي ضد الشيوعية من المنظور الديني دون أن يخرج على الإلحاد واستحلال الأموال والأعراض، رابطًا بين الشيوعية في الوقت نفسه وبين الحركة «المزدكية»التي شهدتها فارس القديمة قبل ظهور الإسلام، مما أضفى عليها- ومن منظور الوعي الإسلامي- بعدًا جاهليًا.ورغم أن المشكلة التي وقع فيها «المطعنى»بهذا الربط- فيما يرى عبد العظيم رمضان- أنه تحدث عن شيء آخر غير الشيوعية بمعناها العلمي المعروف، ربما لعدم توافر المصادر اللازمة لديه، أو لأن هدف فتواه كان محددًا منذ البداية، وهو الإدانة[1]، إلا أن الأمر لم يختلف كثيرًا فيما تعاقب من كتابات ضد الماركسية، فبعد ستين عامًا- توافرت خلالها المراجع والمصادر اللازمة، أصلية كانت، أو ثانوية شارحة، وظهر العديد من التنويعات والتفسيرات على الفكر

(1) د.عبد العظيم رمضان- قضايا في تاريخ مصر المعاصر- الهيئة المصرية العامة للكتاب-٢٠٠١- ص١٢٣.

الماركسي وجذوره الفلسفية- تتواصل الأسس الدعائية نفسها، فيما كتبه الدكتور«عبد الحليم محمود» شيخ الجامع الأزهر في السبعينيات[1].

(1) لقد صيغ السؤال للشيخ المطعني حول طلب الفتية الإسلامية في البلشفية باعتبارها المذهب الذي يثير الفوضى، ويدنى أسباب الفساد، وينكر الأديان، ويحرض على حق الملكية فيستبيح الاعتداء على أموال الغير وأنفسهم وأعراضهم، وينكر الحقوق الزوجية ويعرض عن نسب الأبناء لآبائهم وينسبهم للحكومات ويستبيح النساء المتزوجات وغير المتزوجات ويلوث شرفهن ويحل دمهن إن أعرضن.على أن الشيخ المطعني لم يلبث- وصيغة السؤال على هذا النحو- أن دمغ المذهب بالكفر الصريح وأضفى عليه طابعًا أسطوريًا لا تاريخيًا ممتدًا إلى الحضارة الفارسية حيث وجد «الثياب»، التي ألبسها للشيوعية المحدثة وذلك في المزدكية- نسبة إلى«مزدك ابن باوزر»من أهل «مزدية» في فارس القديمة قبل الإسلام- مادام«مزدك» هذا أحل الزنى والعهر، وحض سفلة القوم على أعلاهم، وسهل الغصب للسفاحين. ويلقى العقاد في كتابه(مطلع النور)مزيدا من الضوء حول مزدك الداهية الممتلك للقدرة على الإقناع والتأثير وخلق الأتباع والأنصار، حتى في القصر الحاكم وعلى رأسه « قباذ»، ف«مزدك» يزعم انه جاء ليبطل الخلاف بين العقائد والأمم وينهاهم عن أسباب المباغضة والقتال، ولما كان أكثر ذلك إنما ينبع بسبب النساء والأموال فقد أحلهما وجعل الناس شركة فيها. ويتواصل العقاد مع الشيخ المطعني في حديثهما عن نهاية المزدكية على يد«كسرى انوشروان ابن قباذ» حينما استنكر أن يخضع أباه لتأثير مزدك، حتى يبذل زوجته الملكة للآخرين كي يثبت صدق عقيدته أمام الرعية في التخلص من أسباب الصراع والبغضاء، فيتوسل إلى أبيه باكيًا ألا يذله على هذا النحو ويبتذل أمه، وما هي إلا أن اتفقت عصبة ولى العهد على«مزدك» فيقتلوه ويطاردوا شيعته. ومن الملاحظ أن العقاد في (أفيون الشعوب أو المذاهب الهدامة) يسترجع الخطوط الرئيسية لنفس الرؤية المعادية للشيوعية وماركس، كما تتواصل نفس الرؤية برموزها وممثلاتها الأسطورية فيما يكتبه الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر في السبعينيات حيث يقول بأن الصهيونية رتبت نجاح ماركس وصنعوه كما تصنع المزيفات« والمزيفات لا بقاء لها وستزول الشيوعية الحديثة كما زالت شيوعية «مزدك» وكما زال كل مذهب منحرف (ص١٥).وتتردد نفس الرؤية بخطوطها العامة عند سيد قطب ومصطفى محمود أنور السادات على سبيل المثال لا الحصر.(انظر:د. عبد العظيم رمضان- م . س- ص١٢٢: ١٢٦ . وأيضًا: عباس محمود العقاد – مطلع النور- القاهرة – دار الهلال- ب.ت- ص٣١، ٣٢. وأيضًا:عباس محمود العقاد – أفيون الشعوب/ المذاهب الهدامة- مكتبة الأنجلو المصرية- ب.ت- ص ٣٣: ٤٣ .وأيضًا: د. عبد الحليم محمود- الإسلام والشيوعية- القاهرة – دار التراث العربي للطباعة والنشر- ١٩٧٥- ص ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٥١.وانظر: سيد قطب- معركة الإسلام والرأسمالية-=

على أن تواصل الدعاية ضد الشيوعية وإن أكد وجود بنية فكرية قارة في الوعي الاجتماعي- ولو على نحو ضمني- تستقبل الماركسية وتمتصها لتدمجها في منظورها الخاص، إلا أن هذه البنية من ناحية أخرى تؤكد «الوسائط- mediations» الفاعلة في لعبة الصراع الأيديولوجي، بما يتخللها من تشويه وابتسار وانتزاع للعبارات من سياقاتها الدالة في مصادرها الأصلية، وغير ذلك مما يتجاوز التحقيق المنهجي والأمانة العلمية، ليختفي تحت ذلك انحياز طبقي واضح نحو المنظومة الرأسمالية ومنتجاتها الثقافية، والتي ظلت مهيمنة لحقب طويلة متعاقبة منذ فجر النهضة المصرية في عهد«محمد على».

غير أن العناصر الأجنبية والمتمصرة والصهيونية، وعناصر مهما بدت قليلة ومحدودة من البرجوازية العليا ومثقفيها تعاطفت مع الماركسية وعرف من بينها«الباشا الأحمر»، انغمست في محاكاة الحياة الأوروبية من جانب، وفى قيادة وتمويل المنظمات اليسارية صراحة أو من وراء ستار من جانب آخر، وكرست الصورة التقليدية المتسقة مع الدعاية ضد الشيوعية، فركزت على ما يعرف بالأدب المكشوف، ومناقضة القيم الإيمانية برفض الغيبيات، وتبنت مظاهر التحلل من الوازع الديني والأخلاقي في السلوك الاجتماعي، مما كان يستفز الشعور والمنظور الديني، وبنيات التوسط الدعائية، ولاسيما في صفوف البرجوازية الصغيرة ومثقفيها وأوساط العمال والفلاحين. كما شوهت هذه العناصر مدعية الماركسية- من ناحية أخرى- الفكرة الوطنية النامية في إطار قومي/ عربي، حينما دعت للتعاون مع الوجود الصهيوني في فلسطين تحت شعار الأخوة العالمية أو الأممية. ولا غرو أن

=القاهرة- دار الشروق- ط١٣/ ١٩٩٣- ص ٢١، ١٠٩، ١١٠. وأيضًا: مصطفى محمود- أكذوبة اليسار الإسلامي- القاهرة- دار المعارف- ١٩٧٨- ص ٧: ١١، ٢٤: ٣١. وانظر: أنور السادات- البحث عن الذات/ قصة حياتي- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٨- ص ١٣٦.

يتجدد التشويه لفكرة الوطنية حينما بادر الاتحاد السوفيتي بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد أمريكا ببضع ساعات، وتشوهت بارتباط الماركسيين غالبًا بحركة الشيوعية العالمية «الكومنترن»التي مارست درجة عالية من الوصاية عليهم في الأفكار وأساليب الحركة التنظيمية.

والواقع أن الشروط التاريخية والفكرية التي التبست باليسار الماركسي في مصر، أدت إلى تأسيس تيار متميز في الفكر الاشتراكي يتصالح مع الأديان وبخاصة الدين الإسلامي السائد ويحاول استنباط المقولات الاقتصادية عن العدالة الاجتماعية ومنهجية توزيع الثروة الوطنية في أرضية دينية أو في غير تعارض معها، وفي الوقت ذاته يراعى الخصوصيات المجتمعية، ومكوناتها المعرفية بما يعمق الانتماء القومي والوطني[1].والملاحظ في السياق نفسه أن الصورة الدعائية لليسار الماركسي والممارسات المشوهة لبعض دعاة اليسارية، أدت لخلخلة الصلة التنظيمية بين بعض من رجال يوليو والتنظيمات الشيوعية، إلا مع ضمانات الكف عن التجديف في الدين، على نحو ما حدث مع «يوسف صديق»، و«خالد محيى الدين» و«عبد اللطيف البغدادي[2]، حرصًا منهم على قيمهم الدينية المتوارثة، وخشية من نظرة

(1) انظر:عبد المغنى سعيد – أسرار السياسة المصرية في ربع قرن- ك. الحرية- القاهرة – دار الحرية للطباعة والنشر- ع ٥/ أكتوبر ١٩٨٥ - ص١٩٣: ١٨٩، ٧٣: ٧١، ٥٩: ٥٢.وانظر:د. يونان لبيب رزق- الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧: ١٩٨٤ - م.س- ص١٠٠.وفى محاولة الربط بين الشيوعية والحركة الصهيونية انظر:سيد قطب- م.س- ص٣٣. وأيضًا:د. عبد الحليم محمود- م. س - ص٥١. وفى تأسيس التوجه للبحث عن الخصوصية الفكرية الملائمة للبيئة الاجتماعية انظر: سيد قطب- نفسه- ص ٣٦ باعتبار الخصوصية اتفاقًا مع العقيدة الإسلامية السائدة.

(2) انظر: يوسف صديق- أوراق يوسف صديق/ إعداد وتقديم د.عبد العظيم رمضان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠١- ص ٧٩، ٨٠، ٨٢: ٨٤. وأيضا: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ك.الهلال- القاهرة – دار الهلال- ع ٣١٩/ يوليو١٩٧٧- ص ٧٢، ٧٣ حيث يتعرض لموقف البغدادي من الجماعات الماركسية وفقًا لاعترافاته.وانظر: خالد محيى الدين- والآن أتكلم- مركز الأهرام للترجمة والنشر-١٩٩٢- ص٥١، ٦٦.

الجماعة الشعبية واستنكارًا لمسلك بعض الماركسيين أو المتمركسين.

على أن اليسار الماركسي في مصر لم يكن يعانى من حصار الدعاية المضادة ومنظومتها التقليدية المطردة، أو حصار الروابط التاريخية بالعناصر الأجنبية والصهيونية والمتمصرة وعناصر البرجوازية العليا المثقفة التي انتمت إليه، بما تولد عن هذا الحصار من أفكار وممارسات مشوهة ومستفزة غالبًا، على نحو أدى بالنتيجة إلى تبلور احتياج واضح في أواخر الأربعينيات لتوحيد جهود المنظمات وبذل الجهد الكبير لتمصيرها، بل وعانت أيضًا من حصار اللغة والفكر الأكثر احتياجا- لصعوبة النظرية التي ينطوي عليها- إلى الصفوة المثقفة القادرة على استيعابه، بالقياس إلى العمال الراغبين بحكم مصلحتهم لاعتناقه وقياسًا إلى الفلاحين الأميين وأنصاف الأميين. وهى القضية التي يثيرها «د.يونان»، ويرى أنها حولت الماركسية لترف فكرى يستدعى المزيد من الانقسامات في المنظمات اليسارية، ويعترف «د.رفعت السعيد»بها ويرى أنها أدت إلى عزلة العناصر الواعية في أوساط الفلاحين، ولتراجع وتباعد القيادات الطبيعية بينهم والتي أمكن التقاطها لذكائها ولماحيتها في صفوفهم، عن الاستمرار في الروابط التنظيمية باليسار[1] ولعلها نفس القضية التي دعت«كمال رفعت»إلي التهوين من شأن انضمام الشباب لصفوف اليسار بأنهم فعلوها لمجرد التنفيس عن طاقتهم الثورية ضد الأوضاع السياسية والمجتمعية غير المواتية[2].

ولعل الأشكال المتتابعة من الحصار على اليسار الماركسي هي التي دعت عبد الناصر للامتناع عن إبداء كبير اهتمام بالصلات التنظيمية التي تربط بعض الضباط

(1) انظر: د.رفعت السعيد- كلام في السياسة- الهيئة المصرية العامة للكتاب-٢٠٠١- ٢٨:٢٥.وانظر: د.يونان لبيب رزق- م. س- ص ١٨٤.

(2) انظر: كمال الدين رفعت- مذكرات حرب التحرير الوطنية- ص ٣٢.

الأحرار أو كانت تربطهم ولو بخيط واه بالتنظيمات اليسارية، وربما كان ميالاً للجوانب الاجتماعية والاقتصادية في هذا التيار الفكري على نحو ما، ويترك له فرص التلقيح والنمو والتعديل، والخروج- ولو نسبيًا- من دوائر الحصار، بالاحتكاك والتفاعل مع الأسس التربوية والتاريخية الداخلة في تكوين الضباط الأحرار وطبقاتهم الاجتماعية. غير أن الحصار فرض نفسه على عقلية الماركسيين ولفترات طويلة، بالعمل السري ولذلك- ربما- فوجئ«ناصر»بمثل هذه الصلات بين«يوسف صديق» و«حدتو» وأيضًا «عبد المجيد نعمان»ضابط لاسلكي الطائرة الملكية، حين طالبته«حدتو»بالإفراج عنه عقب القبض عليه بعد قيام الثورة.وقد أثارت هذه الواقعة هواجس عديدة في«ناصر»ظلت تطارده لفترة طويلة، فإذا كان بإمكان شيوعي أن يكمن في الطائرة الملكية، فلم لا يتمكن غيره من أن يكمن في أعشاش الحكم الجديد[1]. وفي هذا السياق من الائتلاف والحذر نشط«خالد محيى الدين»لتكوين قاعدة يسارية بين طلاب جامعة القاهرة، حينما كان مسئولًا عن تدريبهم للانضمام إلى الحرس الوطني، إضافة إلى نشاطه بين ضباط سلاح الفرسان الذي ينتمي إليه[2].

بالرغم من صلات التعاون العديدة التي نشأت بين الضباط الأحرار والمنظمات اليسارية، وبخاصة«حدتو»التنظيم الأم والأكبر نحو قيام الثورة وبعدها بما فيها إعداد البرنامج السياسي/ الاجتماعي[3]. إلا أن العلاقات سرعان ما انقلبت وتحولت تحولا دراميًا، ولم يكد يمضي شهر واحد على الثورة.ففي الثاني عشر من

(1) د. رفعت السعيد- مجرد ذكريات- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٩- ص ١٣٥.وأيضًا: يوسف صديق- أوراق يوسف صديق- م. س- ص ٢٢٦، ٢٢٥.

(2) حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص ٨٥.

(3) كوفتونوفتش، أ.ف- ثورة الضباط الأحرار في مصر- ت: عزة الخميسي- ك. الأهالي- القاهرة- حزب التجمع- ع ٣٠/ ١٩٩٠- ص١٠٢.وأيضًا: حمدي لطفي- ثوار يوليو- ص ٩٦.وأيضًا: اللواء عبد المجيد نصير وآخرون- ثورة يوليو: الحقيقة الغائبة- ص٥٠،٤٥.

أغسطس١٩٥٢، انفجرت أحداث مصنع النسيج بكفر الدوار، حين تعالت هناك المطالب العمالية- بقيادة النقابيين«مصطفى خميس»و«محمد البقرى»- بزيادة الأجور، وعزل بعض موظفي الإدارة، وأعلنوا الإضراب العام، ومع الخطب والهتافات المدوية المتصاعدة باسم الجيش والشعب، ومع تجمّع الفلاحين من القرى المجاورة، اندلعت النيران في عنبرين من عنابر المصنع وتحطمت المكاتب، وسرعان ما تداعت قوات الأمن القادمة من الإسكندرية للتصدي للأحداث باستخدام العنف مما أسفر عن العديد من القتلى والجرحى واعتقال مئات لعمال، وتشكلت محاكمة عسكرية عاجلة انتهت إلى حكم بالإعدام على«خميس»و«البقرى»علنا وسجن آخرين، ونفذت الأحكام[١]. وتطايرت في الصحف المحلية والعالمية الأنباء والتفسيرات والادعاءات الممكنة عن القوى التي حركتها. فإذا هي تارة من تدبير الشيوعيين الذين رأوا أن الثورة برجوازية[٢]، مما فسر أخذ الفاعلين بالشدة حتى لا تتكرر وتخل بالأمن العام والانضباط، وتؤذن بانفلات الزمام من قبضة القوى الجديدة الحاكمة، وهى تارة أخرى من تدبير كبار الملاك والباشاوات الرجعيين أعوان الملك، الذين صدمهم الإعلان عن مسودة مشروع قانون الإصلاح الزراعي، وبدا الأمر وكأن ثمة حلف غير مقدس بين الملكية والشيوعيين[٣].

وأيا كان من أمر، فإن الأحداث وما ترتب عليها من أحكام عسكرية عنيفة ورادعة، أدت إلى فساد العلاقة ولفترة طويلة بين ثورة يوليو والقوى اليسارية، حتى

(١) انظر : وقائع وأحداث كفر الدوار في:عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- ص٦٨. ومحمد نجيب- كنت رئيسًا لمصر- ص١٧٢، ١٧١. وكوفتونوفيتش، أ.ف- م. س- ص١٢٣. وعبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو- ص ٣٣.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م. ن- ص ٦٨.

(3) د.لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- ص٤.

قيل: إن الثورة تخشى تحرك الجماهير بمطالبها، رغم استنادها إليهم في معركة التحرر الوطني من الاستعمار، مما يفسر طبيعتها المزدوجة كثورة برجوازية وطنية[1]، كما قيل: إن الأحداث نبهت الثورة إلى أنها لا تستطيع التقدم للأمام دون حل المشكلة الاجتماعية/ الاقتصادية، مما وجهها فيما بعد للإصلاح الزراعي[2]، رغم أن الأحداث تزامنت تاريخيًّا مع الإعلان عن مشروع القانون وعرضه لمناقشات موسعة. وبادرت قوى اليسار إلى توصيف السلطة السياسية لثورة يوليو بأنها دكتاتورية عسكرية، ووصمتها أحيانا بالفاشية ربما لأن عناصر من قيادتها كانت ضالعة في التعاون مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية، وارتباطهم الوثيق باللواء«عزيز المصري»الذي أعدوه أبا روحيًّا لحركتهم[3]. ولظهور عناصر من

(1) رغم اتفاق الشيوعيين آنذاك على توصيف السلطة بأنها برجوازية وطنية ذات طبيعة مزدوجة في مواجهة الاستعمار، لتحرير السوق الداخلي من هيمنته وفى مواجهة الجماهير الكادحة ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن هذه الطبيعة تدعوها في الوقت نفسه إلى الاستعانة بكلا القوتين في مواجهة الآخر، إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك فيما إذا كانت برجوازية تقليدية أو برجوازية محكوم عليها بالوطنية في ظل المتغيرات العالمية ونمو الكتلة الاشتراكية كقوة من الممكن التحالف معها، أو أنها برجوازية وطنية ذات قيادة تمتلك طاقات ثورية كامنة ومتجددة (انظر: د. فخري لبيب- الشيوعيون وعبد الناصر/ ج ١ - القاهرة - شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع- ١٩٩٠- ص ٦٥:٧٧.

(2) كوفتونوفتش، أ.ف- ثورة الضباط الأحرار في مصر- ص ١٢٣، ١٢٤.

(3) تجمع الكثير من المصادر على أن عناصر ضباط قيادة ثورة يوليو وآخرين أبدوا ميولًا نحو مساعدة دول المحور الإيطالي الألماني في الحرب العالمية الثانية نقمة على الإنجليز الذين يحتلون مصر وينتمون إلى الحلفاء، وحاول أولئك الضباط أكثر من مرة تهريب اللواء عزيز المصري بالغ الاعتداد بالعسكرية الألمانية بالطائرة لخطوط الألمان الخلفية في الصحراء الغربية، وحاولوا التعاون مع الألمان عن طريق أحد جواسيسهم واشتهر بينهم في هذه المحاولة أنور السادات ولاسيما بعد القبض عليه ومحاكمته. كما انتمى بعض الضباط الأحرار لتنظيمات مصر الفتاة، التي استوحت خطوطها الأيديولوجية من الإعجاب بالحركة الفاشية والنازية حتى وصمت بهما. ومن الملاحظ أن الحزب الوطني الجديد باندماج العديد من عناصر مصر الفتاة إليه وسيطرتهم عليه كان أكثر القوى السياسية=

الضباط الألمان من بقايا الخبرة النازية في الجيش المصري وفى المخابرات وليدة الإنشاء[1]. وتأكد التوصيف مرة ثانية والتمس مزيدًا من الذرائع، وانضمت إليه«حدتو»مفترقة عن تأييد الثورة، حينما تداعت الثورة لإلغاء الأحزاب ومصادرة أموالها وتعليق الخيار الديموقراطي مع بداية ١٩٥٣، إلا أن بعض الاشتراكيين رأوا في هذا التوصيف ضرب من التسرع ينطوي على سوء الفهم للثورة دون الاقتراب منها، وأمل هذا البعض أن يزول سوء الفهم بما ترتب عليه من اعتقالات جديدة

=في أول الوزارات التي تشكلت برئاسة محمد نجيب في سبتمبر١٩٥٢. والجدير بالذكر أن أجهزة الإعلام الغربي – فيما يذكر محمد نجيب ص ١٧٣ – وصمت الثورة بالفاشية في أعقاب حادث كفر الدوار وما تلاه من أحكام سريع التنفيذ، دون أن يذكر أنها أصوات الإعلام اليساري خصوصًا.

(1) استعانت قيادة الثورة بخبراء من الضباط الألمان لوضع برامج التدريب للجيش المصري وتطوير القسم المخصوص بوزارة الداخلية / القلم السياسي وتنظيمه بحيث تولدت عنه المباحث العامة / أمن الدولة وجهاز المخابرات العامة الذي أشرف عليه عضو مجلس القيادة زكريا محيى الدين والذي عرف بأنه داهية وبلا أطماع سياسية. وكان من جراء التعاون مع الألمان أن زعم«تشرشل» رئيس الوزراء البريطاني آنئذ بأن ضباط القيادة يعملون على نشر النازية. ولكن أمريكا حرصت من جانبها على تقوية وتدعيم هذه الأجهزة الأمنية بالأبحاث والدراسات وإعداد الدورات التدريبية لعناصرها في أمريكا نفسها، كما مدتها بالسيارات والأسلحة الخاصة تحت شعار تطوير الأداء لمكافحة الشيوعية. وغلب على تكوين المباحث العامة في البداية عناصر ذات ميول إسلامية ولكن أعيد تشكيلها بسرعة، كما ظهرت عناصر من الحرس القديم توثق الصلة بالسفارتين الأمريكية والبريطانية وغيرهما من السفارات الأجنبية الموالية للغرب فتم استبعادهم ولاسيما العناصر التي كانت مختصة بمكافحة الشيوعية لما كانت تبديه من خلط بينها وبين النزعات الوطنية التي تبدو متطرفة من وجهة نظر الاحتلال. وتعددت الأجهزة الأمنية والمعلوماتية بين وزارة الداخلية والقوات المسلحة، وفى الإدارات المدنية ومؤسسة الرئاسة حتى تضاربت مهماتها وتداخلت وأفسد بعضها عمل البعض(انظر: محمد نجيب- كنت رئيسا لمصر- ص٣٠٨، ٣١٣. وأيضًا: طارق البشرى- الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو١٩٥٢: ١٩٧٠- بيروت مؤسسة الأبحاث العربية- ١٩٨٧- ص١٥٢، ١٥٣. وأيضًا: عبد الفتاح أبو الفضل- كنت نائبًا لرئيس المخابرات- ص ١٠٤، ١٠٥.

للقوى اليسارية النشطة والمعادية[1].

واقتربت أزمة مارس من نقطة التفجّر الحرجة، ولم يكن سوء الفهم زال بين الثورة والعديد من قوى اليسار الماركسي، خاصة وأن التناقضات الذاتية والموضوعية بين صفوفهم تنعكس في توصيف السلطة السياسية للثورة وطبيعتها الطبقية، بما لهذا التوصيف من تداعيات على رؤية توجه الثورة، وتحديد المواقف التكتيكية منها. ومما زاد الأمر التباسا في هذه العلاقة، التعقيد والتشابك في الموقف التاريخي الذي أشار إليه«عبد الناصر»في فلسفة الثورة[2]. بين القضية الوطنية والرغبة في التخلص من الاستعمار بما تتطلبه من حرص على الوحدة الوطنية، والتضافر بين القوى والطبقات الاجتماعية المختلفة من ناحية، وقضية التوجه الاجتماعي في القرارات الاقتصادية من ناحية أخرى، بما تتطلبه من حلول تستدعى العداء والنفي للشرائح العليا الضالعة في الاستغلال كقاعدة في العلاقات الرأسمالية المتحالفة مع التخلف، وهو ما يؤثر بالسلب على مبدأ الوحدة الوطنية.

ولعل هذا التعقيد ما دعا إلى شيء من التردد والمناورات المحسوبة، والحرص على إخفاء التوجهات الحقيقية أحيانًا، والاختلاف في ترتيب الأولويات، والأخذ بمبدأ الشدة والعنف لتأمين النظام. ولكن في إطار مظهر الدكتاتورية الصارمة للسلطة وغموض التوجه الاجتماعي، وتراجع الاتحاد السوفيتي عن تأييد الثورة مما دعا آنئذ للاعتماد على أمريكا والتماس مساعدتها، سواء في التسليح أو الضغط على بريطانيا للجلاء عن البلاد، كانت «حدتو»فيما يبدو أكثر التنظيمات اليسارية شططا في توصيف السلطة بالدكتاتورية العسكرية، وكأنها «تستشعر بعضًا من عقدة

(1) انظر: د لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- ص ٦.

(2) جمال عبد الناصر- فلسفة الثورة/ وثائق ثورة يوليو- ص ١٨، ١٩.

الذنب، فقد شاركت وأسهمت وأيدت هذا الذي أصبح دكتاتورية عسكرية[1].

وبلغت معارضة القوى الماركسية للنظام ذروتها في صيف١٩٥٣، فقام النظام بحملة اعتقالات أغسطس الواسعة التي طالت معظم القيادات وأودعتهم السجن الحربي، غير أن العناصر الطليقة من الصف الثاني والثالث استأنفت العمل ولملمت القواعد قليلة الخبرة والوعي السياسي، والتي لا تملك غير أفاعيل المشاكسة والاستفزاز، واستطاعت أن تكتب شعاراتها المطالبة بالديموقراطية وسقوط الدكتاتورية العسكرية، والدعوة إلي عودة الجيش إلى الثكنات، وذلك على الجدران وفى المنشورات التي وزعت في الجامعات، كما لطخت في الشوارع صور«نجيب» و«عبد الناصر» بالحبر الأسود، وتمكنت عبر عناصرها المنظمة في مبنى القيادة العامة أن تودع منشوراتها في ملفات «عبد الناصر» وزملائه، مما أثار سخطه ودفعه للاستعانة بالمخابرات والمباحث العامة نحو تعقب النشاط الشيوعي[2].

وعلى أية حال، ورغم المشاكسة اليسارية ل«نجيب» بوصفه رأس النظام الظاهر، إلا أن مطالبيهما تلاقت معًا في النهاية، وعلى نحو جزئي ومرحلي مفرغ من أي مضمون اجتماعي.

فطالما أبدى«نجيب»ضيقه من إصرار ضباط القيادة على الظهور بأنفسهم على خشبة المسرح، بعد أن كانوا يؤدون أدوارهم من خلف الكواليس، حتى تحولوا- فيما يقول- إلى مدنيين يباشرون مسئوليتهم السياسية بعيدا عن صفوف الجيش، وبخاصة بعد قضية ضباط المدفعية في أوائل عام ١٩٥٣[3]، رغم انه هو الذي دعا

(1) د. رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص ١٣٦.

(2) د. رفعت السعيد- م. ن- ص ١٤٠: ١٤٢.

(3) محمد نجيب- كنت رئيسًا لمصر- ص ٢٠٨.

بعضهم لتولى المناصب الوزارية لمعاونته في إدارة شئون البلاد[1] بعد إعلان الجمهورية وإعادة تشكيل الوزارة.غير أن ابتعاد ضباط القيادة عن الجيش لم يكن إلا صوريًّا، فقد كان منوطًا بعبد الناصر تنفيذ قرار مجلس القيادة بمتابعة العمل التنظيمي مع خلايا الضباط الأحرار حيث إعداد التقارير عن الحالة السياسية في الجيش والترويج لقرارات المجلس، كما حدث في مسألة إقالة«رشاد مهنا»من الوصاية على العرش.

وتواصل العمل التنظيمي رغم تنبيهات «نجيب» المتكررة على«عبد الناصر» بالامتناع عنه، فقد كان يرمى لعزل ضباط القيادة عن القواعد التنظيمية. وتصور «نجيب» أن العزلة قد تمت لأن«الخلايا لم يكتب لعملها النجاح بعد أن فقد أعضاؤها الإيمان برجال القيادة بسبب الفضائح التي أشيعت عنهم والانحرافات التي نسبت لهم[2]، ولكنه كان تصورًا وهميًّا في الغالب، لم يؤكده مسار الأحداث.

وربما تعمق تصور«نجيب»عن عزلة ضباط القيادة عن قواعدهم التنظيمية خلال رحلته إلى النوبة السابق الإشارة إليها في نوفمبر١٩٥٣. فقد صحبه من بين ضباط القيادة في هذه الرحلة «خالد محيى الدين»، ويصرح بأن خالدًا اقترب من قلبه كثيرًا في هذه الرحلة، ويضيف:«واتفقنا على شيء واحد، وهو ضرورة استقرار حياة ديموقراطية في مصر مع عودة الجيش إلى الثكنات، ولم نتفق على إقامة تنظيم خاص، كما كان يفعل«عبد الناصر»..ولكنه كان شديد الثقة بالمستقبل وبضباط سلاح الفرسان[3].

(1) عبد اللطيف البغدادي- مذكرات/ ج١- ص ٧٧.

(2) محمد نجيب- م .س- ص ٢٠٩.

(3) محمد نجيب- م . ن- ص ٢١٧.

ومن ناحية أخرى كانت قد تشكلت جبهة في الجامعات تضم رابطة الشيوعيين من الطلبة المنتمين لـ«حدتو»كجناح مستقل، وعناصر وفدية- ربما كانت من الطليعة الوفدية التي عرفت بنزعتها للاشتراكية والليبرالية السياسية لتشكلها في رحم الوفد- وعناصر من الحزب الاشتراكي الذي كان يتزعمه«أحمد حسين»، وتبادلت هذه الجبهة الصدام مع العناصر الإخوانية وعناصر منظمة الشباب التابعة لهيئة التحرير، على مستوى مجلات الحائط والبيانات والمؤتمرات وفعاليات التحرش بالضرب والعدوان.

وكان«عبد الناصر»فيما يبدو- وقبل أن يتأزم الموقف بينه وبين الإخوان، واتساقًا مع البنية الدعائية ضد الشيوعية- يعتمد على الإخوان في مواجهة الشيوعيين الملحدين خلال زياراته للجامعات. ولكن شعارات اليسار كانت تهدر رغم ذلك، «مما قوى موقف خالد محيى الدين في مجلس القيادة وعلى نحو غير مرتب[1]. إلا أن المعارضة اليسارية التبست بمعارضة«الإخوان»حتى ظن عبد الناصر- خلال الأزمة مع الإخوان- وجود تنسيق ما بينهم.وظهور هذه الجبهة يفسر قيام ناصر بحملة اعتقالات عقب عودة«نجيب»للرئاسة في نهاية فبراير١٩٥٤، بين الإخوان والاشتراكيين والوفديين، كان من بينهم «أحمد حسين»زعيم الحزب الاشتراكي بحجة استغلال الخلاف بين نجيب وضباط القيادة نحو عمل مضاد[2].

إلى جانب الثقة التي أودعها «خالد» في سلاح الفرسان، ظهرت عناصر أخرى

(1) د. رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص ١١٦، راجع ص ١١١.

(2) انظر: محمد نجيب- م . س- ص ٢٣٨. ولعل واقعة القبض على أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي في مارس ١٩٥٤ما دعا د. يونان لبيب رزق للقول: بأن زعماء مصر الفتاة كانوا واهمين إذ تصوروا أن عضوية عبد الناصر القديمة بينهم ستعد لهم مكانة خاصة في النظام الجديد، ولعل هذا الاعتقال ما دفع أحمد حسين لإيثار مغادرة البلاد(الأحزاب السياسية في مصر- ص ٢٠٣.

من الرتب الكبيرة- مثل المقدم«عبد الحميد لطفي»، والعقيد« أحمد شوقي»الذي عين قائدًا لقسم القاهرة العسكري- تطالب بمثل مطالب «نجيب»، وتهاجم أعضاء مجلس القيادة سواء في مكاتبهم أو أثناء مرورهم على الوحدات وفى بعض أحاديثهم الصحفية، وتدعو عناصر الضباط الأحرار للانضمام إليهم، مثلما حدث في سلاح الفرسان والمشاة. وربما لعبت المطامع الشخصية والآمال المحبطة والأحقاد والنزعات الانتهازية دورًا في هذا الاتجاه مع الرغبة في أن يكون حظهم من المكانة أفضل بمساعدة نجيب التي يمكن أن تتطور إلى انقلاب عسكري، كما يرى البغدادي[1] وعبد المحسن أبو النور[2]. وربما لعبت الجذور الطبقية والامتيازات الاجتماعية لواحد مثل أحمد شوقي دورًا داعمًا لرؤيته الليبرالية[3].

ولا شك أن سلاح الفرسان لعب دورًا حاسمًا في عودة «نجيب» للرئاسة بصفته رمزًا للثورة بعد استقالته، وما ترافق معها من بيان مشفوع بأسباب لم تكن مقنعة للكثيرين، سواء داخل القوات المسلحة أو خارجها، وأخفقت جبهة«عبد الناصر»في إقناع ضباط السلاح بما رأته من أسباب، فأوشك أن يذعن لمطالبهم ويدعو«خالدًا» لتولى رئاسة الوزراء، والعمل على عودة الحياة النيابية في ظل رئاسة«نجيب»الرمزية منزوعة السلطات، مع إحالة ضباط القيادة للاستيداع لا لصفوف الجيش، بعد إعلانهم عدم استعدادهم المطلق للتعاون مع«نجيب»، وتعهد الفرسان آنئذ بأن يقبل«نجيب»هذه الشروط التي يريدونها وسبق أن رفضها. ولكن فصائل الأحرار في باقي الأسلحة رفضوا الإذعان لشروط الفرسان، وحاصروهم بالمدفعية والمشاة وحلقت الطائرات فوق معسكرهم يبتغون تدميره، ووقع اعتداء

(1) عبد اللطيف البغدادي- م .س- ص ١٢٢.

(2) عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو- ص ٥٩.

(3) راجع : جمال حماد- ٢٢ يوليو/ أطول يوم في تاريخ مصر- ص ٩٢، ٩٣.

من بعضهم على«خالد»في أثر عودته بموافقة«نجيب»، إذ اتهموه بخيانة الثورة، والعمل على تصفيتها، وظنوا أن ثمة تواطؤا بينه وبين«نجيب»، فكادت تقع الحرب بين أسلحة الجيش لولا أن تراجع نجيب عن استقالته وقبل العودة مع استمرار مجلس القيادة[1]. ولكن نجيبًا لا يكاد يرى الرمزية الفارغة من السلطات الفعلية التي دعاه إليها ضباط الفرسان، وأثبتوا بها عدم ثقتهم في قدراته على قيادة البلاد، بما فيهم خالد نفسه، ويرى أنهم وقعوا ضحية- خدعة الحصار- من عناصر ليس في دوافعها سوى الخشية على مراكزهم وعلى الأموال التي تغدق عليهم[2]، وهكذا لم يخل الموقف من تشويه متبادل للدوافع بين الطرفين.

ورغم هذا الدور الإيجابي الذي لعبه سلاح الفرسان في عودة«نجيب»، إلا أن نجيبًا- واتساقًا مع موقفه الرامي لتحييد دور القوات المسلحة في المعادلة السياسية الجديدة أو جهلا بهذا الدور- كان أكثر اعتدادًا بالقوى المدنية لتمكنه من منصب رئيس الجمهورية كامل السلطات، فلم يلبث- وبعد الشكوى المتكررة من أنه بلا سلطات- أن طوّر مطالبه السابقة دون أن يتخلى عنها. فبعد أقل من أسبوع طالب بالاستفتاء الشعبي عليه كمرشح وحيد لمنصب الرئاسة[3]. وبهذا بدأ يؤسس شرعية جديدة لمنصب الأبوية العليا يستعصي معها إقصاؤه، أو خلعه، أو الإطاحة به، كما

(1) راجع في أحداث إعادة محمد نجيب لرئاسة الجمهورية عقب استقالته، ودور الأسلحة المختلفة فيها وبخاصة سلاح الفرسان: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص١٠٣. وأيضًا: اللواء مصطفى عبد المجيد خضير وآخرون- ثورة يوليو/ الحقيقة الغائبة- ص٥٧، ٥٨. وأيضًا: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو- ص ٥٣: ٥٦. وأيضًا: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- ص١٠٥: ١١٠.

(2) محمد نجيب- م. س- ص ٢٣٥.

(3) انظر: مطالب محمد نجيب بعد عودته لرئاسة الجمهورية: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ١٢٨، ١٢٩. وأيضًا: عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٥٧.

حدث في إطار الشرعية المستمدة من مجلس القيادة وفقًا لنصوص الدستور المؤقت. ومما يعمق هذا التوجه الرافض لقوة الجيش في المعادلة السياسية، مخاطبته المباشرة للضباط داعيًا لان يتخلوا عن السياسية للمدنيين على نحو ما حدث في اجتماع حاشد بنادي الضباط في الرابع من مارس١٩٥٤، بينما وقف«عبد الناصر»في الاجتماع نفسه ليزيد ارتباطه بقوة الجيش مؤكدًا وحدته وتماسك أبنائه، خلافًا لما تصورت الرجعية والاستعمار مع تداعيات أزمة الاستقالة، وداعيًا- في الوقت نفسه- لاستمرار الثورة ومبادئها المستمدة من الشعب وقد تمثل في رجال الجيش[1]. فلم يكن نجيب محتقرًا للعمل التنظيمي فحسب بل أقل وعيا- حتى من بعض القوى التي ناصرته- لعنصر التوقيت الملائم لخوض معركة الديموقراطية بأبعادها المعقدة- (الاستعمار- القوى الرجعية- دوائر التخلف التي تحيط بالسواد الأعظم من الطبقات الشعبية وامتثالهم لمركبات الماضي)- وبالتالي إمكانية تفريغها من البعد الاجتماعي/ الاقتصادي، بينما بدا«ناصر»مرهف الحساسية لأبعاد المعركة وللقوى التي يمكن أن تؤازره ومنها الجيش، أمّا نجيب فيهدر قوة الجيش على مستوى الهدف والتكتيك معًا ، ويشتت إمكانية التفافها حوله وتدعيمها الدائم له.

والواقع أن جبهة«نجيب»كانت تتزايد ضعفًا بالتحولات الداخلية والانقسامات الممكنة في صفوف المنظمات اليسارية، نتيجة لإعادة تقييم طبيعة السلطة السياسية والمواقف المحتملة خلال ١٩٥٤، وانتهت إلى ما يعرف ب«بيان السجن الحربي» الذي أصدرته قيادات«حدتو»في بداية١٩٥٥ نحو تأييد الثورة والقيادة الناصرية. فلا ريب أن هذه الانقسامات جاءت في جانب منها وثيقة الصلة بأزمة مارس وما استدعته من قوى اجتماعية وسياسية، أسفرت عن طموحها ورؤاها وتحولت إلى

(1) انظر: عبد المحسن أبو النور- م . ن- ص ٥٨.

هجمة رجعية شرسة تمتد مع الإخوان المسلمين، بينما تتصدى لها كتلة «عبد الناصر» خشية على مكتسبات الثورة والنضال الوطني، وإن لم تتبلور في الواقع النتائج بعد. ومن ناحية أخرى كانت قد ظهرت خلال الأزمة وربما لأول مرة فكرة تكوين «الحزب الجمهوري الاشتراكي»، والذي يمكنه أن يمثل اتجاهات الجيش في الانتخابات المزمع إجراءها خلال صيف ١٩٥٤[١]. وهى الفكرة التي رحب بها كثيرًا «يوسف صديق»[٢]. رغم ابتعاده عن مجلس القيادة وتحديد إقامته. ولعلها الفكرة التي نبهت بعض قوى اليسار لوجود مجموعة اشتراكية في السلطة تتمحور حول «عبد الناصر» ويرجى التعاون معها[٣]. إضافة إلى ذلك ظهرت علامات أخرى مشجعة كالربط في الخطاب الناصري بين الرجعية والاستعمار، والانتقادات ولو المعتدلة وغير الجذرية للسياسيات الأمريكية في المنطقة، والتي تدور حول الأحلاف

(1) تبلور التوجه بين أعضاء مجلس قيادة الثورة للإسراع بإنشاء الحزب الجمهوري الاشتراكي باقتراح من جمال عبد الناصر مرتئيًا أنه الحزب الذي يمكنه أن يمثل اتجاه الغالبية العظمى من الأعضاء، وذلك في منتصف مارس ١٩٥٤ كأحد الحلول الممكنة لإشكالية استمرار الثورة مع الاختيار الديموقراطي، تمهيدا لدخول الانتخابات المقترحة وقتذاك في يونيو ١٩٥٤ وقد حاز الاقتراح على موافقة الأغلبية إلا أن محمد نجيب أبدى تخوفه من أثر رئاسته لهذا الحزب على فرص نجاحه في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، وأبدى البعض الآخر اعتراضهم باعتبارهم ثوارًا لا سياسيين يمكنهم التصدي للمهاترات التي يجيدها محترفو المعارك الانتخابية، وتراجع عبد الناصر عن الاقتراح معلنًا نفس السبب بعد مناقشته للجماعات الموالية في صفوف الضباط الأحرار، وأعلن عن ذلك في الصحف فى ٢٠ مارس. انظر: البغدادي- المذكرات/ ج١- ص ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣ والجدير بالذكر أن د لويس عوض- لمصر والحرية – ص٨ كان يدعو قيادات يوليو في مقالاته بجريدة الجمهورية المعبرة عن الثورة، لان يضعوا ثقتهم في الشعب ولا يتخوفوا من المعارك الانتخابية وأن يتخلصوا من ثيابهم العسكرية، ويحصلوا على التأييد، والدعم السياسي بوصفهم زعماء شعبيين

(2) عبد المحسن أبو النور- م.س – ص ٥٨.

(3) انظر: د. فخري لبيب- الشيوعيون وعبد الناصر/ ج١- ص ٧٦ وما بعدها.

الغربية ذات الطبيعة العسكرية الموجهة ضد الخطر الشيوعي المزعوم من الاتحاد السوفيتي، ورفضه الربط بين توقيع اتفاقية جلاء للقوات البريطانية وانضواء مصر بقاعدة القناة العسكرية تحت لواء الأحلاف[1]، أو الإعلان عن توجه وفد اقتصادي للاتحاد السوفيتي، بما يؤذن بتعاون محتمل مع الكتلة الاشتراكية في النظام العالمي. فكل أولئك وغيره مما بدا مواقف مشجعة ووطنية من القيادة الثورية دعا قيادات «حدتو» في النهاية وهي في السجن الحربي- وربما عناصر من تنظيمات أخرى- لإرسال برقيات التأييد لعبد الناصر، ولإعادة النظر في توصيف طبيعة السلطة بما يؤجل عنها صفة الدكتاتورية العسكرية الموالية للغرب، وعلى رأسها أمريكا، ذلك التوصيف المدعوم بالإجراءات الاستثنائية المعادية للديموقراطية ومفهومها الليبرالي، ليسترد التوصيف الجديد البعد الطبقي كبرجوازية وطنية يرجى التعاون معها بحسب التوجيهات اللنينية في معركتها على الأقل ضد الاستعمار[2]، وعلى نحو يطرح من ناحية أخرى إمكانية التخلي عن المفهوم الشكلي للديموقراطية.

وفى هذا السياق بدا بيان السجن الحربي رغم اختيار عباراته بدقة وعناية في نظر الكثيرين، وكأنه جريمة: «إذ يفتح الباب وإن كان مواربًا لتفاهم، أو شبه تفاهم مع حكومة يتخذ الجميع موقف التسابق لإظهار مدى العداء المتأني أو غير القابل للتعديل بإزائها، وتتخذ هي نفس الموقف منهم[3].

(1) محمد نجيب – كنت رئيسًا لمصر- ص ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦.

(2) انظر: في تأصيل فكرة التعاون مع البرجوازية الوطنية لإنجاز مهمتها ضد الاستعمار في الفكر الماينى (عبد المغنى سعيد – أسرار السياسة المصرية في ربع قرن- ص ٥٩).

(3) انظر: د. رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص ١٥٨. وأيضًا: د.رفعت السعيد- كلام في السياسة- ص٨٥. وانظر: السيد يوسف- مذكرات معتقل سياسي/ صفحة في تاريخ مصر- تاريخ المصريين- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ع١٦٦/ ١٩٩٩- ص٦٧ حيث يتأكد أن بين السجن الحربي، وبرقيات التأييد كانت في الربع الأول من عام١٩٥٥.

ومع أن بيان السجن الحربي جاء فعليًّا بعد أزمة مارس بنحو عام، إلا أن مقدماته أثارت لغطًا غير خاف، جعلت «نجيب» يتصور أنه صدر إبان الأزمة وأفقده نصرتهم له بين القوى السياسية الممكنة، فيقرر واقع الانقسام في صفوف اليسار ويقول: إنه بينما كانت القيادات في السجن كان هم قواعدهم الطليقة في ذلك الوقت محاكمة قادتهم الذين أصدروا البيان وأيدوا الثورة[1]، وربما كانت هناك عدة بيانات خلط نجيب بينها ومنها ما صدر خلال الأزمة من غير «حدتو». فلم تكن الانقسامات اليسارية على أية حال أمرا عارضًا، بل ملمحًا رئيسيًا من ملامح وجودها في الخريطة السياسية، وثيق الصلة بالشروط الذاتية القارة في الطابع الغالب على عضويتها، وهى آفة تضعف الشيوعيين- فيما يرى فخري لبيب- ولا تجعل لفعلهم نفس قوة أفكارهم[2]، إنها آفة التسرع والاعتداد بالذات الدافعة للتميز وتعميق الخلاف مهما كان شكليًّا وسطحيًّا، والتي تصيب جماعات المساواة غالبة العضوية من مثقفي ومتعلمي البرجوازية الصغيرة مثلما حدث في تنظيم الضباط الأحرار نفسه وفى قياداته.

(1) محمد نجيب- م. س- ٢٥٨.

(2) انظر: د. فخري لبيب- الشيوعيون وعبد الناصر/ ج١- ص٤٨. وأيضًا: يوسف صديق- أوراق يوسف صديق- ص ٨٦.

المبحث الرابع

فعاليات الأزمة
وإشكالية نسق القيم

obeikan.com

obeikan.com

إن احتقار محمد نجيب في الظاهر على الأقل للعمل التنظيمي والتدبير، وقراءة الخريطة السياسية ومحاولة التأثير الواعي على تكوينها بما يتطلبه ذلك من انتهازية غالبا، وأساليب غير مبدئية مضادة للوعي الممكن الأقصى، ولاسيما في صفوف البرجوازية الصغيرة والوسطي التي تستمد غالبًا نظام قيمها من الدين، لا يعنى أن الأطراف الأخرى في الصراع يمكن أن تلتزم بنفس الأسس، بل إنها قد لا تستنكر- ولو مؤقتًا وتحت وطأة ما تعتبره بالظروف القاسية أو الضرورات التي تبيح المحظورات في الموقف التاريخي- التغاضي عن مثلها العليا، وترتكز إلى الوعي العملي البراجماتى، وتمضى في طريق الأساليب غير المبدئية لتحقيق أهدافها، مادامت السرية تكفل أن يبقى الظاهر نقيًا من القذى.

والواقع أن الموقف في مارس١٩٥٤ كان واحدًا من تلك المواقف التي يتعين فيها على الأطراف المتصارعة أن تطرح سؤال وجودها وكينونتها، بوصفه سؤالاً مصيريًا لا يخلو من الصيغة الحدية «إما- أو»، ومن ثم لا يمكن الاعتماد كلية على التصاريف القدرية، والمصادفات المتعالية على الإرادة والتي تمنح أو تمنع دون تورط في المساءلة، بل كان التوجه صريحًا وواضحًا للاحتشاد وتجميع القوى والتنسيق بينها، وربما العمل السري بها، والبحث عن قوى جديدة تغير من المعادلات السياسية المألوفة.

ولئن كان نجيب قد انعطف كلية من جانبه نحو القوى المدنية الهامشية والحزبية القديمة يلتمس منها التأييد، والدعم العفوي والشرعية، للانفراد بمنصب رئيس الجمهورية مكتمل السلطات، فلتكن القوى الجديدة موضوع بحث الطرف الآخر هناك أيضًا خارج الجيش، على نحو ما تمثلت في العمال والفلاحين الذين سبق أن هبوا في أحداث كفر الدوار، وكان لهم فيما يذكر التاريخ هبات عنيفة أخرى على

علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية وغيرالإنسانية السائدة في الريف المصري، كما في«بهوت الدقهلية» وفى«كفر نجم الشرقية[1]»، مع بداية الخمسينيات.إنها القوى التي لا يمكن جوهريًا أن تتعايش مع نظام ما قبل الثورة ورموزه، خاصة وأن الثورة داعبت أحلامها وفتحت الطريق أمامها، نحو مستقبل مغاير بالإصلاح الزراعي والمشروعات الخدمية والإنتاجية الأخرى المنتظر أن تؤتي ثمارها. ولكن يمكن في الوقت نفسه عرقلة أحلامها وأمانيها، وسحبها إلى أرضية القدرية المألوفة بما رسخته من قيم الانصياع والإذعان والامتثال.

ولعل ذلك ما يفسر القول بأنها البروليتاريا أو الطبقة الكادحة التي تسعى لكسب ودها القوى الموالية لعبد الناصر أو القوى البرجوازية المضادة[2] والتي بدا أنها تحالف نجيب.

وفى هذا السياق ربما كان صحيحًا أن نقابة المحامين قد نسقت مع القيادات العمالية ومنها اتحاد نقابات عمال النقل المشترك، على الإضراب العام في الثامن والعشرين من مارس للمطالبة بتصفية الثورة والاحتجاج على حوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين[3]. ووجه نقيب المحامين خطابًا مفتوحًا إلى نجيب للاحتجاج على اعتقال المحامين الإخوان بمجرد صدور ما يعرف بقرارات الخامس من مارس التي بشّرت برفع الرقابة على الصحف ، وبعودة الحياة الديموقراطية، من خلال التمهيد لانتخابات جمعية تأسيسية في يونيو (١٩٥٤)، تصبح بمثابة

---

1) انظر: د.محمود عبد الفضيل- التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الريف المصري ١٩٥٢: ١٩٧٠- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٨- ص١٦.

(2) انظر- د. عبد العظيم رمضان- (أوراق يوسف صديق)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٨٢.

(3) انظر: د. عبد العظيم رمضان- م.ن- ص ١٨٣.

برلمان يناقش الدستور الجديد ويقره وتنتقل إليها سلطة السيادة العليا، بما يؤدى إلى حل مجلس قيادة الثورة بمجرد انعقادها[1]. ولكن المؤكد أن اتصالات أخرى أجراها يوسف صديق في سلاح الفرسان مع«الصاوي أحمد الصاوي» رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك- وكانت بينهما صلة قرابة ولو من بعيد، إضافة إلى أنهما من بلدة واحدة- وطالبه بالاستعداد للغرض نفسه، وربما وعده يوسف- حينما سئل عن الثمن- بمبلغ كبير من المال، تعويضًا للعمال عن خسائرهم من جراء الإضراب المنتظر، مع وعد آخر بأن يتكون حزب عمالي يكون للنقابة فيه النصيب الأوفى[2]. ولكن هناك من ينفي أن يكون«يوسف»رشا «الصاوي» بشكل أو بآخر، باعتباره لم يكن مؤمنًا بمثل هذه الأساليب في العمل السياسي، ويقول : الشاهد- وهو زوج ابنة يوسف صديق- بأن مظاهر النعمة ظهرت فجأة على الصاوي، واشترى في بلده قطعة أرض، ويلمح إلى أن هذه النعمة من جراء رشوة حصل عليها من أجهزة السلطة. غير أن الشاهد يعود ليؤكد أن يوسف كان كثيرًا ما يأخذ على الحركة اليسارية اعتمادها على الوسائل الدعائية وافتقارها للوسائل العملية في العمل السياسي والتنظيمي[3].ومن غير المستبعد أن يدفع هذا المأخذ يوسف إلى الرشوة، ومحاولة تدبيرها، أو على الأقل التلويح بها كإجراء عملي يتجاوز به انتقاده الموجه للحركة اليسارية.

وعلى الطرف الآخر كانت اتصالات«الصاوي» في سلاح الفرسان- فيما يبدو- مرصودة، وتحت رقابة المخابرات العسكرية، مما دعا ضابط المخابرات

(1) انظر: محمد نجيب- كنت رئيسا لمصر- المكتب المصري الحديث- ط٧/ ١٩٩٩- ص ٢٤٤.

(2) انظر: شهادة الصاوى أحمد الصاوى- (أوراق يوسف صديق)- ص١٨٥.

(3) انظر: شهادة محمود توفيق- (أوراق يوسف صديق)- ص٤١، ٤٢، ٤٣.

لمساءلة«الصاوي»عمّا تم فيها، ورغم أن الصاوي أنكر الحقيقة إلا أن المساءلة ربما أرهبته، أو فكر من تلقاء نفسه- وبعد تكرار الاتصال به في الثلث الثاني من مارس- أن يراجع موقفه من الاتصالات العديدة التي تسعى الأطراف المختلفة لإجرائها معه. ومما يعزز هذه المراجعة تكوينه غير المغامر وطبيعته العملية التي تجلت في سؤاله عن الثمن، وربما بتأثير مجموعات عمالية أخرى قريبة الصلة به، فيصرح بأنه والعمال خشوا انتهاء الثورة وعودة هيمنة أصحاب الشركات مجددًا، بعد ما عانوه من ظلمهم. وعلى الفور اتصل بمسئولي هيئة التحرير وأحاطهم علما بما تم معه فشكروه وأبلغوا عبد الناصر، الذي أوصى بمسايرة الصاوي ليوسف وصحبه إلى حين[1]. وربما اتخذ مسئولو هيئة التحرير على عاتقهم وبمعرفة عبد الناصر مهمة إقناع الصاوي بخطورة التخلي عن الثورة وإلا ضاعت الفرصة لإجابة مطالبهم[2]. وأغلب الظن أن المهمة كانت يسيرة على مسئولي هيئة التحرير، خصوصًا وأن نجيبًا يذكر أن لعمال النقل مطالب قديمة، مثل إعادة المفصولين لأعمالهم، وإلغاء لائحة الجزاءات وصرف المتأخرات، وكانوا يأملون أن تستجيب الثورة لمطالبهم، ولذلك استبعدهم من بين جماهير البروليتاريا المنتمية للشيوعيين وقواعد الوفد التي يمكنها تأييده[3].

من ناحية ثانية يبدو أن إبلاغ الصاوي على هذا النحو بما تم معه، وجه عين القيادة الناصرية نحو«يوسف صديق»الذي كان موضوعًا تحت الإقامة الجبرية- فيما تقول ابنته- منذ عودته من سويسرا التي استبعد إليها عقب استقالته من مجلس القيادة في تداعيات قضية المدفعية خلال يناير(١٩٥٣).وكانت النتيجة تشديد الحراسة عليه وتوالي تليفونات التهديد باغتياله، وخاصة بعد أن نشرت جريدة المصري- الموالية

(1) انظر: شهادة الصاوي أحمد الصاوي- م.ن- ص ١٨٥.

(2) انظر: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة ٢٣يوليو- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ص٦١.

(3) محمد نجيب- م.س- ٢٥٩.

للوفد ومحمد نجيب على نحو ما سيرد لاحقًا- مقالات وأحاديث له، وربما استطاع يوسف أن يفلت من الحصار المضروب عليه ويلتقي بالصاوي بنفس الطريقة التي استطاعت بها ابنته أن تدخل الصحفي إلى البيت برغم الحراسة[1].

ومع أن كل أولئك قد يبرئ ساحة «الصاوي» من قيادته العمال التابعين لنقاباته، نحو خيانة اتفاقات مسبقة مع القوى الداعية للديموقراطية، ويؤكد أنه عمل لحساب استمرار الثورة باقتناع كامل أنها النصير لمطالبه ومطالب نقاباته، إلا أن الموقف في مجموعه لم يخل من شبهة رشوة أفسدته تاريخيًا، وتشوهت مصداقية المثل العليا في الوعي الممكن الأقصى.

فالبغدادي يسوق في مذكراته موضوع الرشوة، وفي مساءلته لعبد الناصر عنها في مجلس قيادة الثورة- بطريقة لم تجعلها موضع نفى أو إثبات بل تبرير- كان الرد بأنه اضطر إلى ذلك، وأنه إن لم يفعلها لسبقه إليها«خالد محيى الدين ويوسف صديق»[2]. غير أن البغدادي- في موضع آخر من مذكراته- يسوق موضوع الرشوة نفسها على لسان عضو مجلس القيادة ووزير الداخلية وقتذاك زكريا محيي الدين، بوصفه شائعات ترددت على ألسنة طلاب الجامعة ولا أساس لها من الصحة[3]. وبصرف النظر عن صحة رواية البغدادي في الحالتين أو كذبها، أو اختلاف قيمة المبلغ المطروح بينهما، أو مع قصة يوسف صديق، فإن أسلوب استخدام الرشوة لتعديل المواقف وتغييرها، وشراء الذمم في الفعاليات السياسية ونحوها، وإن بدا مستنكرًا من مختلف الأطراف، فيجتهدون جميعا بشكل أو بآخر، لتنقية ثيابهم ، وسمعتهم وممارستهم ، من قذاه، إلا أنه من المؤكد حوّم كشبهة أو شائعة متنامية، يحاول كل طرف أن يلصقها بالآخر ولو بعد مضى سنوات على

(1) انظر- ذكريات سهير يوسف صديق-(أوراق يوسف صديق)- ص٢٥، ٢٦.

(2) انظر: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧- ص١٨١.

(3) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٧٠.

الحدث التاريخي، وعلى نحو لا يخلو من إدانة.

إن الرشوة في هذا الإطار مثلما تستدعي الراشي صاحب المصلحة والمرتشي فاسد الضمير خرب الذمة الذي يبيع نفسه: أقواله ومواقفه الأخلاقية، لمن يدفع الثمن، وتمكنه المزايدة في سوق المصالح، تؤدى أيضًا إلى التعتيم على الحقيقة من جانب، وخلق الحقائق الزائفة والملتبسة وشاهد الزور المأجور من جانب آخر.

وتكاد تلعب الرشوة في تأثيرها السلبي على مصداقية المثل العليا في الوعي الممكن الأقصى، الدور نفسه الذي تلعبه المصالح والطموحات الشخصية سعيًا إليها وحرصًا عليها، في التأثير على مبدأ إنكار الذات لإعلاء المصلحة العامة أو مصلحة الوطن والشعب والحقائق الواقعية، خصوصًا حين ينفلت تقدير هذه القيم من المنظور الطبقي المحدد لرؤية العالم، لتختفي في ثياب المطلق المثالي، أو ثوب الأيديولوجية الفضفاض النازع للشمول.

وأيا كان من أمر، فقد لعب إضراب عمال النقل المشترك وتظاهرهم وهتافاتهم الداعية لاستمرار الثورة وتأجيل الخيار الديموقراطي، بما يمنع عودة الأحزاب السياسية القديمة للهيمنة على مجمل توجهات البنية وشروطها الموضوعية، دورًا فعالاً ومؤثرًا في شل حركة الحياة بالقاهرة ومختلف أنحاء البلاد، وأنذر بكارثة تداعت لها ولا ريب شرائح أخرى في المجتمع مما دعم جبهة عبد الناصر في الصراع وعزز من فرص انتصارها. وفي مستوى الحركة في سلاح الفرسان لعبت قصة أخرى دورًا مماثلاً لقصة الصاوي واسترجعت نفس خطوطها البنيوية.

فقد حاول الضباط الموالين لنجيب في سلاح الفرسان- في إطار توسيع قاعدتهم بمزيد من المتذمرين- احتواء الضابط «صلاح سعده»، الذي يقرر أنه اختلف مع عبد الحكيم عامر لسبب ما ، وقدم استقالته ولزم بيته، فإذا به يفاجأ بضابط من

مجموعة يوسف صديق- يصمه بالشيوعية وينفى عنه انتمائه للضباط الأحرار، وإن كان صديقًا له- يزوره في بيته ويهنئه على استقالته، ويدعوه للانضمام للمجموعة، التي سرعان ما يحددها بأنها تضم «الشيوعيين والوفديين والإخوان». غير أن صلاحًا- وعلى نحو مماثل لما فعل الصاوى- يبادر بالذهاب إلى عبد الحكيم وينقل له مضمون الدعوة التي وجهت إليه، مع الإصرار على إخفاء اسم الضابط الداعي إعمالا لما بينهما من صداقة كقيمة اجتماعية أو أخلاقية لا تجوز خيانتها في مثل هذا الموقف. ولا شك أن «صلاحًا» في هذا السياق يحاول أن يوازن بين مقتضيات الصداقة كصلة شخصية، ومقتضيات ما يراه مصلحة عامة أو وطنية، دعته لمجاوزة ذاته، وإنكار الخلاف الذي استفزه مع عامر لتقديم استقالته.ومن ناحية ثانية فإن التحفظات المطروحة على الداعي- والتي لا تخلو من نظرة شيفونية متميزة للضباط الأحرار، وتأثر بالدعاية المضادة للشيوعية- تصبغ مفهوم المصلحة العامة الدافع لإفشاء سر الاجتماع، وتبدو وكأنها تعني موافقة ضمنية عليها، في الخطاب. ولخطورة المعلومات التي أدلى بها«صلاح»في هذا الموقف، أصطحبه «عامر»ليدلي بها- كما هو متوقع- عند عبد الناصر، الذي بادر بإصدار أوامره كذلك بالمسايرة، حتى تكشف المزيد من الفعاليات والتوجهات في الحركة، بعد أن أدرك- أي ناصر- لأول مرة النقطة التي طالما ألحت عليه بالبحث، والتفكير فيما عساها تكون القوى التي يستند إليها نجيب[1].

وهكذا تم اختراق جبهة يوسف صديق وخالد محيى الدين في سلاح الفرسان من هذه الزاوية، كما اخترقت من زاوية التدابير مع عمال النقل المشترك، وعلى نحو لا يخلو من المفارقة الدرامية. وتتاح الفرصة لـ«صلاح سعده» لتبين مسعى تطوير

(1) انظر: شهادة صلاح سعده- (أوراق يوسف صديق)- ص ١٨٦، ١٨٧.

حركة التمرد في سلاح الفرسان لتشمل الجيش كله، بالاجتماع في نادى الضباط. بينما يهون«حسين الشافعي»- عضو مجلس القيادة والضابط في سلاح الفرسان- من الأمر جملة، ويوهم عبد الناصر بأنه أقنع ضباط السلاح، وألا خوف منهم، فهم «شوية عيال»، فلم يتردد« ناصر»عن توبيخ«الشافعي»على هذ' التهوين، وسوء تقدير الموقف الذي يوشك أن يدفع البلاد إلى كارثة، ويصدر أوامره لعبد الحكيم- القائد العام للقوات المسلحة- بالحيلولة دون اجتماع نادى الضباط[1].الذي كان مفترضًا أن يتزامن مع مظاهرات واعتصامات النقابات المهنية كنقابة المحامين، والنقابات العمالية.

وإذا كان عبد الناصر طالب بإبعاد الضباط الذين أظهروا تعاطفًا مع عودة الأحزاب وأحيلوا إلى الاستيداع ومنهم العقيد أحمد شوقي[2]، فإن هؤلاء الضباط قاموا بعدة اتصالات لتدبير الانقلاب في ظل الظروف التي نشأت مع قرارات الخامس من مارس، كما توافر للقيادة أيضًا معلومات عن نشاط الإخوان الجاد في الاتجاه نفسه[3]، وهو ما ينسجم مع رواية«سعده»عن الحلف الموالي لنجيب، مثلما ينسجم مع ما يذكره«نجيب»عما أبداه«أحمد شوقي»من استعداده- مع ضباط الوحدات لاعتقال- أعضاء القيادة، وأنهم ينتظرون أوامره بالتحرك، وذلك حين اضطر نجيب لقطع برنامج زيارة الملك سعود، والعودة بالطائرة من الإسكندرية، نتيجة لإضراب عمال النقل فى٢٧/ ٣/ ١٩٥٤[4].ولا تكاد تختلف هذه الرؤية مع ما ينقله البغدادي على لسان عبد الناصر حول هذه الواقعة، من أن أحمد شوقي

(1) انظر: شهادة صلاح سعده- م.ن- ص ١٨٧، ١٨٨.

(2) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٥٩.

(3) عبد اللطيف البغدادي-م. س- ص ١٢٢.

(4) محمد نجيب- م.س- ص ٢٦٠.

زار«نجيبًا»وحذره من ثورة الضباط عليه ونيتهم قتله وقتل أحمد شوقي معه، مما دفع نجيبًا من ناحية ثانية للذهاب إلى الملك سعود، وأن يطلب منه السماح بمرافقته للسعودية خوفًا من هذا المصير[1].فالتحذيرات من القتل يمكن أن تكون عنصر تحميس لنجيب، ودفعه للمبادرة بالفعل، قبل أن يسبقه الآخرون.

لعل معرفة عبد الناصر بهذه الترتيبات مطردة الوقائع في الجبهة التي تساند نجيبا- ربما بغير اتفاق أو قصد أو تنظيم- ما جعله أوفر بالمعلومات التي يمكنه تحليلها والتنبؤ في ضوئها بمسارات الحركة التي تنطوي عليها، ولذلك أمكنه السيطرة على مصير ومسار فعاليات مارس جملة، وامتلاك المبادرة. فلا غرو أن يفكر في محاولة التفريق بين الخصوم الذين تداعوا لمواجهة استمرار الثورة ومجلس قيادتها على اختلاف الأسباب والمبادئ بينهم، بعد أن استطاع الحصول على تفويض من زملائه في المجلس يطلق يده في التصرف السريع، وفقًا لمجريات الأحداث دونما حاجة لاجتماعات بهم ومناقشات مستفيضة معطلة أحيانًا، وبعد أن تعهد بالتخلص من نجيب خلال شهر يستطيع خلاله أن يقرأ الواقع وخريطة القوى الفاعلة فيه على نحو واضح[2].ولا شك أن واقعتي«صلاح سعده»، و«الصاوى»، كانتا من الوسائط الهامة التي ساعدته على هذه القراءة المبتغاة.

إن تصرفات عبد الناصر ومجموعته في مجلس قيادة الثورة لا يمكن فهمها في الفترة ما بين عودة محمد نجيب فى٢٧ فبراير (١٩٥٤)، حتى صدور قرارات الخامس والعشرين من مارس الشهيرة، إلا بوصفها مناورة متعددة المراحل تظاهر فيها بتقديم التنازلات الممكنة لتحقيق مطلب نجيب، دون أن ينفى ذلك حقيقة

(1) عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص١٥٦.

(2) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ٩٨، ١١٥، ١١٦.

الأزمة مستحكمة الحلقات، والمأزق الذي يتخبط فيه الجميع على كره منهم. ولقد جاءت قرارات ٢٥ مارس- على أية حال- ذروة التنازلات ودفعة واحدة منسقة ومتسقة مترابطة، من السماح بعودة الأحزاب القديمة، وإلغاء الأحكام العرفية مع قوائم المنع من مباشرة الحقوق السياسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، باعتبار كل أولئك الترجمة الأمينة والواضحة لتصريحات نجيب بعودة الحياة الديموقراطية، وضرورة انتخابات عامة في يونيو (١٩٥٤)، حيث تتشكل الجمعية التأسيسية على أساس حزبي وتنتقل إليها سلطة السيادة العليا في إقرار الدستور ومناقشته، والتمهيد لانتخابات رئاسة الجمهورية. وتصدر هذه القرارات- التي يصر عليها عبد الناصر تحت شعار الحرية الكاملة- مع تأكيده على حل مجلس قيادة الثورة، وعدم تشكيل حزب سياسي يمثل توجه القيادة، ويمكنه دخول الانتخابات لرقبة، بل وانسحاب الجيش إلى الثكنات. إنها القرارات التي لم يجد نجيب نفسه را من قبولها والموافقة عليها، وهي تستجيب لأقصى أمانيه، رغم ما أثارته في سه من توجس وشكوك فيما يمكن أن تتداعى إليه، وما يقصده عبد الناصر من رائها[1]، ولكن عبد الناصر يقرن اقتراحه بقرار آخر تعلق بطلب الإفراج عن «محمد رشاد مهنا»، ويعتقد البغدادي- الذي لم يبد موافقته على القرارات - أن عبد الناصر قصد إلى تهديد نجيب برشاد مهنا في انتخابات الرئاسة[2].

غير أن هذه القرارات أتاحت لعبد الناصر فرصة إعمال آلية التفريق في الجبهة المناوئة، إذ أفرج مع المعتقلين السياسيين من رجال الأحزاب القديمة، وعلى رأسهم الرموز الوفدية، عن المرشد العام للإخوان المسلمين في اليوم التالي

(1) محمد نجيب- م. س- ص ٢٥١.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٤٨

مباشرة[1]. والراجح أن عبد الناصر التقى بالمرشد العام في بيته، تلك الزيارة التي توجس منها نجيب وراح يسأل في غير جدوى عن أسبابها وعما جرى فيها[2]. ولكنها كانت لإزالة ما علق في نفس المرشد«المستشار حسن الهضيبي»من أثر الاعتقال، ووعده فيها بعودة الجمعية لنشاطها، وأصدر القرار بالفعل، فبدأ الإخوان على الفور في مهاجمة بقية الأحزاب، خاصة الوفد والشيوعيين، وأعلنت قياداته في الصحف إنهم لا يأملون في عودة الفساد الحزبي وإنهم لا يدعون أصلاً لائتلاف المسلمين حول الأحزاب[3]. ولا ريب أن عبد الناصر استنفد في هذه الخطوة غير المبدئية وذات الطبيعة البراجماتية المباشرة، ميول الاخوانية الأصيلة نحو الثيوقراطية والمعادية أساسًا للديموقراطية، وربما قدم نفسه لهم بوصفه الوجه الأكثر صلاحية لتحقيق نظام حكمهم المأمول والمصبوغ في الوقت نفسه بصبغة إسلامية، وبذل لهم في هذا السياق من التصالح الوعود التي يمكنه عدم الالتزام بها في ضوء التطورات المستقبلية. ويبدو أن إيقاع حركة«عبد الناصر»كان سريعًا، فما لبث أن دعا المرشد لزيارته- في اليوم نفسه- بمنزله نحو مزيد من التنسيق بالضرورة، وتزامنت هذه الزيارة مع إبلاغ«سعده»له بأخبار تحرك سلاح الفرسان في نادي الضباط، فيذكر«سعدة»أن المرشد كان في زيارة لعبد الناصر وقتذاك.

وإذا كان عبد الناصر طالب بالإفراج عن«رشاد مهنا»المعروف بميوله للإخوان الذين كانوا يأملون أن يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة بحسب مفاوضاتهم مع نجيب، إما كورقة ترضية للإخوان، أو ورقة تهديد لنجيب الذي يبدو أنه كان يخشى منافسته ومزاحمته في انتخابات الرئاسة المرتقبة، فقد كان يسعى

(1) عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٠٥.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٥٨.

(3) انظر:عبد المحسن أبو النور- م.س- ص ٦٠. وأيضا: محمد نجيب- م.س- ص ٢٥٣.

من ناحية ثانية لإيجاد وسيلة لمحاكمة «على ماهر باشا»، لتشويهه وإزاحته بالتبعية عن المنافسة المحتملة فيما يذكر البغدادي[1]، مثلما اطمأن من جانب النحاس الزعيم الوفدي، ومن المنطقي أيضًا أن تصدر قرارات الإفراج عن الضباط الأحرار المسجونين في قضية المدفعية، ولكن من المثير القول بأن براءتهم ثبتت[2]. فمن الواضح أن البراءة والإدانة أحكام فقدت قدسيتها ومغزاها القانوني، وأصبحت مجرد عناصر في لعبة الاتفاقات الأيديولوجية غير المبدئية، كما أنها تصدر في سياق الحساسيات النفسية والمخاوف العميقة من الانقلابات العسكرية المحتملة، أو الاشتباه فيما قد يتهدد السلطة، دون بحث جدي عن الأدلة والقرائن الدامغة، ويكفي أن تتكشف الشبهات في المؤسسة العسكرية مناط القوة، لتنذر بالخطر، وتستدعي الإجراءات الوقائية ولو على نحو مؤقت ، ولكن المثير في السياق نفسه أن ضباط القيادة الذين اعترضوا على قرارات ٢٥ مارس، ومنهم «جمال سالم» و«البغدادي» و«كمال الدين حسين»، هم الذين- اتساقًا مع موقفهم الرافض، وخروجًا على قاعدة الالتزام برأي الأغلبية التي تحطمت في الجلسة نفسها- راحوا يتحركون ضد القرارات ويحرضون عليها ضباط الوحدات الذين جاءوا

(1) كان محمد نجيب يحاول في منتصف مارس (١٩٥٤)دفع مجلس قيادة الثورة لاتخاذ قرار بمحاكمة على ماهر باشا بحجة وجود مخالفات مالية في جمعية الهلال الأحمر التي يرأسها، مما قد يؤدى إلى تشويهه على المستوى الجماهيري وبالتبعية يتخلص من منافسته المحتملة على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية (انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ١٤١، ١٤٢.وأيضًا: خالد محيى الدين- والآن أتكلم- القاهرة – مركز الأهرام للترجمة والنشر- ١٩٩٢- ص٣٠٣حيث يؤكد تركيز نجيب لهجومه في هذه الآونة على«على ماهر باشا»و«رشاد مهنا» خشية من منافستيهما له على منصب الرئاسة وانظر: (ص٣٠٦)حيث يتعرض خالد لمخاوف نجيب المتفجرة حينما اقترح عبد الناصر الإفراج عن رشاد مهنا فيما اقترح باجتماع ٢٥ مارس.

(2) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٦٠.

يستفسرون منهم عن مغزاها، سواء في سلاح المدفعية أو الطيران، ويدعونهم للتأهب والاستعداد لاحتمال ثورة جديدة لتحقيق نفس الأهداف القديمة، والتي تنذر القرارات المعلنة بتصفيتها[1]، فخدموا خطة عبد الناصر من حيث لا يدرون. فإذا ما تحرك الضباط الموالون مباشرة لعبد الناصر نحو السيطرة على الوحدات العسكرية لإقناع الضباط الآخرين بضرورة استمرار الثورة حتى تحقق أهدافها[2]، التقى الجميع- بهذا الشكل- عند الهدف نفسه. ومن هنا تدفقت القرارات من الوحدات العسكرية في تناغم فريد على مكتب القائد العام، مطالبة باستمرار الثورة حتى تحقق أهدافها، مثلما تحركت وحدات الأسطول إلى عرض البحر مهددة بأعمال العنف بإزاء ما لاح وكأنه تصفية للثورة وتسليمًا للبلاد في قبضة الرجعية التي خرجت من جحورها ثانية[3].

لا شك أن الترتيبات التي أعدها عبد الناصر على نحو متناغم ومتزامن فوق رقعة الشطرنج السياسية، أصابت«يوسف صديق»وجماعته بصدمة عنيفة، وبخاصة ما في هذه الترتيبات من تعديل موقف الإخوان. فقد سبق لجريدة المصري فى٢٤ مارس أن نشرت رسالة وجهها«يوسف» لـ«نجيب» وطالب فيها بدعوة البرلمان الوفدي المنحل قبل الثورة، للانعقاد ومباشرة مسئوليته الشرعية، وبتأليف وزارة مدنية تمثل التيارات السياسية القائمة فعلاً في البلاد وهى الإخوان والشيوعيين والاشتراكيين، برئاسة«وحيد رأفت»القطب الوفدي والعضو الوحيد في مجلس الدولة الذي اعترض على فتوى عدم جواز دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد

(1) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٥٥.

(2) انظر: عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٦٠، ٦١.

(3) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٦٠.

بعد طرد الملك[1]. وبعد يومين فقط وفى الجريدة نفسها يدافع عن الإخوان ساخرًا من الإيحاءات التي صاحبت حل جمعيتهم بأنهم عملاء للإنجليز، ومؤكدًا أن «الهضيبي» مرشدهم العام- الذي يمثل من وجهة نظره أكبر معسكر إسلامي في الشرق- صرح بأن الشيوعية لا تقاوم بالقوة ولا بالقوانين، ولا مانع لديه من حزب شيوعي ظاهر، فالإسلام يضمن سلامة الطريق الذي تمضى فيه البلاد[2].

لا شك أن تصريحات «يوسف» لم تكن تستند على قاعدة معلومات صحيحة، وربما كانت في جانب منها- على الأقل- تعكس أمنية عميقة الجذور في صفوف اليسار، أن يحظى بالشرعية العلنية ويجاوز الاضطرار للعمل السري، وربما كانت هذه الأمنية سر تبنيه مطلب الليبرالية، رغم تناقضه جذريًا مع رؤيته الاجتماعية الطبقية، ومع الاستقطاب العالمي بين الرأسمالية في الغرب والاشتراكية في الشرق، وبالتالي تناقضه المؤكد مع عناصر الائتلاف.

إلا أن هذه الآراء- من ناحية ثانية- أكدت وجود اتفاق حول ائتلاف ما ضد الثورة، مما يجعل تصريحات الإخوان- في اليوم نفسه واليوم التالي- بمثابة صدمة له في الحقائق التي ينطوي عليها موقف الإخوان. وتتضاعف الصدمة بالتشقق في صفوف القوى اليسارية مع تعديل مواقفها الدائم وصراعاتها الداخلية وانقسامها،

(1) انظر: يوسف صديق- (أوراق يوسف صديق)- ص ١٦٤، ١٦٥. وانظر: فتحي رضوان- جمال عبد الناصر- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع ٤٨٧/ يوليو ١٩٩١- ص٣٥، ٣٦. ولكن فتحي رضوان يخلط بين ما ترتب على موقف يوسف صديق من قضية ضباط المدفعية حين استقال من عضوية مجلس قيادة الثورة، وتم استبعاده إلى أسوان لفترة، ثم إلى سويسرا فعودته وتحديد إقامته في صيف (١٩٥٣)، وما ترتب على موقفه في أزمة مارس والذي انتهى باعتقاله في إبريل (١٩٥٤).

(2) انظر: يوسف صديق- (أوراق يوسف صديق)- ص ١٦٨.

بالإضافة إلى صدمة إضراب عمال النقل المشترك وتظاهرهم لحساب الكتلة الناصرية، وكل أولئك يجتمع في توصيف الخيانة غير المتوقعة من الحليف المنتظر.

ولا شك- على مستو آخر- أن صدمة مماثلة أصابت نجيب الذي سبق أن أبدى إعجابه برأي «يوسف صديق»في الوزارة المدنية، وأن اطمأن إلى موقف الوفد في السماح لمختلف القوى السياسية بالعمل العلني[1]، لا في تصريحات الإخوان فحسب، بل أيضًا حينما فوجئ بجريدة الأخبار تنشر في صباح٢٧/ ٣/ ١٩٥٤، نص محادثة تليفونية أجراها مع الزعيم الوفدي مصطفى النحاس عقب خروجه من المعتقل.لقد كان النحاس يشكو من أنه وقيادات الأحزاب القديمة خرجوا من السجن ليجدوا أنفسهم تحت حراسة مشددة في بيوتهم أو في المستشفيات، بينما«نجيب»يهدئه ويطمئنه أن الوضع لن يطول. وفيما يبدو أن صياغة الحديث كما نشر أوحت- فيما يعتقد نجيب على نحو أزعجه وتوجس منه- بأن هناك خطة مدبرة للثورة المضادة بينه وبين الوفد[2].وسواء سرب هذا الحديث إلى الصحف بعد تسجيله، زكريا محيي الدين وزير الداخلية المسئول والموالي لعبد الناصر كما يعتقد نجيب، أو سربه النحاس نفسه- كأمر محتمل- ليطمئن قواعده الوفدية بمناصرة نجيب لهم وتعاطفه على الأقل معهم، وليعمق الفجوة بين قيادة الثورة المعلنة وشبابها في مجلس القيادة وليوحى إليهم بانتصارات مرتقبة، فإن المحادثة كان لها أثر بالغ السوء في الرأي العام وأضعفت موقف نجيب، وفقًا لتقدير البغدادي[3] وأيضًا لتقدير فتحي رضوان[4].فالواضح أن الثورة شكلت بأهدافها عناصر

(1) محمد نجيب- م. س- ص٢٤٨.

(2) محمد نجيب- م.ن- ص ٢٠٢.

(3) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٥٦.

(4) فتحى رضوان- عبد الناصر- ص ٧٦.

أساسية وجوهرية، لا في العقد الاجتماعي الجديد أو- كما يؤثر البعض أن يدعوه- ميثاق العمل الوطني، ولكن في الضمير الجمعي العام وما يمكن أن يتواضع عليه من أنساق قيم وطموحات مجاوزة للماضي، وهى الأهداف التي تفرز بالضرورة وعلى نحو منطقي أعداءها وحوارييها. والواقع أن قلق نجيب من الإيحاءات المحملة في المحادثة- سواء أكانت الصياغة عفوًا أو قصدًا مدبرًا- يعنى ضمنيًّا أن هنالك إحساسًا كامنًا بأن التعاون مع القوى الوفدية ونحوها من رموز العهد السابق يشير إلى خيانة أفق التوقع للرأي العام، والضمير الجمعي وما استقر فيه من قيم تجاوبت معها الثورة المصرية.

ومما يؤكد أن قيم وأهداف الثورة استقرت في الضمير العام، أن خالد محيي الدين- انطلاقًا من رؤيته الاجتماعية والاقتصادية والمنسجمة مع أيديولوجية الماركسية- كان يرى ضرورة إعمال قوائم المنع من مباشرة الحقوق السياسية على من تعرض لهم قانون الإصلاح الزراعي من أعمدة الإقطاع، والذين أدانتهم محكمة الثورة، والذين رفضوا ضريبة الأطيان، مما يعنى أن خالدًا تذمر من شبح العودة المحتملة والمدمرة- في الوقت نفسه- لأهداف ومكتسبات الثورة وطموحاتها، لهذه القوى والرموز الاجتماعية إلى السلطة السياسية، تحت مظلة الأسلوب الليبرالي في الحكم الذي يعد جزءًا أساسيًا في طرح ما قبل الثورة الأيديولوجي، وبدا لا فكاك منه ومن سطوته بوصفه الخيار العقلاني الأكثر جاذبية والتصاقًا بالمبدئية. وربما بدا خالد متذمرًا مما أبداه نجيب من شبهة التعاطف مع خصوم الثورة لمجرد النكاية- ولو عن غير قصد- في عبد الناصر والموالين له من ضباط القيادة. ولا غرو أن يتململ «نجيب» من الشروط التي وضعها خالد ويرى فيها قيودًا[1]، رغم أن خالدًا

(1) انظر: محمد نجيب- م.س- ص ٢٤٩. وأيضا: عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٥٠ حيث يتعرض لاقتراحات خالد محيى الدين في الاجتماع الذي اتخذت فيه قرارات ٢٥ مارس.

كان يحاول أن يجد صيغة متوازنة لا ترضى بانهيار الثورة وإغلاق آفاقها المنفتحة فعليًّا على مستقبل مغاير، ولا ترضى بضياع الخيار الديموقراطي، وبالتالي تلتمس مخرجًا من الصورة الحدية المأسوية« إما- أو»، التي أصرت عليها الجبهة الناصرية في المجلس[1].

ولكن هكذا على أيّة حال بدت جبهة نجيب يقينًا غير متجانسة ومتنافرة وما يفرق بين أطرافها من أسباب أعمق بكثير مما يجمع بينهم. فمن خيانة واضحة أو ماثلة في الأذهان والضمير العام، إلى مغامرة غير مأمونة العواقب ، ومراهنة على أهداف قد تبدو عزيزة المنال وبراقة ، ولكن مشكوك في إمكانة تحققها.فإن كان«نجيب»، قد راهن على الديموقراطية، ومظلتها التي يمكن أن تكفل الحرية والأمن للجميع، فلم يكن الماضي الذي تجسد فعليًّا في هذا الرهان مرغوبًا بالنتائج المتوقعة مع اطراد القوى والرموز. ولئن راهن خالد ويوسف صديق وغيرهما من القوى اليسارية، على الشرعية السياسية التي تكفل الاعتراف مع خيار الديموقراطية بالماركسية كتيار أيديولوجي في الواقع، فلا القوى التي سادت في الماضي، ولا تلك التي تسود في الحاضر، تبشر في الممارسة، بإمكانية هذا الاعتراف.

وعلى أيّة حال ورغم مستدعيات القلق، كان«خالد»واضح الاطمئنان لانهيار«عبد الناصر» وصحبه في مجلس القيادة، وهو التقدير الذي ولا ريب حملته إليه جملة التنازلات التي قدموها دفعة واحدة في قرارات ٢٥ مارس، وربما عمقت اطمئنانه مظاهرات عمال شبر الخيمة المؤيدة للمطلب الديموقراطي ، والتي اندلعت

(1) انظر: خالد محيي الدين- م. س- ص٣٠٧، ٣٠٨ حيث يتعرض خالد لمحاولته في التوفيق بين مطلب الديموقراطية ومخاوف زملائه في مجلس القيادة من فساد الرموز الحزبية القديمة وترصدها لاستعادة السلطة من الثورة.

في٢٦ مارس[1].ولعل أولئك العمال من جماهير البروليتاريا الذين قدر «نجيب» أنهم تحت هيمنة الشيوعيين أو القواعد الوفدية(الطليعة). وربما لعب هذا الاطمئنان دوره في صبيحة ٢٧ مارس الذي اختاره«ناصر»، لتفجير الموقف التاريخي آخذًا بزمام المبادرة من خصومه، وقبل موعد التفجير الذي اختاروه بيوم واحد، ففي هذا الصباح توالت الأنباء عن الإعداد لمظاهرات هائلة معادية للديموقراطية والأحزاب القديمة، وامتنع وكيل وزارة الداخلية عن التصدي للمظاهرات المحتملة بضرب النار ما لم يحصل على إذن كتابي بذلك من نجيب نفسه، فأبى نجيب أن يكتب الإذن طبعًا، وأحس أن ثمة مؤامرة لإجهاض قرارات ٢٥ مارس. وأوشك أن يصدع لنصح سكرتيره محمد رياض بالقبض على أعضاء مجلس القيادة، والضباط الذين يدافعون عنهم بقوة الحرس الجمهوري والضباط الموالين لنجيب، غير أن خالدًا طمأنه وأزال شكه من احتمال التآمر على القرارات، وحذره من مغبة القبض على ضباط مجلس القيادة الذي قد يؤدى إلى سلسلة انقلابات عسكرية[2].وقد سافر خالد على هذا النحو المطمئن، ضمن الوفد المرافق لنجيب إلى الإسكندرية، في إطار البرنامج المعد لزيارة الملك سعود آنذاك.

ولا غرو أن صدمة نجيب وخالد ويوسف صديق، ومن إليهم من الأعوان والموالين غير المؤتلفة قلوبهم ولا اتجاهاتهم أصلاً، كانت مروعة حينما تواصلت الأنباء والوقائع معًا، حول إضراب عمال النقل المشترك ومظاهراتهم، وتدفق عمال مديرية التحرير- وهى إحدى المشروعات الكبرى التي كانت تطمح الثورة إلي إنجازها نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية لاقتحام الصحراء، وزيادة الرقعة

(1) انظر: عبد المحسن أبو النور- م.س- ص ٦٠.

(2) انظر: محمد نجيب- م. س- ص ٢٥٧، ٢٥٨.

الزراعية، وإيجاد مزيد من فرص العمل لأبناء القواعد الشعبية- بالعصي والهراوات وغيرها، وأيضًا جنود الحرس الوطني الذين كان يقودهم«كمال الدين حسين»، ويدربهم على الأعمال الفدائية ضد الإنجليز في القناة، على نحو دمج بعض الكتل الشعبية وشبابها من الجامعيين والموظفين في سياق إنجاز الهدف الوطني، بما هو التحرر من الاستعمار والعمل على جلائه بالقوة والكفاح المسلح، فبدا دور ملموس لهذه القواعد الشعبية وقوى البرجوازية الصغيرة في الفعل السياسي، وإضافة إلي هؤلاء هناك شباب هيئة التحرير التي يهيمن عليها عبد الناصر من خلال أعوانه فيها وشغله لأمانتها. وعلى مستوى آخر، كانت الإذاعة تردد بصفة مستمرة ما تعتبره قرارات العاملين فيها وندائهم ومطالبهم، برفض الأحزاب والمعارك الانتخابية الفاسدة، واستمرار مجلس قيادة الثورة لتحقيق أهدافها المعلنة. ولم يخل الأمر من كتابات صحفية عديدة في جرائد الأهرام والأخبار والجمهورية، عبأت الرأي العام في الاتجاه نفسه. ولقد كانت هناك كتل بشرية وظاهرة مواكب تهدر بالهتافات الموحدة، وتتآزر فيها الأصوات الصاخبة بما يطغى على التميزات الفردية والمهنية، ويبدو بينها التحالف- ولو على نحو مصنوع ودقيق- بين القواعد الشعبية من بروليتاريا فلاحية وعمالية وأشباههم والبرجوازية الصغيرة من أصحاب الحرف وصغار الملاك والموظفين وطلائعهم من المتعلمين والمثقفين المهنيين وجناحهم العسكري بضباطه.

إلا أن الحكم بأن هذه المواكب مصطنعة بالتحريض والمال المنثور، والرشاوى المقنعة، والسيطرة الإدارية، يخف أو يتضاءل إلى حد كبير حينما يؤكد«خالد محي الدين» نفسه ، وفي أكثر من موضع بمذكراته المنشورة بعد الحدث بعشرات السنين، ما لمسه بوضوح من أن الكثير من عناصر وفئات البرجوازية الصغيرة والوسطي

الذين ارتضوا بتوجيه الأموال لمصادرة من العائلة المالكة والأحزاب، لبناء المدارس والمستشفيات وغيرها من مشروعات خدمية، وكذا الفلاحين الذين شعروا مع الإصلاح الزراعي بالتخلص- ولو نسبيًّا- من سطوة العمد ورموز الإقطاع، كانت في الجانب المناهض لعودة الأحزاب، بما اقترن بها في الأذهان من فساد وشراء لأصوات الفلاحين، وعناصر فاسدة اعتمدت على الثروات الطائلة واستغلال علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، التي ربطت القيادات الحزبية ورموزها بالجماهير، وطالما انعكست في نتائج ومظاهر الانتخابات، وقد كانت هذه المناهضة ممتدة إلى أسرته شخصيا وأصهاره، وكثيرًا ما سألوه عن مصلحته في تحدى إرادة الناس الرافضة لخيار الديموقراطية[1].

فلا غريب على أيّة حال أن تصبح ظاهرة المواكب واحدة من أكثر المشاهد الدرامية، ترديدًا في مسرح الستينيات بما تنطوي عليه من فهم وتفسير لعلاقة العامة بالسلطة سواء من منظور الاستلاب والامتثال لعلاقات الإنتاج شبه إقطاعية، أو الانسياق الجمعي لمركبات التخلف الثقافي، أو الاصطناع بالرشوة والعطاء والإصلاحات الخدمية والامتيازات العينية والتهديد الإداري، أو منظور التأييد الطوعى المدرك للمصالح والطموحات الطبقية، وقد تلتقي بعض من هذه التفسيرات في رؤية واحدة لهذه الظاهرة.

(1) انظر: خالد محيي الدين- والآن أتكلم- القاهرة- مركز الأهرام للترجمة والتوزيع والنشر- ١٩٩١- ص٢٩٦، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٢٦.

المبحث الخامس

تصفية الأزمة والامتداد البنيوي

obeikan.com

obeikan.com

أكبر الظن أن خديعة التنازلات التي قدمتها الكتلة الناصرية في قرارات الخامس والعشرين من مارس، مع المفاجأة العنيفة والحادة بتحرك مواكب صاخبة ومتزامنة واسعة النطاق، بدت كأنها تعلن عن بعث سياسي لمن غلب التوقع بانهيارهم التام، وتسليمهم غير المشروط، وانسحابهم الذليل إلي ثكناتهم العسكرية. وقد كشف كل أولئك- من ناحية ثانية- عناصر المفارقة الدرامية، التي شلت حركة الخصوم غير الموحدة وغير المنتظمة، والمخترقة- في الوقت نفسه- من أكثر من زاوية، توالي منها خيانة الحليف غير المنتظرة وطعنته في الظهر، وتحددت ملامح النهاية ومضمونها الأيديولوجي وما تخلف عنها في النفوس من مشاعر وأفكار تتدامج في رؤى العالم المتقاطعة. وفى هذا السياق يقول نجيب: «إنني بمنتهى الصراحة لم أتصور أن يغير الإخوان موقفهم، ويؤيدوا جمال عبد الناصر، ومع ذلك كان ما فعله«جمال»هو أهم ضربة سياسية في حياته ولولاها ما وصل إلى الحكم[1].

ولكن رغم تقدير أهمية اختراق جبهة«نجيب»من ناحية«الإخوان» في مسار فعل إسقاطه، أو تحييده كلية في المعادلة السياسية، من خلال نائبه في موقع«الأبوية البديلة- النائبة»، إلا أن هذا لا يستتبع إغفال أهمية تحرك«عبد الناصر»ومجموعته بين البروليتاريا وأشباههم ، لاسيما في موقع مؤثر كقطاع النقل الذي ضاعف إضرابه العام والشامل، من الإحساس بالشلل وتوقف الحياة، إن لم تنزل السلطة القائمة على مقتضى مطالبه وهتافاته، ومخاوفه مما انعقدت عليه النية في المستقبل المنظور. إنها القوى الجديدة التي تسابقت الأطراف المتنافسة والمتصارعة في الأزمة على احتوائها ومحاولة تمثيلها والتعبير عنها في الفعالية السياسية، واعتبرها عبد الناصر- فيما يروى البغدادي- الأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية الجديدة، متخذة

(1) انظر: محمد نجيب- كنت رئيسا لمصر- المكتب المصري الحديث- ط7/ 1999- 255، 256.

مكان طلاب الجامعة، وساحبة البساط من تحت أقدامهم[1]، وكانت في تقدير «زكريا محي الدين وزير الداخلية، لردة الفعل وتفسير الهبة الطلابية بعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس، مدعاة لأسف بعض المتعلمين والمثقفين؛ لأن الثورة استجابت لمطالبها دونهم[2]. ولا غرو أن تتردد- من منظور طبقي مغاير- على كتل ظاهرة المواكب من البروليتاريا والحرفيين، الذين كانوا من ناحية ثانية يشكلون قاعدة الجيش والشرطة من الجنود، أوصاف الدهماء والغوغاء والمأجورين، برغم أن بعضًا من المثقفين الذين أطلقوا هذه الأوصاف، ممن يجنحون أيديولوجيًا نحو ما يعتبرونه القواعد الشعبية، مما يؤكد على أيّة حال فارق معرفي هام بين النزوع الأيديولوجي ورؤية العالم التي تستقطب المشاعر والعواطف المكونة في سياق الانتماءات الطبقية.

لم يجد بإزاء تحرك الكتلة الناصرية الملتحمة بمكاسب الثورة المنتظر أن تؤتي ثمارها في القريب والتي ضمت قطاعات من المثقفين والمتعلمين في الإذاعة والصحف وغيرها، الاعتصامات التي شهدتها نقابة المحامين، أو البيانات التي أصدرها بعضُ من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والتي أضعفها موقف الإخوان المعلن على ألسنة قيادتهم وانقسامهم على أنفسهم، ذلك الانقسام الذي ساعد- فيما يرى نجيب- في القضاء عليهم[3]. ولم تجد مظاهرات الطلاب في الجامعات، ومحاولاتهم تشكيل جبهة أو اتحاد وطني من مجموعات، ثبت أنها غير متجانسة ويخشى بعضها بعضًا: فبعضهم «الإخوان» يغير ولاءه بشكل مباغت وغير مبدئي، وله عداء أصيل للديموقراطية، ويفرغ من رؤية اجتماعية واقتصادية واضحة، ويحوم في مطلقات مثل دستورية القرآن وزعامة الرسول ﷺ، التي تخرج

(1) عبد اللطيف البغدادي – المذكرات/ ج١ – المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧ – ص١٦٤.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٦٩، ١٧٠.

(3) محمد نجيب- م. س- ص ٢٥٥.

بمصادر العقيدة الإسلامية إلى نطاق قد يضر بسلامة الوحدة الوطنية. والبعض الآخر «الماركسيون»يتفرق بأكثر مما يتوحد في إعادة حساباته، وتقييماته للوضع الراهن وطبيعة السلطة على سنة النقد الذاتي ولزوم التفاعل مع المستجدات والتفاوت في ترتيب الأولويات. والبعض الثالث «الطليعة الوفدية»مازالت له ارتباطات بمظلة تشققت وذهبت الأيام بريحها وبشعبيتها القديمة إلى ذمة التاريخ، ولو نفض هؤلاء عن أنفسهم المظلة القديمة، لوجدوا من نقاط التماس مع عدوهم المزعوم، أكثر مما وجدوا من نقاط الاختلاف معه والانشقاق عليه.

لقد أسقط في أيدي نجيب مثلما أسقط في أيدي الكثيرين ممن ناصروه ولو جزئيًا ومرحليًا في مطلبه، وبدت البلاد مهددة بحرب أهلية قد ينقسم فيها الجيش بدوره، فأيقن هزيمته كملاكم سقط بالنقاط، بعد كفاح طويل، وآثر الاستقالة ، وقد تسرب إليه الإحساس العميق بالمسئولية عما توشك أن تندفع إليه البلاد من كارثة محققة[1] ، ولم يتوان أعضاء مجلس القيادة أو يترددوا دون تكريس هذا الإحساس لديه[2].ولا ريب أن هذا الإحساس بلغ ذروته الفاعلة، حينما عجز عن دخول مبنى الوزراء لحضور اجتماع المؤتمر المشترك- أي : مجلس الوزراء ، ومجلس قيادة الثورة- في٢٨ مارس، إلا من الأبواب الخلفية خشية على حياته من المتظاهرين.وفي هذا الاجتماع اضطر إلي الموافقة على إلغاء القرارات موضوع الهياج الشعبي مع بقائه في شغل جميع مناصبه ولو بطريقة صورية، استخدم في التعبير عنها عبارة الدخول في الحظيرة[3] ، والتي تعنى ببساطة «التدجين»، وأصر«ناصر»على بقاء «نجيب»في مناصبه بصورة أدهشت نجيبًا نفسه، وقيل في التبرير : لإنقاذ مصر ومنع الحرب

(1) محمد نجيب- م. ن- ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ١٦٣.

(3) انظر:عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٥٨، ١٦٤.

الأهلية، ولكن إصرار«ناصر»على بقاء نجيب قصد به تجريد نجيب من أن يصبح مع العزل رمزًا للدفاع عن الحريات والديموقراطية[1].

وبلغت عملية التدجين مداها في اليوم التالي، حينما وقع الاعتداء على الدكتور«عبد الرازق السنهوري»رئيس مجلس الدولة، فحدث أن نشرت جريدة الأخبار- الموالية طوال الأزمة على الأقل للجبهة الناصرية- خبرًا يفيد اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة، لإصدار قرارات مؤيدة لعودة الحياة النيابية والنشاط الحزبي ، ومطالبة بعودة الضباط إلى ثكناتهم العسكرية، وكذلك فعلت جهات وهيئات مدنية أخرى على الأرجح، مما هيج المظاهرات والقوى المستنفرة في الشارع السياسي، وحاول ضباط البوليس الحربي إقناع السنهوري بمنع الاجتماع، غير أنه رفض مقابلة مندوبهم على نحو ما يؤكد نجيب[2]. ولو كان الاجتماع بشأن قرارات نقل داخلية في المجلس- كما يقول البغدادي- لما كان ثمة داع لإصرار السنهوري على موقفه ومعاندته للمضي في الاجتماع ورفض لقاء مندوب البوليس الحربي، فالدواعي حينئذ ليست بالأولوية التي تحتمها الظروف غير المواتية على أية حال، ولأمكن بالتبعية تأجيل الاجتماع، خاصة وأن السنهوري لم يكن بالشخص البعيد عن الدائرة المحيطة بقمة السلطة وآليات اتخاذ القرار، وبالتالي عن القرار

(1) انظر:محمد نجيب- م.س- ص٢٦٤.وكان عبد الناصر فيما يقول (البغدادي- م.س-ص ١٦٤)يرى أن عزل محمد نجيب في أعقاب هذه الأزمة «سيقال عنه : لأنه كان يدافع عن الدستور والحريات»وهو المضمون الذي يؤكده (فتحي رضوان- عبد الناصر- ص٧٢) أيضا على لسان عبد الناصر بأن نجيبًا يمثل للناس الآن معان أحسن مما نمثله نحن..فإننا نمثل القيود والحكم العسكري، فلا بدّ من فترة تهدأ فيها العاصفة ويظهر للناس أننا نمثل قيما جديدة أعلى وأسمى من قيم العهد الذي جئنا نزيله.

(2) انظر:محمد نجيب- م.س – ص ٢٦٤، ٢٦٥.

الـذي سـبق وأن اتخـذ بـالأمس فقـط، وإن أرجـئ إعلانـه للنظـر في صـيغة إلغـاء قرارات٢٥ مارس.كما أن محاولة البوليس الحربي منع الاجتماع يمكن اعتبارها مجرد إجراء تنفيذي، فمن غير المعقـول أن يتصـدى البـوليس الحـربي لمنـع اجتماع ينظـر في مسائل نقل داخليـة تخـص الجمعيـة العموميـة لمجلـس الدولـة. وعـلى مستوى آخـر فمحاولة قيادة المظاهرة إجبار السنهوري ومن معه- وفق رواية نجيب- عـلى كتابـة قرار بتأييد الثورة، تؤكد المعنى المضاد وإلا ما كان إجبارًا. وفي رواية أخرى لنجيـب نفسـه يؤكـد أن مجلـس الدولـة اتخـذ بالفعـل قـرارًا بتأييـد عـودة الحيـاة النيابيـة ، وأن المتظـاهرين مزقـوا القـرار[1].وأيـا كـان الأمـر، فـان روايـة البغـدادي تشـير إلى أن المظاهرات كان ورائها عناصر من الجيش حاولت الحصول عـلى الوقـود الـلازم- في ظل إضراب عمال النقل- لحركة السيارات المقلـة للمتظـاهرين، وذلـك عـلى سـبيل السلفة من سلاح الطيران[2].

وبرغم رفض البغدادي لهذه السـلفة المزعومـة مـن البنـزين، وأوامـره لمعاونيـه في سلاح الطيران بتوجيه قوة البوليس الحربي الجوى لحماية السنهوري، وأعضاء مجلس الدولة، إلا أن الاعتداء وقع عليهم، بينما رجـال المؤتمر المشـترك يجتمعـون في منـزل نجيـب يضـجون مـن الإضراب الـذي شـل حركـة الـبلاد ، وأتعـب النـاس وعطـل مصالحهم، ويتملص بعض أعضاء القيادة من المسئولية بـإزاء الإضراب[3]. وتتجـه الأعين نحو نجيب ويتخذون قرار التأجيل لما أعلـن مـن قـرارات فى٢٥ مـارس، إلى حين الانتهاء من الفترة الانتقالية في فبراير١٩٥٦، بينما يستغيث على الطـرف الآخـر

(1) انظر: محمد نجيب م.س. ص٢٦٤-٢٦٥.

(2) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٦٨.

(3) فتحي رضوان- م.س- ص ٧٩.

موظفو مجلس الدولة بتليفونات «نجيب» لوقف الاعتداء وعملية اقتحام المبنى. وهكذا بات واضحًا أن القوى المحتشدة وراء «عبد الناصر» وكتلته مستعدة لأعمال العنف والعصيان المدني، وتمارس الضغط بكل الوسائل المتاحة، لتكتمل عملية التدجين بإحكام أقفال الخوف على من في الحظائر.

لم يخل الحساب الختامي، أو الاتجاه لتصفية الأزمة من جانب الكتلة الناصرية، من النظر في موقف سلاح الفرسان والجماعات الموالية فيه لخالد، أو المتأثرة على نحو واضح بالمنحى الليبرالي في الحكم، وإن لم يكونوا بالضرورة منتصرين للنظام الرأسمالي في الاقتصاد بتداعياته الاجتماعية. فعلى حين اتجه الرأي- في البداية- لاتخاذ قرار باعتقال أولئك الضباط، إلا أن خوفهم على أنفسهم وأمنهم الشخصي، جعلهم يتكتلون، مما دعا لترك أمرهم إلى «عامر» كي يتخذ معهم الإجراء المناسب في وقته[1]. لكن يبدو أن الأمر لم يكن مجرد خوف على أمنهم الشخصي، بل تطور لانقلاب يخطط لمهاجمة مجلس قيادة الثورة تحت شعار إعادة الديموقراطية في الرابع والعشرين من ابريل، إلا أن اعتقالهم تم قبل ساعة الصفر- فيما يقول «نجيب»- بعد أن وشي بهم ضابط البوليس الحربي الذي كان معهم[2]، في إشارة واضحة- وفقًا للمقدمات- لدور «صلاح سعده»، ويربط «نجيب» بين هذه المحاولة الانقلابية واستقالة خالد محيي الدين. وبصرف النظر عن هذا الربط فإن خالدًا استقال في الثالث من أبريل بعد أيام فقط من لحظة الذروة، لعجزه عن البقاء في مجلس القيادة، وقد أصبحت رؤيته واضحة ومعروفة، وإلا فقد المصداقية والاتساق الداخلي. وفي الوقت نفسه رفض «عبد الناصر» أن يبقى «خالد» داخل البلاد، فيصبح نقطة تجمع أو

(1) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص١٦٨.

(2) انظر: محمد نجيب- م.س- ص ٢٦٧، ٢٦٨.

جذب متجددة للعناصر الراغبة في الحل الليبرالي لمشكلة الحكم، فيضطر للصدام معه وخسران الصداقة الطويلة التي جمعتهما، وقرر المجلس قبول الاستقالة وتكتمها في الوقت نفسه وإعلان سفر خالد مع بعثة الإنتاج إلى خارج البلاد[1].وهي البعثة التي كانت متجهة في جولة إلى فرنسا وايطاليا وغيرهما من الدول الأوروبية، واستقر بعدها«خالد»في سويسرا كمنفى مؤقت، حيث حالت محاولة الانقلاب في سلاح الفرسان دون تعيينه سفيرًا.

وإذا أمكن النظر إلي سفر« خالد محيي الدين»على هذا النحو، بوصفه أحد تجليات الخطة الناصرية في استبعاد معارضيه من الجيش، والتخلص منهم بدفعهم للأعمال المدنية وبخاصة في الخارجية، إلا أنه يمكن النظر إليه- من ناحية ثانية- كمحاولة للاستفادة من العناصر نفسها في مواقع مختلفة، إذ لا يمكن النظر إلي محاولة تتصل بيوسف صديق على أنها محض استبعاد، أو بحث عن خلاص. فقد أراد عبد الناصر أن يعين يوسف سفيرًا لمصر في الهند لدراسة ما كان يعرف وقتها في السياسة الهندية بعدم الانحياز والحياد الايجابي بين الكتلة الشرقية ونظمها الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية ونظمها الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي السياسة التي أبدى«ناصر»وغيره من قيادات الثورة الإعجاب بها، منذ زيارة«نهرو»لمصر في صيف (١٩٥٣) [2].باعتبارها أفضل

(1) انظر: البغدادي- م.س- ص ١٧٣، ١٧٤.وراجع: خالد محيي الدين- والآن أتكلم- القاهرة- مركز الأهرام للترجمة والنشر- ١٩٩٢- ص٣١٩:٣١٦. والواقع أن ترافق نهاية أزمة مارس مع استقالة خالد وسفره، أو إبعاده المؤقت إلى سويسرا بما لم يصادف معارضة بل ارتياحًا في مجلس القيادة، والقبض في الوقت نفسه على العناصر المتمثلة لموقفه من الديموقراطية في سلاح الفرسان ربما في صورة انقلابية، ترد في مراجع أخرى على نحو أقل أو أكثر وضوحًا وتفصيلاً، فانظر على سبيل المثال: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة٢٣ يوليو- ص٦١.

(2) انظر: محمد نجيب- م.س- ص ٣١٨.

السياسات الممكنة للدول حديثة التحرر من الاستعمار، وأصبح عبد الناصر- فيما بعد- واحدًا من أقطابها في الساحة الدولية. ولكن«يوسف»ما أن تلقى العرض الناصري، حتى قرر أن يبحث عن عنصر قيادي بين العناصر الطليقة من منظمة«حدتو» والتي ظن أنها لم تزل تقود النشاط في الجامعات وغيرها، ليستشيره ويستأنس برأيه ويناقشه في هذا العرض قبل أن يبت فيه بالقبول أو الرفض. غير أن حظه العاثر، في تقديري، أوقعه- عن طريق قريب له، لعله زوج ابنته التي يمكنها أن تدبر اللقاء بطريقتها الخاصة في ظل الحراسة المشددة على أبيها- في طالب صغير السن قليل الخبرة والمعرفة السياسية، وما كان يستطيع إفتاءه فيما طلبه إليه كما يعترف بنفسه بعد ذلك بسنين، وقرر الطالب أن يشاغب ويشاكس مثلما يفعل في الجامعة، ويجعل من يوسف أداة المشاغبة وبطريقة لا تخلو من المساومة العملية، وإن كانت تنطوي على حماقة ومراهقة سياسية، فطالب«يوسف» أن يسأل «ناصرًا» الإفراج عن القيادات المعتقلة ليستفتيهم، فيما يشاء من أمور اسياسة.ويبدو أن«يوسف» كان في مثل طيبة نجيب وسلامة طويته غالبًا مع الآخرين من حيث نسق الشخصية، فتورط في تنفيذ ما أوصاه به الطالب المشاغب، وكانت النتيجة اعتقاله في أبريل وليس بعد توقيع اتفاقية الجلاء وما تفجر ضدها من معارضة[1] تلك الاتفاقية التي أعلن عنها في يوليو (١٩٥٤).

والمرجح أن هذه القصة في مجموعها صحيحة، على الأقل فيما يتعلق منها بعبد الناصر ويوسف صديق، فطريقة تفكير«ناصر» كانت تنحو إلى تحقيق عدة أهداف في خطوة واحدة، ليس من بينها الإيذاء المباشر والصريح لرفاقه.فعلى نحو ما دل

(1) انظر:د.رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص١٤٥،١٤٤.وأيضًا«أوراق يوسف صديق»- ص٢٢٨، ٢٢٩.غير أن يوسف أفرج عنه فيما تقول ابنته بنفس المرجع(ص٣١)مع تحديد إقامته في مايو(١٩٥٥).

تحقيق الموقف من خالد محيي الدين، كان يود إبعاد يوسف عن ساحة التوتر الموضوعية، ووضعه في ذات الوقت في دائرة أكثر هدوءًا وبعدًا عن مثيرات الإحباط ، والكمد ، والشعور بالفشل، وتستثير فيه كامن الوطنية والتحدي لإحراز نجاحات ولو تعويضية، تفيد بلا شك في قراءة السياسة الدولية ودراستها عمليًّا عن كثب، بما يعين على اكتساب خبرات معرفية ذاتية وإنماء قاعدة المعلومات الكفيلة ببناء الموقف السياسي الممكن بعد توقيع اتفاقية الجلاء المرتقبة.

وما يؤكد جدية «ناصر» في هذا اللون من التفكير، أن الغرض نفسه الذي أخطأ يوسف صديق تقديره والتعامل معه، عاد وعرضه على المقدم«عاطف نصار»المسئول عن خلايا الضباط الأحرار في الإسكندرية، وقبله«نصار» رغم ما فيه من شبهة الإبعاد وللأسباب نفسها: التعاطف مع نجيب في أزمة مارس، وإن يكن بغير مطاوعة للعنف والأساليب الانقلابية[1].

لم يكن عبد الناصر عامدًا إلى خسران ورقة اليسار شريطة أن يخضعها لحساباته ومناوراته وتقديراته لعامل الوقت والظروف، فمواجهته الحادة للإخوان والشيوعيين لم تنعكس على العناصر المناصرة لأي منهما في قيادة الثورة، بما يفيد أن مضمون السياسات والانتماء الأيديولوجي لم يكن محور المواجهة، لكن الوجود الحزبي المنفصل بما ينطوي عليه من تكتل وممارسات استقواء تغرى بالتحدي السافر أو المقنّع. وإن كان أبعد خالدًا ويوسف صديق على نحو مؤقت أو دائم من مسئوليات الحكم وقيادة الثورة، فذلك لا بسبب الخلاف حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وإنما- فيما يرى طارق البشرى- بسبب الخلاف حول نظام الحكم

(1) انظر: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص ٢٩٥وما بعدها.

والوجود الحزبي عامة[1]. غير أن الحماقة أحيانًا وسوء التقدير والمراهقة السياسية الفردية أو الرغبة الذاتية في تجذير الخلافات في الرأي والأفعال بحثًا عن التميز والشعور بال«أنا»، والامتلاء بالكرامة الشخصية ووهم امتلاك الحقيقة المطلقة، كل أولئك أمراض وآفات في نسق الشخصية التي تصيب جماعات المساواة ذات البنى الأيديولوجية، ويؤدى إلى توالى الانقسامات فيها والتفتت، والصراعات التي تنخر داخلها وتضعف بالتبعية تأثيرها واستمرارها.

لقد شاءت هذه الآفات أن تطول كل المنظمات اليسارية رغم الاتفاق بينها في المرجعيات الفكرية، وطالت مجلس قيادة الثورة نفسه وتنظيم الضباط الأحرار على تعدد المرجعيات التي يستند إليها، مما أدى- من ناحية أخرى- إلى تولد التدرجية البيروقراطية في إدارة العمل والعلاقات سواء اتخذت مظهرًا عسكريًا أو مدنيًا، وقد تظهر في هذه التكوينات المستعادة، الشخصية الكاريزمية التي سرعان ما تتحول إلى رمز يستقطب من حوله الشتات المتنافر ويربطه إليه بسلطته الشخصية.ولقد كانت إشكالية البنية الاجتماعية/ السياسية المتولدة في غمار أزمة مارس أنها انطوت على التدرجية البيروقراطية من ناحية والكاريزما الناصرية من ناحية ثانية، وكلاهما عدو للآخر على نحو جوهري وأصيل إذ تميل التدرجية البيروقراطية إلى استقرار اللوائح والقوانين المنظمة للعمل، بينما تقترن الفعالية الكاريزمية بالقرار المتغير مع المستجدات.

وترافق اعتقال«يوسف»مع اعتقال زوجته الثانية«علية توفيق»العضو اليساري النشط وقتذاك[2]، ثم اعتقال الطالب المشاغب الذي ورطه ليشهد من بعد، جانبًا

(1) طارق البشري- الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٧٠:١٩٥٢- بيروت- مؤسسة الأبحاث العربية- ١٩٨٧- ص ٧٦، ٧٧.

(2) انظر- ذكريات سهير يوسف صديق- (أوراق يوسف صديق)- ص ٣٠، ٣١

من الانقسامات ، والاتهامات المتبادلة والمتطايرة بين أعضاء المنظمات ، والتهديدات بالتصفية الجسدية بين القيادات والقواعد في ضوء ما أوجده بيان السجن الحربي من ظروف مواتية[1]، فالنزعة الفردية تطرد حتما إلى سلوك فاشستي يتقنع بالضرورة بلمسات من الموضوعية والمبدئية البراقة.ولم يكن عبد الناصر ناشزًا عن هذا المكون حينما قام بحملة الاعتقالات في صفوف اليسار النشط بالجامعات خلال أبريل ومايو[2]، واعتقال طالب الإخوان الذي تزعم حركة المطالبة باغتيال عناصر القيادة الناصرية، معلنًا أنه ومن إليه يملكون الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، رغم معارضة عبد الناصر الدائبة للعمل على استبعاد الطلبة الإخوان من حملة الاعتقال[3]. فمعارضة عبد الناصر تبدو واضحة الأسباب والدلالة على أن هذا الطالب مدسوس للمزايدة بين الطلاب ولاكتشاف نزعاتهم وميولهم بالتبعية، وبعلم المخابرات أو المباحث العامة وتوجيهاتها، ومعاملة هذا الطالب أثناء الاعتقال في غير حاجة للمتابعة والتحليل. لكن من الضروري التأكيد على النزوع الفاشستي المتأصل في معالجة الخلافات ولو على مستوى الأفكار والخواطر التي تبدو عارية من التلبس في الأفعال المادية.

وفى الحصاد الأخير من هذا السياق يبقى الدور«الاجتماعي « السياسي»سؤالاً حيويًا وقلقًا ينتظر الجواب المركب والمعقد والمليء بالشروط الموضوعية في ثنائية«الوحدة- الصراع» والعلاقات الملتبسة بين الفرد والقوى السياسية المنتمى إليها من ناحية، وبينه وبين النظام المتولد مع الهيمنة الناصرية من ناحية ثانية، فلا يخلو الأمر من نزعات فاشستية محبطة

(1) انظر: د. رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص ١٥٨.

(2) محمد نجيب- م.س – ص ٢٦٨.

(3) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١.وأيضا : د.رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص ١١٦، ١١٧.

ومن عناصر الدس والاختراق لتفعيل المؤامرات التي يتمظهر فيها الحليف في صورة الخائن غير المنتظر، والاعتقالات الممكنة التي تسجن الجسد ولا تداوى جراح الاختلاف أو تزيله، لكنها قد تكون وسيلة لخلق العناصر المدجنة والكامنة في البنية تستفيد منها وتنتظر في الوقت نفسه فرص الوثوب عليها لأداء دور اجتماعي مغاير.

والواقع أن تصفية أزمة مارس لم تسفر عن تدجين محمد نجيب وعزله سياسيًّا وإن بقى صوريًّا رئيسًا للجمهورية حتى الرابع عشر من نوفمبر(١٩٥٤)، حتى قيل بأنه:لم يكن سوى القلائل يعرفون أن عبد الناصر هو الذي يحكم البلاد منذ فترة طويلة، وأن محمد نجيب تحول إلى رئيس بروتوكولات، فكان يتولى تسلم أوراق اعتماد السفراء وتقليد النياشين والأوسمة[1]، ولم تسفر عن اعتقال ما تبقى ظاهرًا من العناصر اليسارية النشطة وإعادة توظيف بعضها في مواقع أخرى مدنية فقط، بل أسفرت عن تصفية النفوذ السياسي لرموز العهد القديم، والتي تعاونت بشكل أو بآخر مع الثورة حتى استنفدت أغراضها، أو فقدت مصداقيتها واحترامها لنفسها، وابتذلت أدوار المكانة التي شغلتها طويلاً، ولقد كانت واقعة الاعتداء على مجلس الدولة برئيسه وأعضائه، نقطة التحول في هذا الطريق.

فالسنهوري حينما يقول عنه محمد نجيب إنه: كان دائمًا مع الثورة وكان يسارع دائمًا مع سليمان حافظ لإرضائها بصياغة ما تشاء من تشريعات[2] لا ينبغي النظر إليه وإلى واقعة الاعتداء عليه وكأنه- كما يقول نجيب في موضع آخر: اعتداء على القانون في صورة رجاله[3]، أو النظر إليه كواحد من الضحايا الذين أكلتهم الثورة

(1) انظر: آجاريشيف- جمال عبد الناصر- ت: د. سامي عماره- موسكو- دار التقدم- ١٩٨٣- ص٩٥.

(2) محمد نجيب- م. س- ص ٢٦٤.

(3) محمد نجيب- م. ن- ص ٢٦٥.

وقيادتها الناصرية لحمًا وتخلصت منهم عظمًا كما يوحى نجيب بصورة مبتذلة عاجزة- في الوقت نفسه- عن كشف المعاني الحقيقية وراء أسطر خطابه بادي الدفاع عن السنهوري وزمرته والتنديد بعبد الناصر وسيرته. فإذا كان السنهوري ومن لف لفه أرضوا الثورة بما شاءت من تشريعات، فهم ليسوا أكثر من فئات التكنوقراط القانونيين الذين ينبغي التخلص منهم؛ لأنهم ابتذلوا أنفسهم، وأفقدوها الاحترام الممكن في نظر «عبد الناصر» وغيره، إذا ما كان تقيمهم للأشخاص يتأسس على مفهوم الرجل الموقف، لا رجل الخدمة المأجورة. فأكبر الظن أن السنهوري كان واحدًا من أولئك المثقفين المتخصصين الذين طالما اتجه إليهم عبد الناصر ليسألهم المشورة، فإذا بهم يكشفون عن عقول كلية المعرفة ؛ لم تدع علمًا إلا وألمت بأطرافه وضربت فيه بألف سهم، فامتلكت مفاتيح الإنقاذ والدواء الناجع لكل ما تتعرض له البلاد من أدواء، حتى قال عنهم وعلى نحو لا يخلو من سخرية وزراية: إن أحدهم لو سئل مشكلة صيد السمك لما تردد عن الجواب[1]. ولا عجب أن هذا الحكم يصدق على السنهوري الذي يعده «لويس عوض» من قادة الرجعية في مصر، وإن كانت تستفز ضميره الإنساني واقعة الاعتداء الجسدي عليه، ولكن يكاد توصيفه للمعتدين بحشد العمال المأجورين والغوغاء[2]. أن يوحي بضرب من التعالي، أو البلشيفونية الطبقية.

على أيّة حال فقد أعد السنهوري وزمرته المعاول القانونية والتشريعية التي حطمت الأسس التي نهض عليها نظام ما قبل الثورة الذي كانوا جزءًا منه ومن رموزه، وذلك ابتداء من وثيقة عزل الملك فاروق وتنازله عن العرش، مرورًا بالفتاوى المتتابعة حول تشكيل مجلس الوصاية على العرش، والحيلولة دون عودة

(1) جمال عبد الناصر- فلسفة الثورة- وثائق ثورة يوليو- ص١٦، ١٧.

(2) د. لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- ص٩.

البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد ومباشرة مسئولياته بوصفه آخر المجالس التشريعية المنتخبة بالاقتراع الحر وبإشراف حكومة محايدة، فتدبيج قانون تطهير الأحزاب وتنظيمها ، وما تخلل تطبيقه من مهاترات قانونية ومزالق دستورية ومساجلات على صفحات الجرائد وفى ساحات المحاكم الإدارية، وغير ذلك مما أصاب الحياة السياسية بالحيرة والتشتت والشكوك المتبادلة، فقانون إلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، ثم إلغاء دستور(١٩٢٣) نفسه الذي دارت حوله رحى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية جملة طوال ثلاثين عامًا قبل الثورة، باعتباره سقط من تلقاء نفسه بمجرد قيام الثورة، وكأن إلغاءه محض مصادقة على أمر واقع، لا إنشاء واقع جديد، وأخيرًا وليس بآخر المصادقة على إلغاء النظام الملكي ، وإعلان الجمهورية التي حرص نجيب على ألا ينافسه على رئاستها منافس سواء في الجيش أو في خارجه[1].فكيف لهؤلاء القانونين أنفسهم أن يشاركوا في بناء الحياة الديموقراطية مرة ثانية ويقدموا المشروعات المتوالية لنجيب بهذا الخصوص ويعملوا على إعادة الحياة لنفس الرموز التي ساهموا في القضاء عليها؟؟! إلا أن يفقدوا مصداقيتهم واحترامهم لأنفسهم واحترام الآخرين لهم، وهم الذين قدموا تلك الصياغات المربكة في مواد الدستور المؤقت، فلا أرضوا نجيبًا بتفسيرهم مفهوم السيادة العليا، ولا أرضوا شباب الثوار، فكانوا مرجع الخلاف وموضوعه على السواء، بل ويصل بهم اضطراب المواقف أن يطالب السنهوري- في يوم من أيام احتدام أزمة مارس- بعودة دستور(١٩٢٣) فورًا، باعتباره المخرج لبعث الاطمئنان إلى نفس نجيب[2]. ناسيًا ومن تبعه، أو متناسيًا أن ثياب المخزن القديم لا

(1) راجع طارق البشرى- م. س- ص ٧٢: ٧٥.وأيضًا: عبد العظيم رمضان- قضايا في تاريخ مصر المعاصر- ص٣١٩، ٣٢٧، ٣٢٢.

(2) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٢٧.

تصلح لما تجلى من طموحات وآمال مع الثورة، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الضمير العام، وناسيًا أو متناسيًا أن الرجال مواقف تاريخية ، وليسوا محض حرفيين ينتجون المتناقضات، مع تغير أذواق واحتياجات الزبائن في السوق.

غير أن هؤلاء القانونين التكنوقراط لا«الرجال الرموز»والذين ذهبت بهم رياح تصفية أزمة مارس، أورثوا أدوار المكانة المقترنة بهم والمتطلبة لخبراتهم عبء سقوطهم، بعد أن لقنوا الدرس الأول في الاحتراف الترويجي الذي يصدع للوعي الفعلي وطابعه البراجماتى، ويصبح معه الوعي الممكن الأقصى بنسق القيم وخطاطة الضمير العام، نسيًا منسيًا، أو بالأحرى أمرًا مؤجلاً. ولقد امتد السقوط ودرسه كراسب اجتماعي يجرد أدوار المكانة في البنية من المصداقية والاحترام والقدسية ويمدها، ولاسيما في الأعمال الدرامية والأدبية، بالحواة ، أو تجار الأقوال واللاعبين في مهارة على أوتار الألفاظ، عامدين إلى التخريجات المثيرة للأفهام، غير عابئين بما بين أيديهم من مصائر.وكان في السقوط المبرر والمسوغ والمشروعية للمحاكم الاستثنائية والمخصوصة، وإثارة الشكوك في العدالة والقضاء وفي منظومة القيم فتساوت كل من أحكام البراءة والإدانة، فكلاهما جائز وكلاهما صحيح وخاطئ في وقت واحد، ومرتهن بتغير الأحوال وإرادة ولى الأمر أو مزاجه، فيتشوه في كل الحالات.

لقد ذهبت تصفية الأزمة بعدد من الوزراء المدنيين الذين اعترضوا على إلغاء قرارات ٢٥ مارس أو تأجيلها، وآثروا الانسحاب ، وقدموا استقالاتهم[1]، مثلما ذهبت بالوزراء السابقين الذين تولوا الحكم في الفترة من (١٩٣٦) إلى

(١) عبد اللطيف البغدادي- م. ن- ص ١٦٣ . فقد اعترض على قرار إلغاء أو تأجيل قرارات ٢٥ مارس كل من الدكتور عباس عمار والدكتور على الجريتلى وقدما استقالتيهما.

يوليو(١٩٥٢)، فحرموا بالقانون من تولي الوظائف العامة ومن مباشرة الحقوق السياسية. والمثير أن يترافق الأمران معًا حينما يبدى أحد الوزراء امدنيين اعتراضه على القانون الأخير ويؤثر القائمة محددة الأسماء بمن يشملهم الحرمان، كي تتاح الفرصة لرفع أسم السنهوري، ولكن عبد الناصر يؤثر إعمال القاعدة العامة حتى لا تثور الاختلافات حول المفاضلات والأسماء[١]، أو بالأحرى ليتخلص منهم جميعًا وفى ضربة واحدة، ولا يتيح الفرصة لأسلوب القوائم الذي ابتكره هؤلاء التكنوقراط على نحو يفتح الباب للمحسوبية وتصفية الحساب القديم والاستثناءات غير المبررة، إلا بطريقة ملتوية غالبًا لها ما وراؤها،ولقد كان تهميش الدور القيادي لرموز وأقطاب الحياة السياسية في البنية القديمة وعزلهم وكف التعاون معهم جملة، من المبررات التي ساقتها منظمة «حدتو»فيما بعد للتقارب مع الكتلة الناصرية وتأييدها على نحو ما جاء في بيان السجن الحربي[٢]، ولعله بدا مؤشرًا لتخلص الثورة من قناع البرجوازية التقليدية. وعلى أيّة حال وبنفس طريقة إعمال القاعدة العامة ظهر قانون تنظيم نقابة الصحفيين ليستبعد من عضويتها أصحاب الصحف والذين ثبت أنهم تقاضوا أموالاً من المصاريف السرية لأحزاب ما قبل الثورة، ليتولى شئون نقابة الصحفيين أنفسهم[٣]، بعيدا عن التبعية لسلطة أصحاب رأس المال وتوجهاتهم، وذلك بصرف النظر عن السبب المباشر الذي

(1) اعترض الدكتور حسن أحمد البغدادي على قانون الحرمان من الحقوق السياسية وطالب وليم سليم حنا بإعادة النظر فيه وإعمال مبدأ القوائم، وقدما استقالتيهما(انظر: عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ١٨٧)مما تطلب إعادة تشكيل الوزارة برئاسة عبد الناصر في أبريل(١٩٥٤).

(2) انظر: رفعت السعيد- مجرد ذكريات- ص١٥٨.

(3) انظر: عبد الطيف البغدادي- م.ن- ص ١٧١، ١٨٧. وأيضًا: عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٢٠٦.

توخى التخلص من أصحاب جريدة المصري الوفدية التي كثفت هجومها على الثورة ورجالها في الفترة الأخيرة، فمثل هذه الأسباب لا تخفى الوجه التقدمي وراء الإجراء في مجموعه.

ولكن لئن كان«عبد الناصر»همّش وعزل على هذا النحو النفوذ السياسي للرموز الحزبية القديمة، إلا أنه دفع بهم في إطار عملية التدجين المقصودة إلى الكمون بامتدادهم في الأبناء في مواقع البنية الجديدة. وربما كان «سيد مرعى»أبرز الوجوه الدالة على هذا الامتداد الكامن، فرغم أنه سليل البرجوازية الزراعية وشرائحها العليا، وواحد بالتالي من خير العارفين بدورها في ضمان مصالح الاستعمار، إلا أنه ظل لسنوات طويلة مسئولاً عن وضع وإعداد قوانين الإصلاح الزراعي وتطبيقها بما شاب التطبيق من تحايل أحيانا ، أو تواطؤ على التهرب من أحكامها[1]. وعلى نحو مماثل كمنت امتدادات البرجوازية العليا ممثلة في الأبناء في مختلف مواقع البنية وأدوار مكانتها(الأبوية النائبة- البديلة) كوزراء، ورؤساء جامعات وعمداء كليات، في مجالس إدارة الشركات وكبار ملاك للأرض الزراعية حيث أبقت لهم قوانين الإصلاح المتتابعة على الانتماء لأعلى الشرائح..إلخ.كما كمنوا في مواقع(حقول الولايات) كوكلاء وزارات ومديري عموم، وأعضاء في هيئات التدريس، ونواب في المجالس التشريعية والتنظيمات السياسية المختلفة ابتداء من هيئة التحرير، للاتحاد القومي فلاتحاد الاشتراكي. ولقد أتاحت لهم أوضاعهم الطبقية أن يكونوا في الوقت نفسه من المثقفين التكنوقراط الحاصلين على مؤهلات متخصصة من جامعات أوروبا، مما أدى لاعتبارهم أهم الروافد الرئيسية للبرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية التي

(1) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ٦٤، ٦٥. وأيضًا: عبد المحسن أبو النور- م.ن- ص ٢٠٦.

أدارت المؤسسات في حقبة الستينيات[1].

على هذا النحو تشكلت الجذور الموضوعية لثنائية بنيوية أيديولوجية في هذه المواقع وأدوار مكانتها فامتدت المنظومة الرأسمالية الليبرالية المتطلعة للغرب«الأوربي- الأمريكي»، متزامنة ومتجاورة مع المنظومة الاشتراكية التي تسعى إلي ترسيخ واقع جديد وحل مشكلاته في الموقف التاريخي، لصالح القوى الاجتماعية الصاعدة من البرجوازية الصغيرة والوسطي المتحالفة ولو رمزيًّا مع القواعد الشعبية من العمال والفلاحين والجنود، لكن هيمنت الأولى بحكم خبراتها المتوارثة، وبما أحرزته من مستويات تعليم عالية، وما أتاحته من فرص التعويض والانسلاخ والتطلع الطبقي لدى شرائح من القوى الصاعدة، فتشكل- في مستو آخر- أساس مكين للصراع الاجتماعي والأيديولوجي بما استدعاه من انتهازية وفلسفة مكيافيللية في تجليات البنية الاجتماعية خلال عقد الستينيات.

لم يكن بإمكان البرجوازية العليا وامتداداتها التي التحقت بالبنية الاجتماعية الجديدة: مواقعها وأدوار مكانتها، أن تتخلى كلية عن رصيدها الماضي ورؤيتها الضمنية للعالم، وقد تساقطت جدرانه، واهتزت أركانه، فما لبث أن التمست مع حسرتها على الماضي، وعبقه الذي يغشي الأنوف، أسفًا وندمًا- في الوقت نفسه- على ما قدمته من مساعدة ووساطة لأبناء البرجوازية الصغيرة كي يلتحقوا بالقوات المسلحة، فيصبحون ضباطًا يتولون الآن الحكم ، ويناصبونهم العداء الصريح والمستور[2]. وكانوا يترصدون الفرص المواتية لتخريب التحولات الاجتماعية وامتصاص آثارها وقلب صورتها، والتلويح بورقة الديموقراطية المفقودة، وبخاصة

(1) انظر:سامية سعيد إمام- من يملك مصر- ص٩٢،٩٥.

(2) سعد زهران- في أصول السياسة المصرية- ص١٨٩.

إبان مواقف الهزائم والانكسارات والهزات العنيفة، التي يتداعى لها النظام الجديد خلال ما يخوضه من صراعات خارجية، ويستقطبون لهم قوى النظام المهزومة، وذلك ما حدث مع انكسار النظام المؤقت في حرب السويس(١٩٥٦)[١] وفى أعقاب انهيار الوحدة المصرية السورية خلال سبتمبر(١٩٦١)[٢]، وفى أعقاب

(1) حينما وقع العدوان الثلاثي «إنجلترا- فرنسا- إسرائيل»في (١٩٥٦) كرد فعل استعماري بعد اجتراء عبد الناصر على تأميم قناة السويس، ترافق في الواقع أمران كان لهما دلالة عميقة ومتكررة بعد ذلك. فمن ناحية كانت الهزيمة العسكرية ثقيلة حيث تحطم سلاح الطيران تقريبًا واهتزت بعنف إدارة عبد الحكيم عامر للمعركة ، وكشف مع مجموعاته القيادية عن عجز وقصور بالغ في السيطرة على القوات والتحكم في مجريات المعركة، وأبدى رغبته أمام حجم العدوان في التسليم، وكان لصلاح سالم نفس الرأي معلنًا ضرورة استسلام قيادة الثورة للسفير الإنجليزي تحت حجة إنقاذ البلاد من التدمير الشامل . ومن ناحية أخرى وتحت نفس الحجة تجتمع رموز الطبقة البرجوازية التقليدية على إرسال سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة السابق والذي اختفى من الحياة السياسية في أعقاب واقعة الاعتداء على السنهوري والمجلس خلال أزمة مارس، وذلك للقيادة وللمطالبة بعودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية واعتزال عبد الناصر وصحبه، على أن يدخل نجيب في مفاوضات مع قوى العدوان يضمن فيها سلامة رجال القيادة وأسرهم ونفيهم الآمن عن البلاد، زاعمًا في كل أولئك أن نجيبًا وجه محبوب من الجماهير، وأن النجاح الساحق لعبد الناصر في انتخابات رئاسة الجمهورية رغم اعترافه بنزاهة الإجراءات وعدم التدخل الإداري في مسارها، لا يعبر عن حب الجماهير أو تأييدها له.ويتزامن ذلك مع ما يذكره نجيب عن إبعاد السلطات الناصرية له في إقامة سرية بأغوار الصعيد، وتداعى الأنباء أو الشائعات عن بحث المخابرات البريطانية عنه لإعادته للرئاسة وربما إعادة الملك لعرشه. هكذا اتفقت العناصر العسكرية المهزومة- عن غير قصد أو اتفاق- وقوى البرجوازية التقليدية والمخابرات البريطانية على مطلب التخلص من عبد الناصر ومنهجه في إدارة شئون البلاد.انظر:عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص٣٤٥:٣٤٧.وأيضًا: فتحي رضوان- عبد الناصر- ص١٣٦:١٤١، ١٠٥ .وانظر: محمد نجيب- م.س- ص٣٦٢:٣٦٥.

(2) حينما صدرت قوانين وقرارات يوليو ١٩٦١ الموسومة بالاشتراكية، كانت من بين الأسباب التي حركت البرجوازية السورية للإطاحة بالوحدة السياسية مع مصر والانفصال في٢٦/ ٩/ ١٩٦١، وإعادة عبد الحكيم عامر ممثل عبد الناصر هناك على نحو مهين ويكاد يكون طردًا، وتؤكد الشواهد التاريخية مسئوليته ومسئولية معاونيه الذين اختارهم بنفسه بما اقترفوه من أخطاء عن تهيئة المناخ=

هزيمة يونيو(١٩٦٧)[1].

والواقع أن سؤال الديموقراطية الليبرالية ظل سؤالاً محرجًا للنظام الناصري، ويصوغ في الوقت نفسه إشكالية أداء الدور الاجتماعي السياسي للقوى المختلفة، سواء داخل الأطر التنظيمية التي أنتجها النظام على أساس الوحدة الضرورية والصراع الفردي المحتمل في المناقشات وطرح الآراء، أو خارجه بترصد ورفض

=للانفصال ضمن عوامل أخرى. وعلى هذا النحو تشكل الشرط المواتي لاستقالة عبد الحكيم واعتزاله وقد تعمق لديه الإحساس بالفشل والعجز عن القيادة وإصدار الأوامر، ولكنه عاد بعد اعتكاف لم يدم طويلاً للمشاكسة والحرص على منصبه قائدًا عامًا للقوات المسلحة، بل وعلى معاونيه جميعًا وعلى السلطات التي كانت مخولة له، بل وللتهديد بأنه وحده الضمان لأمن الجيش من التحرك لأعمال انقلابية – كثيرًا ما ظهرت بوادر تنظيمية لها ترتبط عناصرها بمكتب عامر مثل حركة «داود عويس»- ضد النظام والقيادة الناصرية، وللتلويح بورقة الديموقراطية المفقودة في استقالات غير معلنة، وإن كان يتهيأ لنشرها في وقت مناسب ما لم تؤت ثمارها في الضغط على عبد الناصر. وعلى الطرف المقابل مرة أخرى، كان التشخيص الناصري لأزمة الانفصال يرتكز إلى دور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار والتي اقترنت بالنظام، وتغلغلت في أجهزته الإدارية وتنظيماته السياسية، ويؤدى بالتبعية إلى التفكير في مزيد من الضربات الوقائية ضدها في الداخل المصري، بفرض الحراسة على الأموال والممتلكات والمصادرات وإلغاء التعويضات المقررة عن الشركات المؤممة، والأرض الموزعة بالإصلاح الزراعي، إضافة إلى الاعتقالات، كل أولئك خشية من تحركات مماثلة لما حدث في سوريا.ومرة أخرى ترافقت فعاليات العناصر العسكرية القيادية المهزومة والمرتبطة بالنظام الذي بات واضحًا أن قيادته تتحدث بلغة ومفردات اشتراكية واضحة تقرب بينه وبين المنظمات الماركسية الحبيسة في المعتقلات، مع طموحات البرجوازية التقليدية.انظر:عبد اللطيف البغدادي: المذكرات/ ج٢- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧- ص١٥٨، ١٧١. وأيضا :عبد المحسن أبو النور- م.س- ص٢٠٣، ٢٠٤.وأيضًا: السيد يوسف- مذكرات معتقل سياسي/ صفحة من تاريخ مصر- تاريخ المصريين- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ع١٦٦/ ١٩٩٩- ص٢٥٦:٢٥٤. وأيضًا: فتحي عبد الفتاح- شيوعيون وناصريون- ص١٦١:١٦٥.

(١) انظر: «قضية تآمر المؤسسة العسكرية: مساءلة لأفق قيم البرجوازية الصغيرة».

التنظيمات المستقلة، وفى الحالتين- على نحو ما تأسس في أزمة مارس- كان العدو الخارجي«الإنجليز- إسرائيل»، وامتداده الأكبر في الإمبريالية العالمية حيث الغرب الرأسمالي بزعامة أمريكا، يظهر بوصفه الحليف الطبيعي للبرجوازية وشرائحها العليا، بنزوعها للرأسمالية من جانب والليبرالية السياسية من جانب آخر. وبالتالي فإن مواجهة النظام للعدو الخارجي بالحشد الوطني ضده لإزالة آثار عدوانه على البلاد والعباد، كانت تترافق مع تراوح المواقف، فتمد السلطة حبال الصبر طويلاً للقوى الرجعية والمناوئة في البداية، وتنتهي إلى إجراءات قمعية وإدارية من فرض الحراسة على الأموال والممتلكات، وتحديد الإقامة الجبري، والاعتقال المؤقت الوقائي، أو التورط في قضايا تآمر ذات بعد«مدني- عسكري»، تصب في محاكم استثنائية أو مخصوصة عارية المصداقية أو شكلية في معظم الأحوال، لأن الهدف منها لا يعدو التدجين والترويض وتقليم الأظفار. ولم يستطع النظام أن يتفادى الإجراءات الاستثنائية أو يجد عوضًا عنها، ولا غرو أن تكرار وتواتر هذه الظواهر والتنويعات المختلفة والمتماثلة بنيويًا، يؤكد أنها تصدر عن موقف تاريخي واحد يستمد جذوره من أزمة مارس وتداعياتها على تكوين البنية ذات القوانين والفعاليات المنتظمة، على مستوى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، ومستوى أنساق الفكر والقيم في الوعي الممكن الأقصى.

obeikan.com

المبحث السادس

التذييل الزائف : تحصيل حاصل وميلاد البطل المخلص

obeikan.com

obeikan.com

انتهت أزمة مارس من منظور درامي يوم اضطر«محمد نجيب» لأن يصدر قرارات التأجيل، أو بالأحرى الإلغاء لقرارات٢٥ مارس، باسمه وباسم مجلس الثورة ورئاسة الجمهورية والوزراء، ويقول عن هذه اللحظات موحدًا بينه وبين الديموقراطية: «كانت هذه اللحظات هي نهايتي الفعلية وكانت نهاية الديموقراطية أيضًا[1]، وكأنه المتنبئ الذي يرهص في شفافية لحظات الأسى بما يسفر عنه المستقبل. إلا أن الحبكة الدرامية امتدت في الواقع لعدة شهور أخرى من العام نفسه، لتعتصر العبرة المسكوت عنها، وتسفر عن ميلاد البطل الحقيقي، الذي ظل متواريا وقابعًا لفترة طويلة في صندوق التلقين، أو وراء الكواليس- كما شاء«نجيب» أن يعبر أكثر من مرة بتعبيرات مستمدة من عالم المسرح- أو ظاهرًا تحت عديد من الأقنعة على خشبة المسرح، كمدير مكتب للرئيس أو نائب له، أو عضو في مجلس القيادة، أو متآمر من موقع الأبوية «النائبة- البديلة» يستهدف الاستيلاء على الأبوية العليا، تلك المؤامرة التي أورثت موقع الأبوية العليا مخاوفه، من المواقع والقوى الاجتماعية التي تشكلت بوصفها أدوات التآمر، لاسيما القوات المسلحة.

والواقع أن عبد الناصر من خلف الأقنعة التي تبدى فيها، كان المحرك الفعلي للأحداث وللثورة، على نحو يمكن معه توصيف مؤامرة مارس بأنها فعل استرداد للدور لا استيلاء عليه.لقد كان امتداد الحبكة على أيّة حال في الواقع محض تذييل يشهد ميلاد البطل الذي ظل قابعًا في موقع الأبوية العليا لخمسة عشر عامًا، وليشهد- على نحو متزامن- السقوط النهائي لنجيب، في ترابط مع جزاء الحلفاء الخونة على غير توقع، فتكتمل صورة نسيج ميلودرامي يلتقط خيطًا من العقاب

(1) محمد نجيب- كنت رئيسا لمصر- المكتب المصري الحديث- ط٧/ ١٩٩٩- ص ٢١٦.

الشاعري على صوت طلقات الرصاص المدوية، وكأن التاريخ يأبى إلا أن يتسق مع المزاج الفني وراء الإبداعات التكوينية، أو أن المزاج الفني يأبى إلا أن يلتمس مبرراته وأسسه الشارحة في البنية الاجتماعية الأكبر والمتولدة في السياق التاريخي وفعالياته.

obeikan.com

(أ)

الخارج البنيوي : عدم الانحياز وغمزات الاستقطاب

يبدأ تذييل أزمة مارس من حيث أسرع عبد الناصر في يوليو(١٩٥٤) لمواجهة الخارج البنيوي، واستئناف المفاوضات مع الإنجليز للجلاء عن البلاد وتحرير المشخصات المادية في حقول الولايات من هيمنتهم، تلك المفاوضات التي سبق أن انقطعت في عهد الثورة مرتين لأسباب مختلفة.لقد عمل على تحقيق ما من أجله حشد التيار الجارف من الكتل الشعبية التي ناصرته في الأزمة، وأبقى- في هذا الإطار- على فعاليات المقاومة الشعبية والكفاح المسلح في منطقة القناة، بينما يقود هذا الكفاح بالتدريب والتنظيم والتخطيط، عناصر من القوات المسلحة، وتنظيم الضباط الأحرار، ورجال المخابرات والشرطة، ومباحث أمن الدولة وبدعم وإشراف من هيئة التحرير، ولكن التداخل والتمازج بين أجهزة الدولة والقوى الشعبية جاء بصورة غير مباشرة، لا تستفز الإنجليز لحرب مع القوات النظامية وهي غير مستعدة لها. ولا ريب أن حرب العصابات الفدائية بعملياتها السريعة المباغتة والمؤثرة، كانت خيارًا استراتيجيًّا تواضعت عليه القوى الوطنية الصاعدة منذ أواخر الأربعينات، بديلاً عن الاحتجاجات والمظاهرات العارمة التي لا تلبث أن توأد في شوارع العاصمة ومدن الأقاليم. ولم يقتصر الاختيار على القيادات الوفدية، وإن يكن بصورة اتسمت بالحماسة والعشوائية، بعد إلغاء معاهدة (١٩٣٦)، من جانب واحد فى (٨/ ١٠/ ١٩٥٢)، ولذلك استمر هذا اللون من الكفاح بدرجات متفاوتة القوة والشدة، وتداعت إليه الكثير من العناصر الشعبية في صفوف الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية، وبين العمال والموظفين الذين

كانوا يعملون في المنشآت والمعسكرات الإنجليزية، جنبًا إلى جنب مع عمليات الحصار الاقتصادي ومنع المواد التموينية من الوصول إلى قوات الأعداء، وأعطت الدولة دفعة قوية لهذا الكفاح تتلافى الأخطاء السابقة، حتى بلغت العمليات الفدائية مداها في ديسمبر (١٩٥٣)، مما نال كثيرًا من هيبة القوة البريطانية في المنطقة، فاضطرت بالإضافة للوساطة الأمريكية إلى الدخول في المفاوضات للمرة الثانية في مارس(١٩٥٤)، ولكنها انقطعت بتأثير مجريات الأزمة الجارية وقتذاك، ومحاولة الاستفادة من التشقق الواضح في جبهة المفاوض المصري، نحو مزيد من التنازلات[1].

ولا ريب من ناحية أخرى أن الأوضاع الدولية التي أسفرت عنها الحرب العالمية

(1)استمرت مفاوضات الجلاء مع قيادات الثورة في الجولة الأولى«ابريل- ٦مايو ١٩٥٣»وبدأت الجولة الثانية في«٢مارس١٩٥٤». أما مفاوضات الجولة الثالثة والأخيرة وفى ظل قيادة عبد الناصر« ١١يوليو-٢٧يوليو١٩٥٤»، وكلها تمت تحت ضغط العمليات الفدائية المتصاعدة في القناة كاختيار استراتيجي من مختلف القوى الوطنية الصاعدة في الأربعينات، خلافًا لطريقة الاحتجاجات والمظاهرات الصاخبة التي طالما تكسرت موجاتها في القاهرة وعواصم الأقاليم، خاصة بعد أن ألغى الوفد معاهدة(١٩٣٦)إبان كان في الحكم في ٨ أكتوبر(١٩٥٢).وقد دعم خيار حرب العصابات تكوين كتائب الحرس والوطني التي أشرف على تنظيمها ومدها بالعناصر البشرية هيئة التحرير التي أنشئت من جانب الثورة كتنظيم سياسي يملأ الفراغ بعد حل الأحزاب ومصادرة أموالها في يناير(١٩٥٣)، واسم التنظيم يكشف عن مهمته الرئيسية والوحيدة(انظر: كمال الدين رفعت- مذكرات حرب التحرير الوطنية- القاهرة- دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- ١٩٦٨- ص٣١٨،٢٦٩:٢٦٧،٢٦٠،٢٥٩، ٣١٩، ٧٣،٣٧٠:٣٦٨ :٧٦ ، ١٠٥:٩١ ،١١٨،١١٧. وأيضًا: عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧- (ص ٧٣: ٧٧). وأيضًا: محمد نجيب- م.س- ص٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٠: ٣٢٢. وأيضًا: عبد المغنى سعيد- السياسة المصرية في ربع قرن- ك. الحرية- القاهرة- دار الحرية للطباعة والنشر- ع٥/ اكتوبر١٩٨٥- (ص٣٤٤، ٣٦٣).

الثانية، حيث ظهر النظام العالمي ثنائي القطبية، خلقت مناخًا مواتيًا لإنهاء الاحتلال خاصة بعد أن استقلت الهند(١٩٤٧) ، ولم تعد لبريطانيا مستعمرات ذات بال تحتاج إلى تأمين طريق المواصلات إليها بمداومة الاحتلال. وكانت أمريكا ـ رغم تحالفها الاستراتيجي مع بريطانيا وفرنسا ـ حريصة على خلخلة وإزاحة نفوذهما التقليدي في المنطقة العربية والشرق، ولكن بطريقة مغايرة تعتمد غالبًا على الغزو الثقافي والترويج الدعائي لنمط الحياة الأمريكية، وعلى الهيمنة الاقتصادية بشركاتها الاحتكارية العملاقة على منابع البترول ونحوها في تركيا وإيران والعراق ودويلات الخليج العربي وفى مصر، مع التلويح ما أمكن بالمساعدات المالية والقروض وفرص التسليح، والتنديد- في الوقت نفسه- بسياسة إنجلترا نحو غلق المستعمرات أمام المنافسة التجارية الحرة بالحواجز الجمركية ونطاق الاسترليني..إلخ، فالتحالف لم يمنع التنافس على توسيع دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي وفقًا لطبيعة النظم الرأسمالية نفسها، بحثًا عن الأسواق الخارجية التي تدر أرباحًا متعاظمة عما تنتجه الأسواق المحلية الداخلية[1].

في هامش التناقض أو المنافسة داخل حلف الأطلنطي، بدت أمريكا مثلاً للحرية .ووجهًا متميزًا ومختلفًا عن الإمبريالية القديمة، كما ظن الكثيرون من الساسة والمثقفين أن بإمكانها المساعدة في القضاء على أشكال الاستعمار التقليدي، ولعل

(1) انظر: أحمد رشدي صالح- «الاستعمار الأمريكي في الشرق العربي»- من كتاب(دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي- تاريخ المصريين-الهيئة المصرية العامة للكتاب- ع١١٤/ ١٩٩٨- ص٩: ١٢، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٠. وأيضًا: شهدي عطية الشافعي- تطور الحركة الوطنية المصرية١٨٨٢: ١٩٥٦ -القاهرة- دار شهدي للطباعة والنشر- ط٢/ ١٩٨٣-ص١٣١.وأيضًا: د.يونان لبيب رزق- الأحزاب السياسية في مصر١٩٠٧: ١٩٨٤- ك. الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٤٠٨/ ديسمبر١٩٨٤- ص ٢٠٠.

هذا التصور ما أغرى قادة يوليو - بشكل لا يخلو من الحذر والتوجس - بإمكانة مد جسور التعاون والمساعدة مع أمريكا، أملاً في التسليح الذي تتراجع دونه بريطانيا، أو في الضغط على بريطانيا لقبول الانسحاب العسكري والجلاء، ولكن ما لبثت التجربة- بصرف النظر عن طبيعة التحليلات لطبيعة النظم وتوجهاتها والآفاق الممكنة لحركتها- أن أسفرت عن التصادم بشروط العلاقة الأمريكية/ الإنجليزية، وتداعياتها على حدود التعاون مع النظام الثوري المصري، وإمكانة ترويضه في حظيرة الغرب الرأسمالي، فلا سلاح أمريكي يمكن أن تستخدمه هذه الثورة ضد الإنجليز، ولا جلاء إلا أن تنخرط مصر في سياسة الأحلاف العسكرية، ومعاهدات الأمن أو الدفاع المشترك التي تحرص أمريكا عليها مجددًا، بأكثر مما تحرص بريطانيا، تحت حجة ملء الفراغ الناشئ عن جلاء القوات المحتلة، وضرورة ترتيب الأوضاع في المنطقة، بما يضمن إمكانية استغلال القواعد والموانئ والمطارات العسكرية في حالة نشوب حرب مع الكتلة الشرقية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، وحصار المد الشيوعي المزعوم. وكان الرد المصري من قيادة الثورة على هذه المحاولات المتجددة:أن الدول الغربية تفتقر إلى ثقة الشعوب العربية فيها لاحتلال بلادهم لفترات طويلة، وأن الدفاع عن المنطقة مسئولية شعوبها وحكوماتها من خلال اتفاقيات أمن مشترك، كبديل عن الأحلاف المقترحة، وإن شاء الغرب أن يساعد فبالتسليح وبرامج التدريب وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية غير المشروطة، كما أنه من العسير إقناع الشعوب العربية بهذه الأحلاف وأهدافها لغياب الحدود المشتركة بينهم وبين الاتحاد السوفييتي العدو المزعوم[1].

(1) حاول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد صيغة بديلة عن الاحتلال العسكري المباشر للسيطرة والهيمنة على دول المستعمرات بوصفها سوقًا لا يمكن الاستغناء عنه، لتصريف فائض الإنتاج السلعي عن احتياجات السوق المحلي، ومواردًا لا يمكن إغفاله للمواد الخام «كالقطن مثلاً=

=والبترول» اللازمة لتشغيل المصانع وعجلة الحياة والتطور التكنولوجي. ومن ناحية أخرى الحيلولة دون وقوع المستعمرات ـ بعد تحررها واستقلالها الوشيك ـ في قبضة الاتحاد السوفيتي ، أو أنظمة حكم موالية له، خصوصًا وأن الوضع الاستعماري المباشر بات يستفز الضمير العالمي ويدعو الاتحاد السوفيتي للمساومة السياسية بالجلاء عن شمال إيران حيث قامت جمهورية شعبية في أذربيجان ، مقابل جلاء بريطانيا وفرنسا عن مصر ولبنان وسورية. والواقع أن هذا الوضع الدولي المتوتر بين القوتين العظميين اللذين أسفرت عنهما الحرب العالمية الثانية كقوى أيديولوجية أيضًا، ما دعا بعض الحكومات العربية مثل لبنان وسورية لطرح قضية الاستقلال الوطني في الأمم المتحدة، وفى نفس الوقت تحاول بريطانيا على نحو ما فعلت مع مصر إبان حكومة النقراشي في يناير(١٩٤٦)، أن تبتعد بقضايا الجلاء عن الأمم المتحدة باعتبار أن أوضاعها غير ناشئة عن الحرب العظمى. وكان البديل طرح سياسة الأحلاف التي اتخذت تكتيكيا صيغا عديدة، واجتمعت في إيجاد روابط سياسية وعسكرية مع المستعمرات بعد الجلاء عنها، وتضمن في الوقت نفسه السيطرة الاقتصادية والعسكرية عليها بحجة احتواء أو تطويق containment الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي المزعوم.فظهر في البداية مشروع سوريا الكبرى«العراق- سوريا- لبنان – الأردن- فلسطين» ، تحت قيادة الأسرة الهاشمية في العراق والأردن والهيمنة البريطانية، وكان مرجوًا أن تخضع للمشروع السعودية واليمن وتركيا واليونان بالإضافة إلى تشديد القبضة على مصر . ولكن المشروع أخفق تحت وطأة ضربات التحرر في المنطقة. ثم كان مشروع الدفاع المشترك الذي تضمنته معاهدة«صدقي – بيفن» (١٩٤٧)ووقتها نصحت أمريكا إسماعيل صدقي بقبوله ، ولكن الحركة الوطنية وأدته.ثم مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الوسط أو الحلف الرباعي«بريطانيا- فرنسا- أمريكا- تركيا»الذي عرض على الحكومة الوفدية (١٩٥١) ، ولكنها رفضته واضطرت لإلغاء معاهدة١٩٣٦من جانب واحد في ٨/ ١٠/ ١٩٥٢. غير أن الدول الاستعمارية فوضت إنجلترا في فرض المشروع بالقوة وتدعيم القوات البريطانية في القناة وتقدموا بالمشروع رسميًا في ١٣/ ١٠/ ١٩٥٢، ولكن اشتعلت حرب العصابات الفدائية في القناة ، ثم ظهر مشروع اتفاقية تعاون القوات العسكرية في الشرق الذي تقدمت به بريطانيا في أغسطس (١٩٥٢).وأخيرًا وليس بآخر مشروع القيادة الموحدة الذي طار به« فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية ليقنع به زعماء المنطقة بما فيهم تركيا في صيف (١٩٥٣)، وبعد فشل مفاوضات الجلاء الأولى ببضعة أيام، وهى المحاولة التي استأنفها «انطونى إيدن» رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارته لمصر في فبراير(١٩٥٤) ،فلقد كان توريط مصر في هذه الأحلاف أو المعاهدات شرطًا أساسيًا مطروحًا مقابل الجلاء(انظر: عبد المغنى سعيد-م. س- (ص ٢٠٠، ٢٣١) . وأيضًا: كمال الدين رفعت- م.س- ص ٢٧، ٢٨، ٧١، ٤٧، ٣٧١. وأيضًا:=

والواقع أن التجربة العملية لقيادة الثورة عمقت الحذر لديهم من السياسة الأمريكية، بمثل ما عمقت- على الطرف المقابل- التوجه العربي، ذلك التوجه الذى ظل مستندًا إلى القضية الفلسطينية ومشتغلاً بها، في غير انفصال بين الحس الوطني والحس القومي، ولذلك عمدت القيادة الناصرية- وقبل توقيع اتفاقية الجلاء في صورتها النهائية في١٩/ ١٠/ ١٩٥٤ وبعدها- إلى عدم التورط في حلف بغداد، بل ومقاومته مقاومة عنيدة وعنيفة سياسيًّا وإعلاميًّا، للحيلولة دون تورط بلدان عربية أخرى فيه غير بغداد. وكانت القيادة الناصرية ترى أن التورط في هذا الحلف لن يؤدى إلى تخريب الصناعات الناشئة في البلاد العربية فحسب عبر تحويل ميزانيتها إلى ميزانية حرب تنفق أغلب مواردها على تسليح جيش خاضع للاستعمار مثلما حدث في تركيا، بل سيقود أيضًا إلى تدمير الثقافة الوطنية والقومية، وتوقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل لن تكون أبدًا في مصلحة القضية الفلسطينية، ولا عجب أن تتداعى مقاومة حلف بغداد إلى تكوين محور عربي يضم القاهرة دمشق عمان الرياض، عن طريق اتفاقات دفاع مشترك ثنائية[1].

=شهدي عطية الشافعي- م.س- ص ١٥٩. وأيضا: احمد رشدي صالح- م. س- ص ٢٣، ٢٤. وأيضًا: أنور السادات – البحث عن الذات/ قصة حياتي- المكتب المصري الحديث- ١٩٧٨- ص ١٢١، ١٤٠. وأيضا: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص ١٣٤، ١٣٨. وأيضًا: كوفتونوفتش، أ.ف- ثورة الضباط الأحرار في مصر- ت: عزة الخميسي- ك.الأهالي- القاهرة – حزب التجمع- ع٣٠/ ١٩٩٠- ص ١١٢: ١١٤. وأيضًا: محمد نجيب- م.س- ص٣٠٩: ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦.) عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج١- ص ١٩٨، ١٩٩.).

(١) بعد توقيع اتفاقية الجلاء البريطاني عن مصر في صورتها النهائية في ١٩/ ١٠/ ١٩٥٤، دعت بريطانيا من خلال رئيس وزرائها «أنطوني إيدن» إلى حلف بغداد بحجة ملء الفراغ الدفاعي الناشئ في المنطقة عن جلاء قواتها عن مصر، والواقع أن بريطانيا وفي إطار سياستها الاستعمارية واستنادًا لخطة بناء الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك، كانت تسعى لتعويض خسائرها في الشرق الأقصى بعد تحرر الهند وبورما وقيام الصين الشعبية وفقدانها بالتالي لأسواقهم الضخمة، ولم يكن من سبيل إلا إحكام السيطرة على الشرق الأوسط وبلاده بما تمتلكه من موارد بترولية تصل إلى ٨٠٪ من=

=الاحتياطي العالمي تقريبًا، وذلك من خلال السيطرة السياسية والعسكرية التي تتداعى عن طريق الحلف، دون أن تدخل مع دول المنطقة في صفقات تجارية حرة. وقد تحتاج إنجلترا إلى تجييش هذه المستعمرات تحت سيطرة الحلف، لتحقيق أهدافاً استعمارية باسترداد ما فقدته في الشرق الأقصى، ومقاومة حركات التحرر الصاعدة في إفريقيا، فضلاً عن محاصرة المد الشيوعي المزعوم. ولقد أدرك عبد الناصر أهداف الحلف المتجددة والتي تعني السماح بعودة القوات البريطانية بعد رحيلها، ومعها القوات الفرنسية والتركية والأمريكية..إلخ، وتحويل الميزانية المصرية إلى ميزانية حرب تنفق أغلب مواردها على تسليح جيش خاضع للاستعمار، وتؤدي إلى إفلاس سياسة التصنيع الناشئة على نحو ما حدث في تركيا، فضلاً عن التبعية السياسية، وإمكانية عقد معاهدة صلح مع إسرائيل لن تكون في صالح الفلسطينيين، إضافة إلى تقويض الثقافة الوطنية والقومية. ومن هنا لم تتوقف جهود السياسة الناصرية على رفض الانضمام للحلف المطروح، بل امتدت إلى مقاومته على مستوى البلاد العربية، للحيلولة دون موقف الحصار والعزلة عن المنطقة حتى قبل أن يوقع الصيغة النهائية لاتفاقية الجلاء، فقد استقر على خيار عدم الانحياز والحياد الايجابي بين القوتين العظميين. غير أن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، لم يكن مقتنعاً بجدوى أو إمكانيات اتفاقيات الدفاع والأمن العربي المشترك، ورغم أنه وعد عبد الناصر في أغسطس وسبتمبر(١٩٥٤)بالتشاور مع القاهرة قبل أي خطوة في إطار الحلف المقترح، إلا أنه سرعان ما أعلن في نهاية(١٩٥٤)- وعقب زيارة رئيس الوزراء التركي مندريس لبغداد – عن البدء في إعداد اتفاقية للدفاع المشترك بين بغداد وتركيا. وحاولت مصر الحيلولة دون توقيع الاتفاقية التي تربط بغداد بالحلف الأطلنطي، ببذل جهود سياسية وإعلامية مضنية سواء بالدعوة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب عن طريق الجامعة العربية من خلال المؤتمر الإسلامى الذي أعلن عن قيامه لتجميع الدول العربية والإسلامية في إطار الأهداف السياسية المشتركة، أو الحملات الإعلامية العنيفة التي تفضح أهداف الحلف وتأثيراتها الوخيمة على الدول حديثة الاستقلال، وذلك في الصحف الموالية للثورة والإذاعات الموجهة. ورغم ذلك كله كان نوري السعيد مقتنعاً بموقفه ، بل حاول وزير خارجيته فاضل الجمال إقناع العرب بضرورة التفاهم مع الغرب. وفى ٢٥فبراير(١٩٥٥)أبرمت الاتفاقية التي سرعان ما باركتها إنجلترا وأمريكا وانضمت إليها إيران وباكستان، وأوشكت تركيا في نوفمبر(١٩٥٥) أن تستدرج الملك حسين ملك الأردن للانضمام إلى الحلف عبر اتفاقية مشابهة، وعززت إنجلترا المحاولة وجهود مندريس بزيارة الجنرال تمبلر الذي وعد حسين في ديسمبر بمزيد من السلاح. وكان انضمام الأردن يسهم في عزل مصر عربيًّا ويسهل الضغوط على سوريا ولبنان، ولكن مصر فضحت زيارة تمبلر وأهدافها فاستقال الوزراء الفلسطينيين من الحكومة الأردنية وهبت المظاهرات في عمان مما=

كانت قيادة يوليو حريصة على العلاقات بأمريكا، التي أملتها الضرورات العملية مع الحذر منها في الوقت نفسه، واجترأت على مهاجمة النزوع الأمريكي لبناء الأحلاف، وتراجعها عن خطة التسليح - ولو بالثمن المدفوع - إرضاءً لبريطانيا، وإن يكن هجوماً مخففاً غير عدواني.فكان أن ظهرت انطباعات متناقضة عن ميول القادة وتوجهاتهم نحو المعسكرين اللذين يجرى بينهما الاستقطاب الدولي، خصوصًا وأن السياسة الخارجية لن تكون إلا امتداداً للخيارات الأيديولوجية الممكنة، في رؤية الداخل اجتماعيًا واقتصاديًا. فعلى حين اتجهت أنظار بعض العناصر اليسارية- كما سبق القول- إلى مساحة الهجوم على السياسة الأمريكية، واعتبروها مؤشراً- ضمن مؤشرات أخرى- على خيار جذري ضد مختلف الصور الاستعمارية، مما تطلب تعديل موقفهم من السلطة، اتجهت عناصر أخرى إلى مساحة الارتباط بأمريكا وأعملت فيها التأويل بما لا تحتمله، فأصبحت مؤشراً على وجود صنائع أمريكية أو عملاء- بالمعنى الاستهلاكي المبتذل في لغة السياسة- بين قيادات يوليو، على نحو ما أوحى يوسف صديق[1]، وانجرف خالد محيي الدين- الذي رفض الاتصال بأمريكا منذ البداية في غير إذعان للضرورات العملية المباشرة[2]- لنفس التصورات

=أدى إلى إخفاق الزيارة وطرد الجنرال جلوب باشا القائد البريطاني للقوات الأردنية، كما استغلت القاهرة العداء التقليدي بين عائلة الرئيس اللبناني شمعون والأتراك لتحريضه على رفض الحلف، وتمكنت في المقابل من إنشاء محور يضم عمان والقاهرة والرياض ودمشق من خلال اتفاقيات دفاع وأمن مشترك، مما يؤدي إلى عزلة بغداد ريثما تمكن استعادتها للصف العربي(انظر: كمال الدين رفعت- م.س- ص ٣٧١، ٣٧٢. وأيضًا شهدي عطية الشافعي- م.س- ص ١٥٦: ١٦٢. وأيضًا: عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ٩٨: ٢٠١. وأيضًا: أنور السادات- م.س- ص ١٤٨: ١٤٩. وأيضا كارنجيا، ر.ك- كيف نجح عبد الناصر- ت: خيري حماد- القاهرة- دار المعارف- ١٩٦٥- ص ٧٧).

(1) انظر: يوسف صديق-(أوراق يوسف صديق)- ص ١٦٧.

(2) انظر: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص ١٣٥.

والغمزات، فنقل إلى نجيب في سياق قطع المفاوضات مع بريطانيا والوساطة الأمريكية للمرة الثانية في مارس، أن عبد الناصر ورفاقه أعطوا الأمريكان وعوداً بالتساهل في اتفاقية الجلاء، بقبول عودة القوات البريطانية إلى قواعدها في القناة، إذا وقع اعتداء على تركيا، وذلك مقابل تأييد الأمريكان لهم في أزمة مارس[1]، بينما كان نجيب مهيئًا للتورط في الخبر، لوجود تصورات مسبقة عن علاقات مخابراتية خفية تربط عبد الناصر بالأمريكان طالما حذره منها، وإن لم يملك عليها الدليل القاطع[2]. وبصرف النظر عن وزن التأييد الأمريكي أو عدمه، في التأثير على مسار ومصير أزمة مارس، إلا أنه بات واضحًا أن الغمز بالعمالة لأي من القوتين العظميين، وإمكانة الاستقطاب بينهما، أصبح لعبة سياسية بدأت مبكرًا ووجدت جذورها في أزمة مارس وتجلياتها.

والواقع أن هذا الغمز السياسي بالعمالة والتبعية لأي من القطبين العالميين لن يكون ذا أثر مرتجى، إلا وقد استقر في الضمير العام مع مطلب الاستقلال عن الخارج البنيوي والتحرر من هيمنته المادية والمعنوية، خيار التوازن أو الوسطية العسيرة التي تبلورت في سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي بين قوتي الاستقطاب الدولي. إنه الخيار الذي لا يقبل استبدال الهيمنة الخارجية بغيرها، ولا يعمد إلى استبعاد أي خارج بنيوي على نحو جذري من البنية الكلية، لمجرد أنه كذلك. إنه خيار يود لو تخلقت مساحة تنفس كبيرة في العلاقات الدولية، تتيح التعامل الحر غير المشروط مع مختلف القوى دون خطر الهيمنة والتبعية. وكان عبد الناصر ضالعًا في خيار عدم الانحياز، رغم صعوبته وافتقاره للشروط الذاتية في دولة حديثة الاستقلال، بل وتوضع بين الدول المتخلفة تكنولوجيًّا واقتصاديًّا، بما يقتضي

(1) محمد نجيب- كنت رئيسًا في مصر- ص ١٦٢.

(2) محمد نجيب- م.ن- ص٣١١، ٣١٣، ٣١٤.

الاعتماد على دول كبرى تسبغ عليها الحماية، لكنه أيضًا خيار طموح يلتمس مبرره الإيجابي من فترة الاحتلال الطويلة، ولم يتورط عبد الناصر في إعلانه مراعيًا شروط الوقت والظروف.

ومما يؤكد استقرار خيار عدم الانحياز في الضمير العام، وصعوبته التي لن تثمر عمليًا إلا التراوح بين القطبين، أن محمد نجيب نفسه- حينما يئس من المساهمة الأمريكية في تسليح الجيش المصري، وعادت البعثة المصرية من هناك بخفي حنين، فضلاً عن المهانة والإهمال- حذر أمريكا وما إليها من الديموقراطيات الغربية، من اللجوء إلى دول أخرى لطلب السلاح منها، ولم تكن هذه الدول غير الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي. وفتح هذا التصريح الباب لأول مرة للسياسة الروسية أن تعرض تسليح مصر، وتختبر جدية التصريح، على لسان سفيرها بالقاهرة، ولكن عبد الحكيم عامر بوصفه القائد العام ماطل نجيبًا في إعلان الاستجابة بإعداد قوائم الأسلحة المطلوبة، بحجة أن تعديل الأسلوب القتالي في الجيش يستلزم وقتًا[1]، وربما كانت هناك صعوبات من جانب روسيا لعدم رغبة ستالين قبل موته في تسليح الدول غير الشيوعية[2]. والجدير بالذكر أن موقف نجيب لم يكن ليعني أن لديه مع الحذر من أمريكا والتوجس من إمكانية احتوائها للثورة، ميولاً خبيئة للشيوعية تلتمس الفرص المناسبة لتعبر عن نفسها، ولكنه في أغلب الظن كان يكشف عما استقر في الضمير العام عن الخارج البنيوي. فقد جاء في منشورات الضباط الأحرار قبل الثورة ضرورة تنويع مصادر التسليح في الجيش من الدول التي يمكن أن تبيعه سواء أكانت شرقية أو غربية، وعدم الاعتماد على

(1) محمد نجيب- م.ن- ص ٣١٦: ٣١٨.

(2) أنور السادات- البحث عن الذات- ص ١٤١.

إنجلترا أو أمريكا، بل وارتفع- في إطار الحركة الوطنية النامية عند مواجهة فكرة الأحلاف ، ومعاهدات الدفاع المشترك مع الغرب بحجة التصدي للخطر الشيوعي المحتمل من السوفيت- شعار عقد ميثاق عدم اعتداء مع السوفيت، ومطلب الحياد بين القوتين العظميين[1]، فإن كان عبد الناصر ماضيًا في نفس الاتجاه القار في الضمير العام، ولكن على سننه في التكتم والسرية ومن خلال نشاط السفير المصري في الهند والملحق العسكري[2]، فمعنى ذلك أن سياسته مع أمريكا، والتي لم تخل من توتر الشد والجذب، كانت تمر بمناورة مقصودة لإنجاز هدف محدد في إطار وعيه بالسياسة الدولية. س

(1) انظر: كمال الدين رفعت- م. س- ص٦٤، ٦٦، ٣٦.

(2) انظر: حمدي لطفي- ثوار يوليو/ الوجه الآخر- ص ٢٩٥: ٢٩٨.

(ب)

اتفاقية الجلاء مختبر الرجعية

في ضوء رؤية موقع الخارج البنيوى بما فيه من قوى استقطاب وخيار عدم الانحياز- على نحو ما أتضح في الضمير العام منظورًا إليه من موقع الأبوية العليا المتجاوب مع القواعد الشعبية والقوى الصاعدة ، وما يتراءى لها من مشكلات وحلول في الموقف التاريخي- يمكن فهم اتفاقية الحلاء التي وقعتها القيادة الناصرية وأعلنت خطوطها العريضة ومبادئها الأساسية في٢٧/ ٧/ ١٩٥٤، وكيف جعل منها نجيب والإخوان المسلمون ومن إليهم من القوى الرجعية المتربصة بالقيادة، بعد أن تلقت ضربة الإزاحة والتدجين، نقطة التفجير في التذييل الزائف والمفتعل على هامش المشهد الأخير من أزمة مارس.فلقد جاءت الاتفاقية متضمنة القبول المصري بعودة القوات البريطانية لقاعدة القناة في حالة الاعتداء على تركيا وأي من البلدان العربية، وصادف البند المتعلق بتركيا خصوصًا إلى جانب بنود أخرى خلافات عديدة داخل مجلس القيادة، ولكن ثمة من رأى- على نحو ما فعل السادات- أن الاتفاقية تحرر الإرادة المصرية من الاحتلال الطويل، وتضع قاعدة القناة بفنيها أيا كان عددهم تحت إشراف الإدارة العسكرية المصرية، وأن السياسي الأبله هو الذي يرفضها[1]، أما البند الخاص بتركيا عضو الحلف الأطلنطي فقد رأت القيادة الناصرية أنه بعيد عن إمكانية التحقيق، في ظل الظروف الدولية الرامية للحفاظ على السلم العالمي[2]، ولعله قصد التوازن القائم على الرعب النووي بين القطبين الدوليين.

(1) أنور السادات- البحث عن الذات- ص٤٧ .

(2) كمال الدين رفعت- مذكرات حرب التحرير الوطنية- ص ٣٧٠.

ولكن نجيبًا الذي كان في هذه المرة بعيدًا عن وفد المفاوضات وأجوائها، تصور- ولا تخلو تصوراته من نقمة النفي والإبعاد في موقعه بلا سلطات حقيقية- أن البند الخاص بتركيا جاء مصدقا لأنباء التواطؤ ضده في أزمة مارس، وأنه يربط مصر عمليا بالأحلاف باعتبار تركيا عضوًا في حلف الأطلنطي[1]. وربما عمق لديه الإحساس بالتواطؤ ما يذكره من المحاولات العديدة التي بذلتها أمريكا عن طريق نفر من كبار الرأسماليين المصريين أصدقائها والشخصيات العربية، لتحذيره من أن عبد الناصر ورفاقه يتآمرون عليه، ولكنه كان يرد عليهم بخشونة لما في ذلك من وقيعة ودس بينه وبين أبنائه من ضباط القيادة، وربما لعدم ثقته في الأمريكان وحذره من احتوائهم الثورة عن طريقه، رأى أن أمريكا لما يئست منه اتجهت لعبد الناصر[2]. لم يفكر نجيب في مراجعة تلك التصورات ، أو يحاول تصحيحها في ضوء الصيرورة التاريخية، وما انصرفت إليه مواقف«ناصر»فعليًا، رغم أنه يكتب مذكراته بعد سنوات من الوقائع، وكأن ضربًا من التثبت النفسي حال بينه وبين هذه المراجعة الواجبة، إذا ما كان لصوت الغليل أن يخفت بمرور الوقت، وتعلو الموضوعية المتجردة من الهوى والداعية لإنكار الذات في رؤية المستجدات. وعلى أيّة حال، فقد اتخذ نجيب من اتفاقية الجلاء والبند الخاص بتركيا فرصة سانحة للنيل من قيادة أبنائه للبلاد وتلويث سمعتهم الوطنية، بما أقدموا عليه من تفريط في حقوق وطنهم.

إن نجيبًا يرى أبناءه يقبلون من الشروط ما عجزت عن تمريره الحكومات السابقة الموسومة بالرجعية، وتحطم على صخرة الرفض الشعبي وصيحة القوى الأيديولوجية الصاعدة في الأربعينات. ويتبين نجيب- من ناحية أخرى- أن

(1) محمد نجيب- كنت رئيسا لمصر- ص ٢٦٨.

(2) انظر: محمد نجيب- م.ن- ص ٣٢٥، ٣٢٦.

الدستور المؤقت لا يستلزم تصديقه على اتفاقية الجلاء كي تصبح نافذة، خاصة أنه لم يعد رئيس الوزراء منذ منتصف ابريل وربما عزل أيضًا عن مجلس قيادة الثورة. حينئذ تبدت بوضوح قوانين البنية الجديدة وتجلت آلية عملها حيث تتنادي القوى الجريحة والمهزومة، والقوى الكامنة في أدوار المكانة من الرجعية التي تضاءل نفوذها السياسي، والقوى المتطلعة لإضفاء الشرعية الدينية، وتأبيد نموذج العلاقات الاجتماعية الطبقية، تحت شعار الغيرة الوطنية واسم المصالح الشعبية، وضرورة الديموقراطية وحرية العمل السياسي، ووهم امتلاك الحقيقة الكلية المطلقة والشاملة، وذلك لتعمل على خلخلة الاستقرار وإثارة الاضطراب في البنية الاجتماعية السياسية، بما قد يسقط في النهاية القوى المهيمنة على حقول الولايات، حيث آليات الضبط البنيوى أو يضعها على الأقل في مواجهة مع القوى الصاعدة والقواعد الشعبية.

يظهر من بين القوى الجريحة الكامنة في أدوار المكانة «سليمان حافظ» الذي كان قد إختفى من الحياة العامة بعد واقعة الاعتداء على السنهوري ومجلس الدولة، لينصح «نجيبًا» بألا يوقع على الاتفاقية، ويستقيل احتجاجًا عليها. ويظهر من ناحية أخرى الدكتور وحيد رأفت لينصح نجيبًا بعدم جدوى الاستقالة والاكتفاء بكتابة رأيه في الاتفاقية على شكل كتاب رسمي، إبراء لذمته أمام التاريخ ؛ ربما لأن قسما من البرجوازية التقليدية لم يكن لديه بأسًا من نص كهذا في الاتفاقية يحتفظ بروابط مع الغرب الرأسمالي ويحافظ بالتبعية على دوام مصالحهم الاقتصادية، التي نشأت ونمت في حضانة الغرب، ويأخذ نجيب- فيما يقول- برأي الدكتور رأفت من بين عناصر هذه الدائرة التي تبدت على سطح الأحداث، ويكتب تلك المذكرة/ الكتاب الرسمي، التي تفجر ملاحظات تقفز بها من إبراء الذمة لتلعب دورا سياسيًّا مباشرًا:

أولاً: هذه المذكرة التي يعيد نشرها نجيب، تكشف عن اضطراب فريد في تحديد

المخاطب المعنى بها على نحو لافت للانتباه، فتارة تتجه إلى الشعب تستفزه ضد التفريط الذي يربط مصر عمليًا بالأحلاف، وإن لم تصرح الاتفاقية فعليًا بهذا الارتباط، وتحذره من إغضاب الاتحاد السوفيتي، بهذا البند على نحو قد يعرض البلاد لويلات اقتصادية وعسكرية، مثلما تعرضت من ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، لارتباط مصر بمعاهدة التحالف (١٩٣٦) مع بريطانيا، إذا وقعت الحرب الوشيكة بين الشرق والغرب، وهذا المنحى في المذكرة يجعلها منشورا من منشورات التهييج السياسي. ولكنها من ناحية أخرى تتجه بالخطاب إلى القيادة المصرية المتفاوضة، لتنبه إلى الآثار السلبية في الاتفاق ، وكيفية التخفيف منها بالتزام نصائحه في الاتفاقات التفصيلية والتنفيذية النهائية. ومن ناحية ثالثة تبدو وكأنها وثيقة تجسد ضربًا من التفكير بصوت عال، يحاول أن يستشف ما وراء سطور الاتفاقية من معان ودلالات ممكنة، مما يؤكد أن هناك نوازع متناقضة تأخذ نفس نجيب من مختلف أقطارها في هذا الموقف التاريخي.

ثانيًا: إن المذكرة التي كتبت في شكل كتاب رسمي إبراء للذمة أمام التاريخ بما يقتضي أن يودعها نجيب بين يدي القيادة المصرية، وإلا فقدت صفة الكتاب الرسمي دلالتها، يعود نجيب ليؤكد أنها« لم يعرف أحد بها لسنوات طويلة، وأنا أعيد نشرها كاملة لإبراء ذمتي أمام التاريخ[1].

ثالثا: بصرف النظر عن صيرورة التاريخ التي أثبتت خطأ تصورات نجيب ومقاومة عبد الناصر لحلف بغداد قبل ، بعد توقيع الاتفاقية في صورتها النهائية، بل وإسقاط الاتفاقية جملة في حرب السويس(١٩٥٦) ، ولم يعد إبراء الذمة لديه إلا تحصيل حاصل لا يخلو من مجانية غير مجدية، إلا أن نجيبًا وفى موضع آخر من مذكراته يقول عن نفس المذكرة التي زعم أنها ظلت في طي الكتمان: إنها عرفت طريقها وبطريق

(1) انظر: محمد نجيب م.ن- (ص ٣٢٩) وما بعدها حيث المذكرة موضوع البحث.

لا أعلمها!!!، للإخوان المسلمين الذين قاموا بطبعها وتوزيعها منشورًا[1].

وكأن نجيبًا لا يكتفي على هذا النحو بالتناقضات الشكلية والموضوعية، التي انطوت عليها هذه المذكرة وما كان يقصده بها، مما انعكس في بنيتها الداخلية، بل يود لو يقنعنا بتناقض عملي مستحيل وقوة غيبية حلت التناقض، ودفعت المذكرة من مكانها في الحفظ والصون وطي الكتمان، لتطير بها حيث تتلقفها أيدي الإخوان فيطبعونها ويوزعونها منشورًا على الجماهير، بما يدمجها في خطة التهييج السياسي وصناعة فضيحة التفريط في الأمانة الوطنية، إذ يذكر البغدادي أن المرشد العام»أعلن أن الاتفاقية خيانة وطنية للبلاد[2]. ولكن المزاج الميلودرامي يستعذب النغمة القدرية والإيحاء بتدخل القوى الخفية وغير المنظورة، ولو على هذا النحو بالغ السخف والهزال، فالأصابع الخفية التي حركت المذكرة لن تخرج عن نجيب نفسه ورموز الدائرة المدجنة من الجرحى الكامنين في أدوار المكانة، والذين أشار إليهم في روايته، مضافًا إليهم«محمد رياض»سكرتيره وثيق الصلة بالإخوان ومندوبه في الاتصال بهم.

لا عجب أن يتجاوب الإخوان مع عناصر الدائرة التي أحاطت بنجيب وبذلت له النصائح المتوالية، خصوصًا وأن الإخوان كانوا القوة الوحيدة الفاعلة في الحياة السياسية خلافًا لهيئة التحرير، ولكنهم بعيدون عن الحكم ومسئوليات اتخاذ القرار، بينما تتزايد شعبية عبد الناصر وقيادته ولا ريب بما يبذله من مكافآت وخدمات في صورة تشريعات قانونية وإجراءات إدارية تلبي المطالب العمالية وتحسن أحوال الفلاحين وتفتح أبواب الترقي أمام الموظفين على نحو ما يذكر البغدادي[3]، إضافة

(1) انظر: محمد نجيب- م.ن- ص٢٦٨.

(2) انظر: عبد اللطيف البغدادي المذكرات/ ج١- ص ١٨٩.

(3) انظر: عبد اللطيف البغدادي- م.ن- ص ١٧٢.

إلى حصاد قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الدفعات الأولى على الفلاحين المستفيدين في مؤتمرات شعبية[1]، مما يحول الشعارات إلى واقع ملموس يغير من البنية الاجتماعية الاقتصادية ويعيد صياغتها، ويكشف عن تحيز واضح ولو نسبى نحو الشرائح الدنيا في المجتمع والبرجوازية الصغيرة، ويعوض فقدان الديموقراطية الليبرالية أو يبحث عن مضمون مغاير لها. فلا محيص أن توحد هذه التطورات بين أصحاب القوى الجريحة المدجنة بالعزل السياسي اسميًا وفعليًا والقوى المهمشة التي يتزايد انسحاب البساط من تحت قدميها، وذلك باتجاه تعكير المناخ العام بأي وسيلة ممكنة. فينشط الإخوان إلى جانب المنشورات وتنويعاتها لاعتلاء منابر المساجد ومهاجمة قيادة الثورة، ويتواصل دورهم في الجامعات والأوساط الطلابية، ولا يخلو الأمر من احتكاكات ومعارك في طنطا ، وإثارة القلاقل في منطقة القناة ونسف بعض الطرق والكباري.

وكان لابد أن تنشط في المقابل قوى الضبط الاجتماعي الأمنية لتعقب مثيري الشغب والتخريب، فقد نشط عبد الناصر أيضًا بالإجراءات الإدارية لاتخاذ قرار بحظر الحديث في السياسة في المساجد، وعمل على تطهير الجامعات من الأساتذة المعارضين خشية من تأثيرهم على الطلاب، وكان الإخوان ينددون هذه المرة بالدكتاتورية العسكرية، على الرغم من أنهم – فيما يقول آجاتشيف- لا يمكن وصفهم إلا على سبيل السخرية بأنهم حماة الديموقراطية[2].وينشط ناصر على الصعيد السياسي في تزامن مع هذه الإجراءات وفى سبتمبر لينتزع من الإخوان سلاح الدين ويجردهم

(1) انظر: آجاريشيف- جمال عبد الناصر- ت: د.سامي عمارة- موسكو- دار التقدم- ١٩٨٣- ص٩٥.

(2) آجاريشيف- م.ن- ص ٩٦.

من احتكاره، فيؤكد في خطبه السياسية أن الدين لم يكن احتكرًا حتى في عهد النبوة، بل كان تسامحًا ومحبة وتآلفًا وتعليمًا يخلو من الحقد والتعصب، ولا يتردد عن الإيماءة للخدمات غير المباشرة التي يقدمها الإخوان للاستعمار بمواقفهم حين تردد الإذاعات الإسرائيلية والفرنسية بياناتهم[1]، فالاتهام بالخيانة الوطنية يقابل باتهام العمالة، في لعبة الصراع وخطاباته الأيديولوجية المتبادلة.

غير أن التلون الإخواني بمساحيق الديموقراطية والحياة الحزبية، وكانوا بالأمس القريب ينكرونها ويحملون عليها، لا يفقدهم ما تبقى لهم من مصداقية في صدر عبد الناصر فقط، بل في الحياة السياسية ككل، ويقترب بهم من مسلك الانتحار، خاصة وأن ماضيهم من ناحية أخرى ـ على مستوى قضية الاحتلال إبان العمل الفدائي في القناة ـ لا يشجع على وصفهم بالوطنية، وهو ما لم ينساه لهم عبد الناصر[2]، ولم يكن يصدق من ناحية أخرى، أن تصدر عنهم نغمة الديموقراطية، ولكن حين امتد للجامعة يطهرها من معارضيّ الاتفاقية طال عناصر اشتراكية، فقوائم سبتمبر لعزل أو فصل بعض الأساتذة من العمل بالتدريس ضمت فيما ضمت لويس عوض، ويبدو أن الغمز والدس وتصفية الحسابات والطموحات الصغيرة والتوصيفات السياسية المدرجة في كشوف أمن الدولة القديمة، كل أولئك لعب دوره في إعداد هذه القائمة[3]، فالغمز واللمز والاعتماد على نفس الأجهزة الإدارية الموروثة وأدواتها ومنهجها في العمل سيصوغ ولا ريب إشكالية الموقف التاريخي المستجد مع أهداف التغيير وطموحاته.

(1) انظر: رفعت سيد أحمد- الدين والدولة والثورة- ك.الهلال- القاهرة - دار الهلال- ع٤١٠/ فبراير ١٩٨٥- ص ٧٢.

(2) انظر: أحمد حمروش- ثورة ٢٣يوليو/ ج١- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٢- ص٤١٠.

(3) انظر: د. لويس عوض- لمصر والحرية/ مواقف سياسية- ص ٩، ١٠.

(ج)

دوي الرصاص والستار الأخير

١- القرينة الشارحة لتكنيك المسرح داخل مسرح

إن التذييل الزائف على المشهد الأخير من دراما سقوط وميلاد الأبوية العليا في مصر الثورة، لا يكتفي بالوقائع الدالة على حركية البنية وفعالياتها، بل يتزايد ميل البنية التاريخية للمزاج الميلودرامي العنيف، بعد أن تستنفد الوسائل المكيافيللية والبراجماتية والاتفاقات غير المبدئية بالضرورة، حيث يصبح دوى الرصاص شكلاً من أشكال الانتقام والرد على خيانات الحليف المزعوم، فما أن تعلن اتفاقية الجلاء والتي تعد موضوع التذييل ومادته الدرامية الأساسية في صورتها النهائية ١٩ أكتوبر (١٩٥٤)، حتى يدبر الإخوان لاغتيال عبد الناصر وتصفيته جسديًّا بعنصر من عناصر جهازهم السري بينما يخطب في ٢٦ أكتوبر بميدان المنشية في الإسكندرية. ووسط حشد يقارب العشرة آلاف مواطن وعلى مشهد من بعض ضباط مجلس القيادة والضيوف الأجانب والعرب، دوت طلقات الرصاص واحتبست أنفاس الجماهير الحاشدة والضيوف في صدورهم، لتعلن في ذات الوقت ميلاد البطل المخلص الذي يمكنه أن يكون أيضًا البطل الأضحية والفداء الممتد في تكوينه أبناء المجتمع كله، ولاسيما طبقاته الشعبية.

ولكن على الطرف المقابل من الصورة في الإسكندرية، كان نجيب في القاهرة- وعلى نحو يثير الضحك والإشفاق معًا- يرى أن محاولة اغتيال عبد الناصر محض

مسرحية خطط لها عبد الناصر نفسه، وأن الرصاص الذي أطلق عليه كان فاسدًا «فشنك»، بدليل أنه نجا منه رغم جسده العملاق، ومع ذلك- ويا للغرابة- فهذا الرصاص الفاسد أصاب من الضيوف«الميرغني حمزة»الوزير السوداني وأحد المحامين!!، ورأى أن غاية هذه المسرحية التي احتبست لها الأنفاس المحتشدة في الميدان ، وكادت تودي بالضيف السوداني والمحامى المسكين، وتتسبب في أزمة دبلوماسية لا يعلم مداها إلا الله، أن يغطى عبد الناصر عورات اتفاقية الجلاء ويتخلص من الإخوان بوصفهم القوة الوحيدة الباقية[1].وتتجاوب هذه النغمة بنيويا مع ما يقوله واحد من أبناء البرجوازية العليا وكبار الملاك ، وقد طالت أسرته قوانين الإصلاح الزراعي، من أنه اختلف مع عبد الناصر«حين نكل بالإخوان المسلمين في عام١٩٥٤ورأيته يبتعد عن الصدق[2].مثلما تتجاوب مع إنكار الإخوان أنفسهم لمحاولة الاغتيال أو تدبيرها[3].

الواقع أن النغمة السياسية التي ترى في وقائع محاولة اغتيال عبد الناصر، محض مسرحية محكمة أو غير محكمة الصنع، أو عملا مدبرًا يخفى أغراضًا أخرى غير ما يعلن عنه، أو حكاية مروية تحتمل التصديق بمثل ما تحتمل التكذيب، وإن كانت تصلح أساسًا وقرينة شارحة لتكنيك المسرح داخل مسرح في التكوينات الإبداعية في الدراما المصرية، إلا أن هذه النغمة تتطلب في الوقت ذاته شيئًا من الفهم والتوضيح. فالمشهد السياسي بالغ التعقيد تتنادى فيه رؤى متناقضة وأيديولوجيات

(1) محمد نجيب- كنت رئيسًا لمصر- ص ٢٦٩.

(2) حمدي لطفي- مأساة عبد الحكيم عامر- ك.الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٣٥٤/ يونيو١٩٨٠- ص ٤٠.

(3) انظر: صلاح الدين حافظ- صدمة الديموقراطية- الهيئة المصرية العامة للكتاب-٢٠٠١- ص١٦١.

متقاطعة غالبًا يتربص بعضها ببعض ويتحالف بعضها مع بعض وعلى نحو مؤقت مثير للالتباس، غير أن هذه الرؤى من ناحية ثانية تتدامج في حراك طبقي رئيسي بين طبقة صاعدة إلى دائرة الضوء لتحتل عناصرها وممثلوها مواقع ملموسة ومؤثرة في أدوار المكانة داخل البنية الأكبر، بينما طبقة أخرى من كبار الملاك وشرائح البرجوازية العليا تهبط إلى دوائر النسيان والحياة العادية، تحت وطأة ضربات متتابعة تستأصل من مقدراتها الاقتصادية، وتنتزع نفوذها السياسي في إدارة شئون البلاد. ولكن هذه الطبقة لا تستسلم لحكم أو منطق التاريخ، ولا تصدق صيرورتها في الواقع المعاش، وتطوى في جوانحها الاعتزاز بمكانتها الماضية وسطوتها الغابرة. وفى سياق هذا الحراك بين الصاعد والهابط من الطبقات والشرائح الاجتماعية يتولد التصور الذهني عن انطواء بنية الواقع الحي على نصيب من الوهم غير القابل للتصديق، وعن التباس الحقيقة بالخيال المبالغ فيه، إنه التصور الذهني المفارق للواقع المعاش والملتبس به في وقت معًا، وكأن ثمة ضرب من الزيغ البصري ، أو الإزاحات العمدية لموضوع الرؤية.

في هذا الإطار تجد تقنية المسرح داخل المسرح بنيتها الشارحة والمفسرة في الموقف التاريخي، فحينما فقدت طبقة السيادة التقليدية قدرتها على تصديق مصيرها ، وفقدت دائرة الضوء والنفوذ، تداعت إلى مقاومة هذا المصير والتعالي عليه، بوصفه وهمًا أو كابوسًا لا يلبث أن يذوى مع خيوط الضوء الأولى ليوم جديد ومأمول، أو مقاومته بضروب التقنّع الممكنة ومحاولة التبدى في غير ثيابها وأفكارها وسماتها الحقيقية، ولو من باب التقية وتأمين الذات ضد فعاليات الغدر والتهميش التي تنهال عليها. وفى الحالتين يزدوج الواقع ويتداعى إلى الذهن في شكل تصور عن مسرحية محكمة أو غير محكمة الصنع، لا تستدعى إلا الاختلاف - ولو مؤقتًا - مع

صناعها غير المحترفين. وعلى مستوى آخر فإن البرجوازية الصغيرة الصاعدة وحلفاءها في صفوف البروليتاريا الفلاحية والعمالية وأشباههم، لم يصدقوا أن قمة الهرم السياسي الاجتماعي دانت لهم وتماهت فيهم على نحو فريد، لتحقق بقراراتها ومواقفها الأمنيات العزيزة، والأحلام التي اختمرت في الصدور وطالما وأدها القهر الطويل، فإذا الواقع في جانب منه حلم جميل يخشى عليه، ويرتجى الاستمرار له، أو أنه انتقام القادر من الظالمين، إن استعصت رؤيته بمنطق التاريخ ليندمج في أرضية الإيمان بالله وعدالته السرمدية. وهكذا رغم مسافة الشعور والإحساس في رؤية العالم بين الصاعد والهابط، إلا أنهما التقيا في منتصف الطريق على رؤية المشهد التاريخي بوصفه ازدواجًا وثنائية يلتبس فيها الواقع بالوهم والحقيقة بالخيال، ويلتمس التجسيد في تقنية المسرح داخل مسرح.

٢- ميلاد البطل ذي الزعامة الكاريزمية

إذا كانت الطبقة الصاعدة والأخرى الهابطة تلاقيًا على رؤية المشهد التاريخي بوصفه التباسا بين الوهم والواقع أو الحقيقة والخيال، فإنهما تلاقيًا بالتبعية عند رؤية نفس البطل الذي فجر الازدواج وأدنى عمل الثنائية في التصورات الذهنية ، فى صناعة البني التكوينية في الإبداعات الأدبية والدرامية.فلقد تماسك عبد الناصر رغم دوى الرصاص، واستمر في خطابه يستحث جمهوره على البقاء في مكانه، بينما تتولى أجهزة الضبط الاجتماعي الأمنية مهماتها في السيطرة على مسرح الأحداث والقبض على الجناة، ويتمزق - في الوقت نفسه - قناع رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية أو مدير مكتبه أو غير ذلك من الأقنعة التي ظهر بها عبد الناصر منذ قيام الثورة، بما انطوت عليه من تجهم وجدية، وربما كآبة الهموم وطيلة التفكير والترقب، مما أخشى الناس منه وأبعدهم عن التقرب إليه والتبسط معه، وربما ؛ لأنه هوّن من

شأن نفسه وشأن زمرته من الثائرين واختفى طويلاً وراء واجهة نجيب، مهما التمس لنفسه العذر بأن المجتمع وطد أركانه على النظر لأبنائه من خلال الاعتراف بذوي المكانة العليا وإنكار من دونهم في المكانة والمحتد الاجتماعي والاقتصادي، وحسبه أن هذا المجتمع قد ينكر أن يكون قائد الثورة مجرد شاب لا يحمل أكثر من رتبة المقدم فوق كتفيه، وينحدر من أصلاب موظف بريد مغمور. غير أن الوجه الناصري أسفر في النهاية على دوى الرصاص ممتلكًا وثيقة المرور للزعامة الكاريزمية charismatic التي ظلت تلازمه طوال فترة حكمه، حتى في أشد لحظات الانكسار الوطني مدعاة لرحيله، وغمر أبويته العليا في النقمة والنسيان، بل يعود في هذه اللحظات أقوى مما كان.

لقد قامت الزعامة الناصرية في أغلب الآراء، التي تكشف عنها الكتابات التي أرهصت بانتظار الثورة أو بعدها، على فكرة التماهي أو «التوحد identification» الفرعونية القديمة والقائلة بأن« الكل في واحد» ، بكل ظلالها الدينية والأسطورية والمتماثلات البنيوية معها والمترددة من خلف التحولات التاريخية، بما يخلع على الفكرة طابعًا مثاليًا بالمعنى الفلسفي قارًا في بنية الوعي المصري وطبقاته المعرفية، وعلى هذا النحو تلبس عبد الناصر رموزًا متقادمة تاريخية ، ولا تاريخية في الخطابات الأيديولوجية الخالصة والتكوينية.ولعل توفيق الحكيم أول من ابتعث فكرة «الكل في واحد» من التراث الفرعوني على نحو ما تجسدت في كتاب «الموتى» ليؤسس بها رؤيته الفنية للعالم في روايته «عودة الروح» التي كتبها في(١٩٢٧)عام وفاة الزعيم سعد زغلول، ونشرها في (١٩٣٣)، ومهد بها من ناحية أخرى الوعي العام لاستقبال العديد من مستجدات الواقع المشهود لتتدامج مع دلالاتها ومعانيها الكامنة، ولاسيما في الخطابات المفهومية المتصلة بالحياة السياسية.فقد أراد توفيق

الحكيم أن يفسر بمقولة «الكل في واحد» الفكرة المركزية التي صدر بها عمله الروائي، حيث العلاقة الفريدة والمثيرة التي تولدت بين سعد زغلول زعيم ثورة (١٩١٩) وفئات وجموع الشعب المصري، وكيف ارتفع بهم فوق الاختلافات والمفرقات والتناقضات الممكنة، ليصبحوا جميعًا على قلب رجل واحد، وإرادة واحدة تتمثل في الزعيم ضد الاحتلال الإنجليزي، ومع مطلب الاستقلال عنه وتحرير البلاد من قبضته.

والواقع أن مقولة «الكل في واحد» ذات وجهين متكاملين، أو أنهما وجها عملة لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر، أولهما يمتد في الأنشودة الجنائزية التي تزف الموتى للقبور، وتهدئ أرواحهم الثائرة بإزاء الفراق الحتمي، فترى أن الموت ليس فناءًا أو انفصالاً أبديًا عن الأحياء، ولا هو تيهًا لا التقاء فيه للوجوه والأرواح مثلما التقيا في الحياة الدنيا. ولكن الموت وعد باللقاء المتجدد وغير المستحيل مادام المعتقد السائد يقرر صيرورة الزمن إلى الخلود، ويقرر مع هذه الصيرورة تلاقي الوجوه وتدامج الأرواح الهائمة جميعا في المعبود الواحد إله الخصب«أوزوريس». أما الوجه الثاني فيمتد في أنشودة البعث التي يوجهها «حوريس»الابن المخلص لأبيه «أوزوريس». ليستعيده مرة أخرى من عالم الموتى للأحياء، مادام يحتفظ بهوية القلب الماضية المفعمة بالخير والحب، وإرادة الخصب المتجددة: انهض، انهض يا أوزوريس، أنا ولدك حورس، جئت أعيد إليك الحياة، لم يزل لك قلبك الماضي، قلبك الحقيقي، ومن هنا فإن اتحاد واندماج الكل في الواحد الميت يعود للبعث والنشور من خلال الابن المخلص لأبيه «حورس».فالحكيم على هذا النحو يسترد المعتقد الفرعوني القديم في قلب رؤيته الفنية ويراه قادرًا على تفسير السلوك المصري الحديث مدنيًا كان أو ريفيًا، وقارًا تحته في مختلف تبدياته الممكنة، مادامت تسيطر عليه روح المعبد مثلما سيطرت عليه في الماضي.

ويتجاوب «لويس عوض» مع رؤية «توفيق الحكيم»، فالشعب الذي كان في عهوده الغابرة يترنم بنشيد القداس العظيم الذي يتدامج فيه الكل في واحد، ما زال يمتلك نفس القلب القديم، وهو « قدير أن يجدد معجزة مصر القديمة حيث يظهر فيه ومنه المعبود الذي يعيد إليه الحياة والروح، كما أعاد الابن المخلص حورس الروح لجثمان أبيه الممزق أوزوريس - إله الخصب[1] - ولا يكتفي لويس بهذا التجاوب الشارح لرؤية الحكيم بل يتبنى الرؤية جملة، وقد بدت له حينما كتبت عام وفاة سعد زغلول، قبل أن يتمكن من إحياء الموتى، ونشرت في الثلاثينات وكأنها «نبوءة بشيء آت لا بشرى بشيء لاح في العيون[2]»،ليكشف عنها في رؤيته لجيل الثلاثينات حيث كان الكل على اقتناع بأن طريق البعث للجهاد الوطني ضد الاحتلال: أن يذوب الكل في واحد، وأن يستعذب الألم والحرمان والاضطهاد بل والموت في سبيل تحرير مصر، وأن ننسحق كلنا كالذرات وننـدمج في إرادة مقدسة واحدة، هي إرادتنا جميعا حيث الخير سافر والشر سافر[3]، وليؤكد أن رؤية الحكيم في «عودة الروح» كانت تتجاوب مع أعمق طبقات الوعي المعرفية لهذا الجيل في رؤيته للعالم، فكانت قراءتها - فيما يقول - «توجع عيوننا ، وتقشعر جلودنا وترتفع هاماتنا إذ نتذكر أننا سبط الفراعنة وورثة هذا المجد العظيم[4]».

والواقع أن عبد الناصر لم يكد يبلغ الحلم ويجاوزه إلى مرحلة الشباب والرجولة، حتى كان واحدًا من قراء جيل الثلاثينات الذين تأثروا تأثرا بالغًا بعودة الروح وأحيت فيهم البني الأسطورية القارة تحت طبقات الوعي المحاصر بالاحتلال

(1) د. لويس عوض- الحرية ونقد الحرية- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر- ١٩٧١- ص٦٧.
(2) د. لويس عوض- م.ن- ص ٦٧.
(3) د. لويس عوض- م.ن- ص ٦٨.
(4) د. لويس عوض- م.ن – ص ٦٦.

الأجنبي وبالظلم الاجتماعي، وخلقت في الوقت نفسه أدوار المكانة الشاغرة في هذه البني، والتي تستدعي أو تنتظر من يشغلها في الواقع التاريخي. فلئن كان سعد زغلول شغل دور الأب أوزوريس الذي تدامجت فيه أرواح الكل الموتى، ولم يجاوز الدور لحوريس ويعيد الموتى للحياة ويحقق طموحات البعث العظيم، فمن ذا الذي يكون حوريس الذي يستكمل الدور في مجموعه أو ينشئه إنشاء؟!.

ولا شك أن السؤال والتأثير الكليي للرواية اعترف بهما عبد الناصر وعلى نحو متزامن مع فترة المخاض لميلاد زعامته الكاريزمية في صيف(١٩٥٤)، وذلك حينما يصدر كتابه «فلسفة الثورة» في هذه الفترة ويهدى نسخة منه لتوفيق الحكيم مؤرخة في٢٧ مايو (١٩٥٤)، إذ يخاطب الحكيم بوصفه« باعث الأدب ويطالبه بعودة الروح مرة أخرى بعد الثورة.ويعلق لويس عوض على هذا الإهداء بأنه «نداء مزدوج من زعيم البلاد إلى أديب كبير أن يكتب المجلد الثاني من «عودة الروح» في مهده، وتذكرة له بأن الروح قد عادت إلى البلاد بعد قيام الثورة[1]، وهو ما يعنى أن عبد الناصر شغل بالثورة دور المكانة الشاغر في البنية الأسطورية بوصفه المخلص الذي أعاد الروح لشعبه، ويود لو توثق هذا الدور أدبيًّا في جزء آخر من«عودة الروح».

وفى نفس السياق يتدخل عبد الناصر وفي سبتمبر من نفس العام لإنقاذ توفيق الحكيم من العزل الوظيفي بدار الكتب المصرية في إطار عملية التطهير للجهاز الحكومي باعتباره موظفًا غير منتج من وجهة نظر الوزير المختص، ويكاد يوبخ هذا الوزير الذي أساء التقدير؛ لأن الحكيم كاتب كبير ترجمت مؤلفاته للغات الأوربية، وعزله وظيفيًّا يعد فضيحة وعملاً لا يمكن الدفاع عنه.ويكاد يتخيل«فتحي

(1) د.لويس عوض- م.ن – ص٥٩، وانظر ص ٥٧.

رضوان»بأسف شديد أن أحدًا من الوزراء الذين لزموا الصمت ، ولم يدافعوا عن الحكيم، لم يقرأ له كتابًا[1]، ويتحرج موقف الوزير المختص وقد خرجت مداولات مجلس الوزراء للصحف، ويضطر لتقديم استقالته، فيقبلها عبد الناصر ويدرك الناس أن مكانة الحكيم لدى عبد الناصر تفوق مكانة الوزير المسئول[2].

غير أن الحكيم في هذا السياق ليس مجرد الكاتب الكبير الذي ترجمت أعماله للغات الأوربية ويحترس عبد الناصر من عزله وظيفيًا، خشية الغمز واللمز الممكن من الدوائر المحلية والعالمية على رجال الحكم، ومدى قدرتهم على التمييز بين حملة الأقلام.ولكنه بالأحرى هذا الكاتب الكبير الذي يتجاوب إنتاجه مع بني الوعي التاريخي بالواقع، ويمتلك حساسية التعبير إبداعيًا ومفهوميًا عن الطبقة الوسطي ومأزقها العام واستيعابها وجدانيًا وفكريًا. فلم يكن الحكيم في «عودة الروح» إلا منتجًا للبنية الأدبية الفكرية المستوعبة ـ في الوقت نفسه ـ لأسس خطاب الثورة الأيديولوجي، ولاسيما بما استنه من تجليات رمزية وأسطورية، يدرك مغزاها قائد الثورة وممثل البرجوازية الصغيرة المتحالفة بالضرورة مع الطبقة المنتجة من العمال والفلاحين. وعلى أيّة حال، فسواء كان عبد الناصر واعيًا صراحة أو غير واع إلا على نحو ضمني ـ في لحظة إطلاق الرصاص عليه ـ بما حملته «عودة الروح» من الرموز والبني الأسطورية وبخاصة فكرة الكل في واحد، فإن هذه البني والرموز تفجرت بكل خطوطها في جملته الخطابية آنئذ«إذا مات عبد الناصر فكل واحد منكم عبد الناصر[3].لتجد الرموز الشاغرة وظيفيًا، امتلاءها الممكن بالبطل

(1) انظر: فتحي رضوان- جمال عبد الناصر- ص ٤٨: ٥٠.

(2) د.لويس عوض- الحرية ونقد الحرية- ص ٥٨.

(3) انظر: عبد المحسن أبو النور- الحقيقة عن ثورة٢٣ يوليو- ص ٦٢.وانظر: أحمد حمروش- م.س- ص٣٦٦.

المخلص ذي الظلال الدينية ممزق الجسد، وقد استعاد الحياة بين شعبه.

فلا غرو أن تؤثر هذه الكلمات لا في جمهور مستمعيه الحاضرين فحسب، بل في كل مستمع إليها، مشحونة بدلالات الموقف الذي جاءت فيه وقد تناقلتها أمواج الأثير، لينال الإعجاب والعطف، ويستأثر بالمخزون الأسطوري الأنثروبولوجي القابع في علاقة «الكل في واحد»، ويمنحه التجسد. وعلى هذا النحو يصبح مفهومًا أن يعتبر البغدادي الحادث نقطة تحول لصالح عبد الناصر[1]، وأن يذكر« أبو النور» أن ناصرًا أصبح بعده معبود الجماهير لا في مصر وحدها، بل في البلاد العربية، واختفت صورته العابثة، وعرفت الابتسامة طريقها إلى وجهه في اللقاءات الجماهيرية، واستجاب مع الوقت بأعماله لا بالكلمات المعسولة الخادعة لنفس الصورة التي ود خلصاؤه وأنصاره لو تمثلها من محمد نجيب كي يحظى بحب الجمهور[2]. إلى أن رأى فيه واحد من أولئك الخلصاء- وبعد موته- انه كان زعيمًا لن يجود الزمان بمثله أبدًا[3].

وينسج فتحي رضوان على نفس المنوال ليرى من تجليات الزعامة الناصرية أن أحدًا في مصر والبلاد العربية ما كان ليفلت من خبر خطبة يلقيها عبد الناصر ، إلا ورتب نفسه«ليسمع وينتشي ، وإن لم يفهم أحيانًا بعض ما يسمع[4]. ومن المؤكد أن هذه التجليات اللغوية المختلفة والمتوافقة رغم ذلك، تسترجع خطوط الرمز

(1) عبد اللطيف البغدادي – م.س- ص١٩٠ وانظر: أحمد حمروش- م.س- ص٣٦٧. حيث يذكر كيف تحولت مشاعر الجماهير نحو عبد الناصر فاستقبلته بحماس طبيعي حينما قام بجولة في شوارع المدينة في اثر إطلاق الرصاص عليه.

(2) عبد المحسن أبو النور- م. س- ص ٦٣.

(3) انظر: شهادة صلاح سعده-(أوراق يوسف صديق)- ص ١٨٨.

(4) فتحي رضوان- جمال عبد الناصر- ص ١٣٣.

الأسطوري الذي رشح له الحكيم في «عودة الروح» وبشر به، باعتباره البطل الذي تتجسد فيه روح الشعب المصري الهائمة منذ انهيار آخر الفراعنة، ويبدو أنه ظل شاغلاً الذهنية والوجدان المصري طوال الفترة (١٩٣٦ :١٩٥٢) حيث ظلت مصر تحلم بهذا الفتى المجهول الذي يظهر من بين أبنائها ليشغل الرمز ويعطيه الامتلاء والتجسد، وهي الفترة التي يعتبرها لويس عوض أيام المخاض، إلى أن ظهر الفتى بعد أعوام عديدة، وقيض له القدر« أن يرد للحرية وحدتها وأن يجعل التحرر الوطني ، وتحرر الشعب وجهين لعملة واحدة[١].

وتتأكد فكرة البحث عن المخلص وانتظاره بهذا المضمون والدلالة الأسطورية في عقلية الطبقة الوسطي، حين يكتب واحد من الصحفيين في صبيحة ليلة الثورة مستنكرًا البحث عن هذا البطل أو انتظاره من بين الساسة التقليديين، الذين يرى أنهم موتى تستعصي إعادتهم للحياة، ويوحى من بعد بالبحث عنه في صفوف الشعب نفسه، وإن كان الكاتب يستخدم رموزًا أسطورية إغريقية عن «ديوجين» ومصباحه. ولا يجد جمال حماد- أحد الضباط الأحرار وهو يسوق خبر هذا الكاتب- غير عبد الناصر ليملأ فراغ الرمز الأسطوري وليس محمد نجيب الذي تصدر واجهة الثورة، فناصر«رغم ضعف شأنه ورقة حاله كان قلبه عامرًا بالأمل في مستقبل مشرق لوطنه، مليئا بإيمان راسخ بأنه الرجل الذي اصطفته العناية الإلهية لتغيير تلك الأوضاع الكريهة التي كانت مصر وقتذاك ترزح تحت وطأتها[٢].

وعلى هذا النحو أعادت الكاريزما الناصرية- ببنيتها الفكرية الجامعة بين مسألة التحرر الوطني ومسألة التحرر الاجتماعي الاقتصادي، وببعدها الثقافي والوجداني

(1) د.لويس عوض- الحرية ونقد الحرية- ص٥٥.

(2) جمال حماد- ٢٢يوليو أطول يوم في تاريخ مصر- ص ٢٠ وراجع ص ١٨، ١٩.

غير المفرغ من الظلال الدينية والمتحيز للطبقات الشعبية- الفرصة لإعادة إنتاج الرموز التاريخية والأسطورية والفولكلورية المتوافقة معها في قلب الخطاب الأيديولوجي، سواء أكان مفهوميًّا أو إبداعيًّا تكوينيًّا، من أوزوريس وحوريس وأحمس واخناتون في المثيولوجيا والتاريخ الفرعونيين، إلى تحولاتهم الممكنة القارة في التاريخ العربي الإسلامى من عمر ابن الخطاب، وعلى ابن أبى طالب وولده الحسين إلى صلاح الدين الأيوبي، إلى التجسدات الفولكلورية في السير الشعبية والمواويل القصصية كأدهم الشرقاوى ونحوه، باعتبار هذه الرموز جميعًا خلاصية بشكل أو بآخر، تتواصل وتمتد في مركز البنية الدالة وتشكل روافدها الماضية وعمقها في تراث الثقافة الوطنية ذات الإشعاع الديني والسياسي، بما ينطوي عليه من أنساق قيم أخلاقية واجتماعية. كما أنها رموز تمتلك ناصية الخطابة الحماسية والمؤثرة البليغة بما تستثيره من الإعجاب بها والتماهي فيها، وما تجسده من أحلام وطموحات دفينة في الطبقات الشعبية الصاعدة. غير أن هذه الكاريزما وبمراعاة الفوارق التاريخية بين حاضر الثورة نفسه والماضي متفاوت البعد، وبما تتخذه من حلول للمشكلة الاجتماعية الاقتصادية، كانت تستدعي عداوات داخلية؛ فتصطدم بالطبقة الهابطة بما انطوت عليه من حنق وغيظ مكتوم وترقب لحظات الانكسار التي تتعرض لها في صيرورة التاريخ، خاصة وقد أتت عملية الاغتيال بما لم تشته من تسفيه الأحلام والأمنيات والطموحات، مما يؤكد أن الرمز يمثل الكلية الاجتماعية إلا قليلاً ويضفي على البنية الدالة في الوقت نفسه طابعًا ثنائيًا.

من تحصيل الحاصل أن عبد الناصر ، وبعد انتزاع بساط الدين من تحت أقدام الإخوان المسلمين كي لا يصبح حكرًا عليهم، ويعيد تأسيسه بما يخدم الوحدة الوطنية ويرسخ الكلية النسبية في التمثيل السياسي للطبقات الشعبية، لم يعمد إلى تعقب فعلة الاغتيال فحسب، بل الإخوان في غالبيتهم المتواطئة والمتنافسة معه على تمثيل الطبقات

الشعبية، وفتش على عناصر جهازهم السري ومخازنهم المكدسة بالأسلحة والذخيرة. ويعترف في هذا الإطار واحد من المتهمين بالاتصالات التي جرت بين الإخوان ونجيب وبحدود التعاون بينهم، مما ساعد مجلس قيادة الثورة- فيما يذكر البغدادي- على أن يتخذ قراره بعزل نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية مع تحديد إقامته في الرابع عشر من نوفمبر(١٩٥٤)، وتولى مجلس الوزراء برئاسة عبد الناصر سلطات السيادة ورئاسة الجمهورية[1]، دون أن يثير القرار هذه المرة ما أثاره قرار قبول استقالته - في فبراير من نفس العام - من قلاقل واضطرابات تطالب بعودته، خاصة وقد أصبح يمثل في منصبه إزعاجًا لا مبرر له[2]، ولم يعد على الدقة ممثلا لرمز المخلص.

ولكن رغم أن محمد نجيب يعترف باتصالاته بالإخوان وبالرائد حسين حمودة الذي أفصح عنها في المحاكمات، وبأن سكرتيره «محمد رياض» كان مندوبه الخاص فيها.

وبالرغم مما يقرره من توصيف لمحاولة اغتيال عبد الناصر من أنها مسرحية مدبرة لتحقيق أغراض أخرى، إلا أنه يعود ليطرح ما من شأنه أن يستدعي تقنية المسرح داخل المسرح للاستمرار في تجسدها خلال المشهد التاريخي، وذلك حين يرتدي مسوح «الضحية» نقية القلب والضمير، التي تنهشها الأيدي القذرة، فيقرر أن يرسل مندوبا عنه ليسأل عن صحة عبد الناصر ويطمئن على سلامته، ويغضب لأن الجرائد أغفلت هذا الخبر، ويزيد فيتهم عبد الناصر بأنه وراء الإغفال بحجة أنه يسعى لتشويه سمعته وإظهاره بمظهر الراضي عن فعلة الإخوان الإرهابية، ويواجه عبد الناصر على نحو لا يخلو من حنق، ويكاد يفضح وجهًا مغايرًا من خلف القناع والمسوح: «عبثًا تحاول تلويث سمعتي بهذه الأعمال الإرهابية، فإن يدي كانت وستظل نظيفة ، وليست مثل الأيادي

(1) عبد اللطيف البغدادي- م.س- ص ١٩٠، ١٩١.

(2) انظر: فتحي رضوان- م.س- ص ٧٢.

القذرة التي تعمل في الظلام[1]. فيثور التساؤل عمن يمثل ؟ وعمن يعايش الواقع النفسي والموضوعي بغير أقنعة أو مسوح زائفة ؟. وتلتبس يد الضحية بيد الجلاد في الأعمال العفوية غير المدروسة والتي تأتي بنتائج قد تشمئز منها النفوس ويتوجع الضمير، وتتداخل الحقائق بالأباطيل والتآمر الفعلي بالتأييد المستور، حين ينجح محمد رياض في الهرب إلى السعودية- وعبر المطار- ناشدًا اللجوء السياسي[2].

غير أن هروب محمد رياض لا يعنى نهاية الحاشية المقربة من موقع الأبوية العليا والتي يرجى التخلص منها في معظم الأحوال، حتى يسلم أداء الأبوية لدورها الاجتماعي السياسي من تأثيراتها السلبية، فيبدو أن وجودها جوهري في البنية وملمح رئيسي من ملامحها، فيعاد تكوينها بعناصر أخرى. ولما كان الحياد الايجابي وعدم الانحياز بين اليمين واليسار السياسي، يصوغ الشرط الموضوعي الأعظم استقرارًا في الضمير الطبقي الصاعد حول رؤية موقع الأبوية العليا وتجلياته في الممارسة العملية، فإن الحاشية المحيطة بالموقع ستأخذ ملامحها من نفس الشرط وتصبح تكوينًا تراوحيًا بين اليمين واليسار. وربما كان في تكوينها عناصر أخرى حائلة اللون والتصنيف الظاهر، وتلزم منطق التقية والكمون والمسايرة، ولو على مضض. غير أن تراوح الحاشية يجعل منها موضع اتهام بالفساد والانحراف والأخطاء المرجو التخلص منها في أداء الأبوية العليا، فأهل اليمين سيرون فيها حاشية يسارية ولولاها لما انحرف أداء الأبوية لليسار، والعكس بالعكس. وبهذا تسهم مختلف الأطراف في خطابها، وأينما كان موقعها من البنية، في صنع هالة الغموض الأسطورية حول موقع الأبوية العليا وتزيد من تعاليه واستغلاقه، وتكرس للكاريزما بأكثر مما تميط اللثام عن وجهها الخبيء، وعلى هذا الأساس يمكن

(1) انظر: محمد نجيب- م.س – ص ٢٦٩.

(2) محمد نجيب- م.ن – ص ٢٥٤، ٢٥٥.

استخلاص الخطاطة الهندسية المعبرة عن البنية الكبرى ، ومواقعها على النحو التالي: